الدماميني
حياته وآثاره ومنهجه

في كتابه

تعليق الفرائد
على
تسهيل الفوائد

تأليف

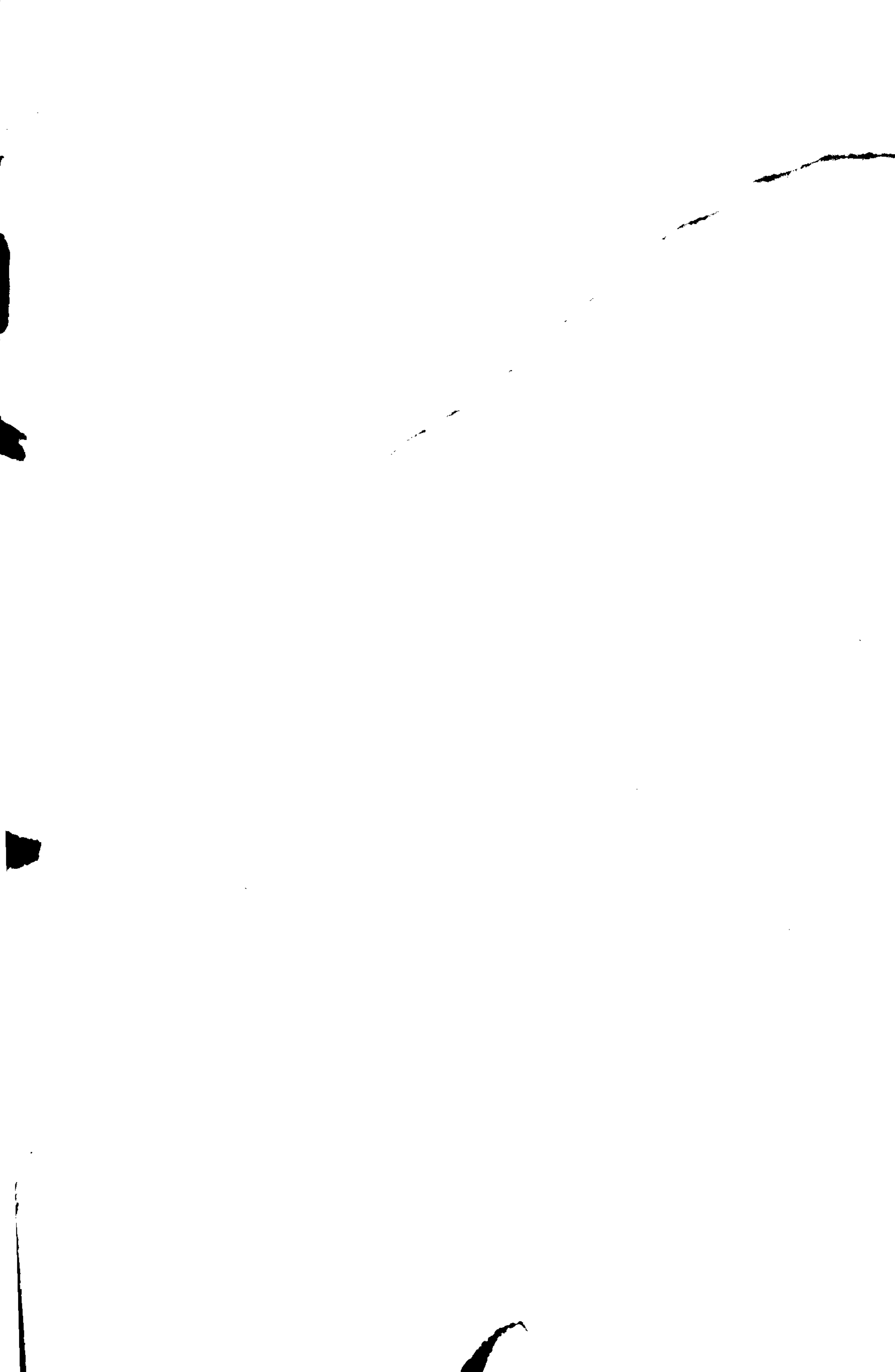
د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

الطبعة الأولى

١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

مقـــدمة المؤلـــف





الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على صفوة خلق الله خاتم رسله أجمعين ،وعلى آله وصحبه الطاهرين ، وعلى من تابعهم واهتدي بهديهم إلى يوم الدين .

أما بعد : فهذه عجالة أمليتها وأنا في ضيق من الوقت وزحمة من الأشغال ضمنتها طرفا من الأخبار وملخصا من الحديث عن الشيخ العالم محمد بن أبي بكر الدمامينى تغمده الله في واسع رحمته ، أضعها بين يدي كتابه :) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) الذي قمت بتحقيق الجزء الأول منه على عزم مني ونية صادقة أن أقوم بتحقيق الجزءالثاني عندماتسنحالفرصة وتتهيأ الظروف المناسبة[1] سائلا الله العون على ذلك راجيا منه التوفيق وصلاح النية

وقد قسمت هذا البحث قسمين رئيسين :

الأول : عن حياة المؤلف وآثاره دون إفاضة أو تطويل

الثاني : عن منهجه في كتابه : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) .

---

(١) لم يقدر الله أن يتم تحقيق الجزء على يدي ، فقد علمت قبل نشر هذه المقـــدمة أن أحد الإخوة الدارسين قام بتحقيقه ، وأرجو الله أن يكون موفقا في ذلك العمل .

عرَّفت فيه بمعالمه البارزة ومميزاته الظاهرة . وصدرت الكتاب بنبذة مبسوطة عن عصر المؤلف درست فيها أَوضاعه السياسية والحضارية والفكرية .

وأَنا أَعتذر للمطلع عليه مما يرى من هفوة أَو نقص أَو خلل أَوقع فيه طلب السرعة أَو ملل النفس أَو زلة قلم شاكرا لفضيلة شيخي الكبير الأَستاذ الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله ماشملنى به من عون وما أَمدني به من نصح أَثناء ممارستى لهذا البحث .

أَمد الله في عمره ونفع به كل راغب في الخير طالب للمزيد من العلم .

وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أَنيب .

محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى
١٣٩٦/٦/١٦ هـ - ١٩٧٦/٦/١٤ م

عصر المؤلف

قضى الدماميني ـ رحمه الله ـ معظم حياته في مصر ، لأنه خرج منها آخر مرة في عام ٨١٩ هـ للحج ولم يعد حيث مضى في طريقه بعد حجه إلى (زبيد) ومنها إلى الهند ولم يعش فيها إلا ثمان سنوات ثم مات ، فإذا تذكرنا أنه ولد في عام ٧٦٣ هـ عرفنا أنه قضى في مصر سبعة وخمسين عاما تقريبا وهي الفترة التي تكونت فيها مواهبه وحصّل فيها علمه ونضج فيها عقله ، وهذه الفترة تقع في المدة التي حكم فيها المماليك مصر والشام ، منها إحدى وعشرون سنة في عهد المماليك البحرية ، وست وثلاثون سنة في عهد المماليك البرجية ، من هنا كان علينا أن ندرس عصر المماليك في عهديه حتى يتبين كيف كانت مصر تعيش في هذين العهدين ، فإن ذلك سيعطينا صورة جيدة تعيننا على فهم حياة المؤلف وتقدير الظروف التي مر بها في حياته .

تمهيد : أصل المماليك

تكونت هذه الطبقة على مر الزمان من أَجناس مختلفة حيث كانت الدول السابقة لعهدهم تشتري أَرقاء للخدمة ، فكان هذا دأب الطولونيين والأَخشيديين والفاطميين والأَيوبيين ، إلا أَن الوضع في عهد الأَيوبيين قد تغير بسبب الحروب التي دارت بينهم بزعامة صلاح الدين وبين الصليبيين (فقد رأَى صلاح الدين أَنه في حاجة إلى تكوين قوة متينة يهاجم بها الصليبيين فأَحضر من المماليك اثني عشر أَلفا ودربهم على القتال ليستعين بهم [1]) .

ومن الطبعي أَن هذه الأَعداد تتزايد في كل عام بسبب التناسل ومجيء المزيد منهم للحاجة إليهم أَو لحاجتهم إلى العيش مع أَقاربهم الذين سبقوهم بالوصول إلى هذه البلاد ، ومن الطبعي - أَيضا - أَن تقوى شوكتهم ويعظم نفوذهم كلما ضعفت سلطة مواليهم ، وهذا ما حدث فعلا (فما كادت دولة الأَيوبيين تنقرض

---

(١) مصر فى العصور الوسطى ١٥٩ .

حتى بادر هؤلاء المماليك فانتخبوا عز الدين أَيبك التركماني أَول سلطان لهم سنة ٦٤٨ هـ - ١٢٥٠ م [١]) .

وبهذا وضعوا أَيديهم أَول مرة على السلطة واستمر أَمرهم في ظهور وتعاظم حتى أَصبح منهم السلاطين وتحول أَمرهم بعد فترة وجيزة إلى حكم وراثي) فالظاهر بيبرس) يترك الحكم بعد وفاته لابنه ، ولكن هذا لم يستمر طويلا ، وقد (حكم السلطان قلاوون من عام ٦٧٩-٦٨٩ هـ واستمر الحكم في أَولاده وأَحفاده حتى عام ٧٨٤ هـ [١]) .

وبنهاية حكمهم انتهى العصر الأَول من عصر المماليك الذين سموا (المماليك البحرية) وهذه التسمية منشؤها أَن صلاح الدين حين أَحضر المماليك ليستعين بهم على قتال الصليبيين (أَنشأَ لهم الثكنات في جزيرة الروضة بالقاهرة وسكنوها وسموا « المماليك البحرية [٢] ») .

وبنهاية عهدهم بدأَ العصر الثاني للمماليك بقيادة زعيمهم (الظاهر برقوق) وهؤلاء جنس جركسي وقد

(١) مصر فى العصور الوسطى ١٦٧ .

(٢) مصر فى العصور الوسطى ١٥٩ .

عرف تاريخيا بـ « المماليك البرجية » أو « المماليك الجراكسة » أما التسمية الثانية فنسبة إلى جنسهم في الأغلب ، وأما التسمية الأولى فمردها إلى أن (السلطان قلاوون لما حكم أنشأ فرقة جديدة من المماليك كونها من الأرمن والجركس وأطلق عليها اسم البرجية نسبة إلى أبراج قلعة الجبل التي أقاموا بها ، وعرفت تلك الطائفة باسم الجراكسة أيضا وبلغ عددها ثلاثة آلاف وسبعمائة مملوك [١]) .

ولا يخفى أن كثيرا من سلاطينهم في العهدين كان مملوكا فترقى به الحال حتى استولى على السلطة بعد عتقه أو قبله ، ولم يكونوا يرون في هذا غضاضة بل ربما فخروا بها ، فهذا (السلطان قلاوون جلب صغيرا واشتري بألف دينار ، لذلك يلقب بالألفي [٢] .) وقد امتد حكم المماليك في عهديهم ٢٧٦ عاما ، منها ١٣٦ عاما) ٦٤٨ـ ٧٨٤) مدة عهد المماليك البحرية ، ومنها ١٤٠ عاما (٧٨٤ ـ ٩٢٣) مدة عهد المماليك البرجية أو الجراكسة وقد بسط المماليك في عهديهم سلطانهم على مصر وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان ، فكانوا يرسلون الأمراء من

---

(١) مصر في العصور الوسطى ١٥٩ .

(٢) الخطط ٣ : ٩٣ .

القاهرة ليكونوا ولاة على هذه البلاد وربما كان في القطر الواحد أكثر من وال ، فقد كان لهم والٍ على دمشق وآخر على حلب وكذا الحال في الكرك والقدس وغير ذلك ، ولم يكن يخرج عن سلطانهم قطر من هذه الأَقطار اللهم إلا في فترات قصيرة ينشق فيها الوالي على السلطان فيعلن استقلاله في قطره كما فعل (الحافظي) حين انشق على (المؤيد) ، ولكن ذلك لا يطول فسرعان ما تتحرك جيوش السلطان وأَعوانه لقمع الفتنة والقبض على زعيمها فيتم ذلك وتعود الأَوضاع كما كانت .

بعد هذا التمهيد نحاول التعرف على أَوضاع مصر في عهدي المماليك الأَول والثاني ، فنلقي ضوءا على حالتها السياسية ، ثم نعرض وضعها الاجتماعي أَو الحضاري ، وأَخيرا نلم بحالة العلم والعلماء ، فنعرض أَثر هذا العصر عليهم ، وكيف سارت الحركة العلمية ، ونتلمس النتائج والآثار في نماذج من العلماء يصورون العهدين ـ البحري والبرجي .

السياسة

يقوم النظام السياسي في عهدي المماليك على ثلاثة أركان :

١ ـ الخليفة : فبعد أن سقطت الخلافة في بغداد على أيدي التتر قام السلطان (الظاهر بيبرس) أحد سلاطين المماليك في أول عهدهم باختيار خليفة من سلالة عباسية فظل المماليك يتبعون هذه السنة فكلما مات خليفة أو خلع انتخبوا خليفة مكانه ، وأكبر الظن أن الحامل على ذلك عاطفة دينية ؛ لأنهم كانوا يحكمون باسم الإسلام ويرفعون شعائره ويظهرونها وإن كانت أفعالهم في أكثر أحيانهم لا توافق تعاليم الإسلام ، ولا يبعد أن يكون لهم في ذلك هدف سياسي ؛ لأن العامة كانت تنظر إلى الخلافة على أنها شعار إسلامي تجب المحافظة عليه فكان سلاطين المماليك يحققون بذلك رضى العامة عنهم .

٢ ـ السلطان أو الملك : وهذا لا يكون إلا من المماليك

وكان لهم بذلك فخر واعتزاز حتى أن السلطان قلاوون كان يلقب (الألفي) لأنه اشتري في صغره بألف دينار ـ وقد سبق ذكر هذه القضية ـ بل أكثر من ذلك كان المماليك لا يقرون لأحد بالسلطنة عليهم إلا إذا كان مملوكا مشترى (وقد تمكن مرة أحد المماليك المدعو (قوصون) سنة ١٣٤٢ م من الوصول إلى العرش ، ولكن المماليك انفضوا من حوله في اللحظة الأخيرة ، لأنه لم تتوافر فيه شروط المملوك ، أي أنه لم يشتر في باديء أمره مملوكا ، بل حضر إلى السلطان الناصر من تلقاء نفسه في حاشية زوجته المغولية فوهب نفسه للسلطان بمحض إرادته [١]) .

ولكن السلطان في أغلب الأوقات كان مغلوبا على أمره ليس في يده إلا أن يأتمر بما يأمره الأمراء به ، ولهذا كان من يستعرض تاريخ المماليك يجد الكثير من السلاطين الذين خلعوا في أول عهدهم ، ومن الأمثلة على ذلك : (السلطان الصالح صالح بن محمد بن قلاوون

---

(١) المماليك في مصر : ١٥٤ .

خلع على يد اثنين من الأمراء : شيخون وصرغتمش ، ثم أعادا إلى السلطنة مرة أخري أخاه حسنا المخلوع قبله ، وكانت فترة (الصالح) ثلاث سنوات تقريبا [1]) .

(السلطان محمد بن المظفر حاجي بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون . تولى السلطنة بعد قتل عمه حسن واستمر فيها سنتين وشهرين تقريبا وخرج منها مخلوعا [2]) .

(السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون ، تسلطن باتفاق الأمير يلبقا العمري وطيبقا الطويل مع الأمراء على سلطنته بعد خلع ابن عمه الملك المنصور محمد [3]) .

وأنت تدرك بهذه الأمثلة أن السلطان لم يكن إلا ممثلا لمن حوله من الأمراء وأن الأمراء ما كانوا يختارونه إلا لأنهم يطمعون أن يصلوا بوساطته إلى بسط أيديهم في الدولة وتسلطهم على خصومهم ، وهذا الذي وصفناه ليس بالدائم طيلة العهدين ، فقد كان يظهر من حين إلى آخر

---

(١) النجوم الزاهرة ١٠ : ٣٠٢ .

(٢) النجوم الزاهرة ١١ : ٣ — ٥ .

(٣) النجوم الزاهرة ١١ : ٢٤ :

سلطان يعين بتواطيء الأَمراء ولكنه لا يلبث أَن يضبط الأَمر فيثبت وجوده ويذعن له من حوله من حاشيته حتى تسنح لهم الفرصة في التخلص منه أَو حتى يتوفاه الله ، ومن الأَمثلة في هذا المقام : (الظاهر بيبرس) ، (قلاوون) ، حفيده حسن بن محمد بن قلاوون فقد تولى السلطنة ثلاث مرات خلع في الأَولى والثانية وقتل في الثالثة ، (الظاهر برقوق) أَول المماليك الجراكسة ، فقد تولى السلطنة مرتين خلع في الأَولى وبقي في الثانية ما يقارب ستة عشر عاما حتى توفي ، الملك المؤيد شيخ .

٣ ـ الأمراء ، وهؤلاء هم الطبقة التالية للسلطان ، والغالب أَن يكون الأَمر في يد أَحدهم وكثيرا ما يكون (الأَتابك) : قائد الجيش ، وقد يكون الأَمر في يد اثنين منهم فيصطرعان على الحكم حتى يتم لأَحدهم الظفر بخصمه ، وقد ظل السلاطين في غالب أَمرهم أَلعوبة في أَيدي هؤلاء الأَمراء يولونهم ويخلعونهم ويخضعونهم لرغباتهم حتى إن السلطان ليخشى منهم ويأَخذ في مداراتهم ، وقد كان السلطان حسن بن محمد بن قلاوون خاضعا

لنائبه (شيخون) ، حدث أَن اعتدي أَحد المماليك على شيخون في مجلس السلطان حسن محاولا قتله لأَنه منعه الخبز فيعوده السلطان في اليوم التالي للحادث في بيته ويعتذر له ويحلف أَن ما حدث ليس بتدبيره (وبموته خف عن السلطان أَشياء كثيرة ، فإنه كان ثقيل الوطأَة على السلطان إلى الغاية ، بحيث أَن السلطان كان لا يفعل شيئا حتى يشاوره حقيرها وجليلها[1])

وقد حدث للسلطان حسن السابق ذكره أَنه أَحس يوما بتسلط مملوكه يلبقا وعظم نفوذه فأَراد أَن يتخلص منه فدار بينهما قتال شديد انتهى بتغلب يلبقا على السلطان حسن [2] .

وقد استفحل أَمر هؤلاء الأَمراء حتى كانوا يقعون في كثير من المضحكات ، يخلعون سلطانا ويولون آخر لم يبلغ الحلم فيفرضون عليه الوصاية ، ومع ذلك كانوا يقومون بجميع مراسم التعيين ، والسلطان لا يعي منها

---

(١) النجوم الزاهرة ١٠ : ٣٠٥ .

(٢) النجوم الزاهرة ١٠ : ٣١٢ – ٣١٣ .

شيئا ، خذ مثلا على ذلك ما صنعوا عند تعيين المنصور عليّ بن الأَشرف شعبان (فلما كان يوم الخميس ثامن شهر ذي القعدة سنة ثمان وسبعين وسبعمائة وذلك بعد قتل الملك الأَشرف شعبان بثلاثة أَيام ، اجتمع الأَمراء القائمون بهذا الأَمر بالقلعة واستدعوا الخليفة ومن كان بمصر من القضاة ونواب من هو غائب من القضاة بالقدس ، وحضر الأَمير آقتمر الصاحبي نائب السلطنة بالديار المصرية وقعدوا [1] الجميع بباب الآدر الشريفة من قلعة الجبل وجددوا البيعة بالسلطنة للملك المنصور عليّ هذا بعد وفاة أَبيه الملك الأَشرف وقبل له البيعة آقتمر الصاحبي المذكور ولبسوه السواد خلعة السلطنة وكانت فرجية حرير بنفسجي بطرز ذهب وبدائرها تركيبة زركشى بحاشية حرير أَزرق خطائي وشاش أَسود وقبعا أَسود بعذبة خليفتية [2] زركشى ، وركب بأَبهة السلطنة وشعار الملك من باب الستارة والأَمراء مشاة بين يديه إلى أَن وصل إلى الإِيوان وجلس على تخت الملك في

(١) لا يخفى ما في هذا التعبير من خروج على لغة أكثر العرب وصوابه : وقعد الجميع .

(٢) هذه النسبة إلى الخليفة خطأ ــ والصواب خلفية .

يوم الخميس المذكور وقبلت الأُمراء الأَرض بين يديه وحلفوا له على العادة وأَخلع على الخليفة وعلى الأَمراء وعلى من له عادة بلبس الخلع ، ومد السماط ، وكان عمر السلطان الملك المنصور يوم تسلطن نحو سبع سنين تخمينا [1]) .

فأَنت لا تقرأ هذا النص حتى يتملكك العجب مما يصنعون : سلطان في السابعة من عمره تقام له هذه المراسيم وتؤخذ البيعة باسمه ويلبس الخلعة ، ويخلع هو على الخليفة والأَمراء .

وأَغرب من هذا (أَن الملك المظفر أَحمد بن المؤيد شيخ بويع بالسلطنة في محرم سنة ٨٢٤ هـ وجلس على سرير الملك وعمره سنة وثمانية أَشهر وسبعة أَيام [2]) ومع ذلك اتخذت في تعيينه جميع المراسم التي كانت تجري عادة في مثل هذه المناسبة وهو يصيح بين يديهم .

وليس غريبا أَن يولى الأَمراء سلطانا لم يبلغ الرشد ، فهذا وضع ظاهر في هذين العهدين (وليا لسلطان محمد

---

(١) النجوم الزاهرة ١١ : ١٤٨ – ١٤٩ .

(٢) النجوم الزاهرة ١٤ : ١٦٧ .

الصالح بن الظاهر تتر في رابع ذي الحجة ٨٢٤ هـ وهو في العاشرة من عمره تقريبا [١]) .

وقد تميز عصر المماليك في عهديه البحري والبرجي بكثرة الاضطرابات وظهور الفتن وخلع السلاطين ، وكان ذلك كله يتم بكثير من العنف والشدة والإسراف في القتل ، وعلى سبيل المثال خذ الفترة التي تولى السلطنة فيها المنصور سيف الدين بن الناصر محمد بن المنصور سيف الدين قلاوون ، فهي لا تزيد على الشهرين (٢١ - ١٢ - ٧٤١ هـ - ١٩ - ٢ - ٧٤٢ هـ) ومع ذلك جرت فيها الحوادث الآتية :

(٨-١-٧٤٢ هـ قبض على الأمير بشتك الناصري [٢])

(قدم الخبر على السلطان من الأمير طشتمر نائب حلب بخروج ابن دلفادر عن الطاعة وموافقته لأرتنا متملك الروم على المسير لأخذ حلب [٣]) .

(انتهت ولاية المنصور بأن خلعه الأمراء[٣]) .

---

(١) النجوم الزاهرة ١٤ : ٢١١ .
(٢) النجوم الزاهرة ١٠ : ٥ .
(٣) النجوم الزاهرة ١٠ : ١١ .

وهذا شيء من الحوادث التي جرت في هذه الفترة القصيرة لا كلها ، وإنما اخترناها لتكون أنموذجا لما زعمنا ، وإلا فلا يكاد القاريء لتاريخ هذه الفترة يفتقد ذكرا للحوادث في كل صفحة ، وإذا كان هذا في الفترة القصيرة التي لم تتجاوز شهرين فما ظنك بالفترات الطويلة ؛ ولهذا كان يداخل كثيرا من السلاطين الذين تسنى لهم أَن يحكموا قبضتهم على الحكم وساوس وأَوهام من مماليكهم والأمراء المقربين لديهم ، وكانت العقوبة توقع بمجرد التوهم والتخوف ، وكان الظاهر برقوق يمارس العقوبات الشديدة : (فمن ذلك أَنه توهم في كبير الأمناء الرغبة في إعادة أَحفاد الناصر إلى العرش. فسمره مع اثنين من مماليكه على ظهر جمل واحد ، وشهر ثم قتل [1]) .

وهذه العقوبة التي فعلها (الظاهر) كانت مألوفة في هذه الفترة ، ولم تكن هذه العقوبات الشديدة خاصة بالمخاوف السياسية ، فقد كانت تمارس للتأديب ولمجرد السخط والنقمة ، وقد كان السلطان فرج بن الظاهر

---

(١) تاريخ دولة المماليك في مصر ١١٢ .

برقوق خير مثال على ذلك ، حيث تميز عهده بكثير من الجبروت والقسوة في العقوبات ، سمع أن مطلقة له تزوجت بعد فترة طويلة من طلاقها ، فدعاها وزوجها ، فلما حضرا حز رأسيهما ولفهما وأمر بدفنهما معا [1] .

كان العهد الأول للمماليك عهد قوة وظهور رغم ما تخلله من حوادث وفتن ، ولكن ما كاد عهدهم الثاني يحل حتى ظهرت آثار السنين الماضية وبدأ الضعف يظهر تدريجيا وبدأت الفتن الداخلية تتكاثر وطمع فيهم الأعداء ، فصفحات تاريخهم تتحدث عن كثير من الثورات الداخلية من الأعراب وولاة سوريا ، وكثرة المجاعات وارتفاع الأسعار وتهديد الإفرنج لهم حتى غزوهم في بعض الأحيان .

ومن الفترات القاسية عليهم الفترة التي أخذ المغول يضغطون فيها عليهم بزعامة (تيمور لنك) .

وقد أخذت الدولة العثمانية تضيق عليهم الخناق وتحاول إسقاطهم حتى تم لها ذلك [2] في عام ٩٢٣ هـ .

---

(١) المماليك في مصر ١٥٦ بتصرف .

(٢) مصر في العصور الوسطى ١٨٠ ملخصا .

وبذلك انقرض عهد طويل لم يكن الحكم فيه عربيا يوما ما ؛ ولهـذا أثره الذي لا ينكر على الفكر والعلم مما سنلمسه في مناسبته إن شاء الله .

* * *

الحضـــــارة

لم يكن نصيب هذا العصر في عهديه من الحضارة نصيبه من السياسة ، فقد عاش في أَغلب أَحيانه عيشة حسنة : وفرة في الدخل المالي وحركة عمرانية جيدة ، ومظاهر من الترف تلمح في قصور السلاطين والأُمراء ، وحرص على إظهار الزينة والقوة في المناسبات الدينية والرسمية واهتمام بالرياضة وعناية بالفن الهندسي .

ويلمح متتبع تاريخ المماليك ما هم فيه من الثراء فيما يبذله السلاطين والأَمراء ووجهاء الأَمة في المناسبات المختلفة ، ويحسن هنا أَن نعرض نماذج تجلو هذا الأَمر .

بشتك يحاول الحصول على نيابة الشام فيمنيه السلطان بذلك ، فظن بشتك أَن ذلك صحيح ، وقام مع الأَمراء في الخدمة ، وأَخذ في عرض خيوله وبعث لكل من أَكابر الأَمراء المقدمين ما بين ثلاثة أَرؤس إلى رأَسين بالقماش المذهب الفاخر ، وبعث معها أَيضا الهجن ، ثم بعث إلى الأُمراء الخاصكية مثل ملكتمر الحجازي والطنبقا

المارداني شيئا كثيرا من الذهب والجوهر واللؤلؤ والتحف. وفرق عدة من الجواري في الأمراء بحيث إنه لم يدع أحداً من الأمراء إلا وأَرسل إليه . ثم فرق على مماليكه وأَجناده وأَخرج ثمانين جارية بعد ما شورهن بالأَقمشة والزراكش وزوجهن وفرق من شونته على الأَمراء اثني عشر أَلف إردب غلة [1]

فأَنت تعجب كيف بذل هذا المملوك هذه الأَنواع من الأَموال النقدية والعينية ليتم له ما يحاول ، وفي النص شيء آخر له دلالته على ما يعيش فيه هذا العصر من الغنى ، وهو كثرة الجواري ، فهذا المملوك يفرق الجواري ويزوج ثمانين منهن ، ولن يفعل ذلك إلا وعنده أَكثر مما يفرق . وقد وصف ابن تغري بردي ما بذل أَحد السلاطين في زواجه : (عقد السلطان نكاحه على جاريتين من المولدات اللاتي في بيته ، وكتب القاضي علاء الدين بن فضل كاتب السر صداقهما ، فخلع عليه السلطان وأَعطاه عشرة آلاف درهم ، ورسم السلطان لجمال الكفاة ناظره الخاص أَن يجهزهما بمائة أَلف دينار[2]) .

---

(١) النجوم الزاهرة ١٠ : ٦ بتصرف .

(٢) النجوم الزاهرة ١٠ : ١١ .

ومما يدل على أن القوم عاشوا في ثراء ما تقرأه عن تركة بنت الملك الناصر محمد بن قلاوون : (في سنة ٧٥٠ توفيت خوند بنت الملك الناصر محمد بن قلاوون زوجة الأمير طاز وخلفت أموالا كثيرة ، بيع موجودها بباب القلة من القلعة بخمسمائة ألف درهم ، من جملة ذلك قبقاب مرصع بأربعين ألف درهم ، عنها يوم ذاك ألف دينار مصرية [١]) .

ولعل الباحث لا يملك أن يتجاوز ما ذكر عن ثروة الملك الظاهر برقوق الذي حكم من عام ٧٨٤ هـ إلى عام ٨٠١ هـ وهو أول المماليك البحرية والجراكسة ، وفيما يلي بيان مفصل ينبىء عن ثرائه الواسع :

(أكثر في مرضه من الصدقات فبلغ ما تصدق به في هذا المرض أربعة عشر ألف دينار وتسعمائة دينار وتسعة وتسعين ديناراً [٢]) .

(كان كثير الصدقات والمعروف ، أوقف ناحية بهتيت على سحابة تسير مع الحج إلى مكة في كل سنة ، ومعها

(١) النجوم الزاهرة ١٠ : ٢٤٧ .
(٢) النجوم الزاهرة ١٢ : ١٠٤ .

جمال تحمل المشاة من الحاج وتصرف لهم ما يحتاجون إليه من الماء والزاد ذهابا وإيابا ، ووقف أيضا أرضا على قبور إخوة يوسف عليه السلام بالقرافة ، وكان يذبح دائما في طول أيام إمارته وسلطنته في كل يوم من أيام شهر رمضان خمسا وعشرين بقرة ، يتصدق بها بعدما أن تطبخ ، ومعها آلاف من أرغفة الخبز المنقى ، تفرق على أهل الجوامع والمساجد والربط وأهل السجون ، لكل إنسان رطل لحم مطبوخ وثلاثة أرغفة ، وهذا غير ما كان يفرق في الزوايا من اللحم أيضا ، فإنه كان يعطي لكل زاوية خمسين رطلا من اللحم الضأن ، وعدة أرغفة في كل يوم ، وفيهم من يعطى أكثر من ذلك بحسب حالهم ؛ وكان يفرق في كل سنة في أهل العلم والصلاح مائتي ألف درهم ، الواحد إلى مائة دينار ، وكان يفرق في فقراء القرافتين لكل فقير من دينار إلى أكثر وأقل ، ويفرق في كل سنة ثمانية آلاف إردب قمحا على أهل الخير وأرباب الصلاح . ويبعث في كل سنة إلى بلاد الحجاز ثلاثة آلاف إردب قمحا تفرق في الحرمين ، وفرق في مدة الغلاء كل يوم أربعين إردبا ، عنها ثمانية آلاف رغيف ، فلم يمت فيه أحد من الجوع ، وكان

غير هذا كله يبعث في كل قليل بجملة من الذهب تفرق في الفقهاء والفقراء ، حتى إنه تصدق مرة بخمسين ألف دينار مصرية على يد خازنداره العبد الصالح الطوشي صندل المنجكي الرومي [1]).

(أوصى لزوجاته وسراريه وخدامه بمائتي ألف دينار وعشرين ألف دينار ، وأن يعمر له تربة بالصحراء خارج باب النصر تجاه تربة الأمير يونس الدوادار بثمانين ألف دينار [2]) .

(وخلف في الخزانة وغيرها من الذهب العين ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ، ومن الغلال والنقود والأعسال والسكر والثياب وأنواع الفرو ما قيمته أيضا ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار .

وخلف من الخيل نحو ستة آلاف فرس ، ومن الجمال نحو خمسة آلاف جمل ، ومن البغال وحمير التراب عدة كبيرة . وبلغت عدة مماليكه المشتروات [3] خمسة آلاف مملوك وبلغت جوامك مماليكه في كل شهر نحو أربعمائة ألف

(١) النجوم الزاهرة ١٢ : ١٠٨ — ١١٠ .
(٢) النجوم الزاهرة ١٢ : ١٠٣ — ١٠٤ .
(٣) كذا في الأصل ، وهو خطأ صوابه : المشترين .

درهم فضة ، وعليق خيولهم في الشهر ثلاثة عشر ألف إردب شعير ، وعليق خيوله بالإسطبل السلطاني وغيره ، وجمال النفر ، وأبقار السواقي وحمير التراب في كل شهر أحد عشر ألف إردب من الشعير والفول [1]) .

في النصوص السابقة عرض شامل دقيق يوضح حالة الفترة التي حكم فيها (الظاهر برقوق) وما كان يقدمه من الأموال عينا ونقدا هبات وصدقات في داخل مصر وفي خارجها بل إنه لم يكتف بما أنفق في حياته فأوقف الأوقاف الكثيرة وأوصى لجواريه ، وهذا يعني أن ثروته لم تكن له وحده ، وإنما كانت له ولأفراد الأمة ، فكانوا في رغد من العيش .

فإذا مضينا مع التاريخ ودخلنا في عهد المؤيد شيخ وجدنا أن الثروة ما زالت عامرة وافرة :

(أراد الملك المؤيد أن يخرج إلى دمشق في سنة ٨٢٠ فجلس للنـــاس في ١٥ محرم فحمل إلى كل من أمراء الألوف ألفي دينار ، وأعطى لكل مملوك من المماليك

---

(١) النجوم الزاهرة ١٢ : ١٠٦ – ١٠٧ .

السلطانية ثمانية وأربعين دينارا صرفها يوم ذاك عشرة آلاف درهم [1]) .

وقد وصف المقريزي ما بذله الملك الناصر محمد بن قلاوون بعد أن بنى قصره الأبلق : (ولما كمل عمل فيه سماطا حضره الأمراء وأهل الدولة ، ثم أفيضت عليهم الخلع ، وحمل إلى كل أمير من أمراء المئين ومقدمي الألوف ألف دينار ، ولكل من مقدمي الحلقة خمسمائة درهم ولكل من أمراء الطبلخانات عشرة آلاف درهم فضة : تمثل خمسمائة دينار . فبلغت النفقة على هذا المهم خمسمائة ألف ألف درهم [2]) .

وقد تعددت مصادر المال عندهم حتى وصل الحال بهم إلى ما رأيت ، ومن أبرز مصادر الدخل في ذلك الوقت: غنائم الحرب ، ضرائب الأرض ، الإنتاج الزراعي ، التجارة والصناعة ، فقد عنوا كثيرا بالصناعة ، فازدهر النسيج وكثرت حوانيت التطريز ، كما اهتموا بالتجارة فعقدوا المحالفات بينهم وبين كثير

---

(١) النجوم الزاهرة ١٤ : ٤٤ .

(٢) الخطط ٣ : ٤١ .

من الدول حتى كادوا يحتكرون مع الإيطاليين التجارة الهندية [1] .

ولم يغفل سلاطين المماليك في عهديهم الأَول والثاني شأْن العمران بل اهتموا بذلك من أَول سلاطينهم ، وكانوا في ذلك يجرون على سنة من قبلهم من الأَيوبيين : (فقـد شجع الظاهر بيبرس القيام بالأَعمال العـامة فشيد المساجد وزخرفها وأَسس المعاهد الدينية وحفر الترع وأَصلح الثغور والمعاقل وزاد في استتباب الأَمن في مملكته بترتيب خيل البريد ، فكانت تصل الأَخبار بسرعة بين دمشق وحاضرة البلاد [2]) .

وقد سلك النهج نفسه الملك قلاوون فاهتم بالعمارة وأَولاها كثيرا من العناية : (يدل على ذلك تلك المنشآت العظيمة والآثار الجليلة التي خلدها في مصر : كالمدارس والمساجد والمستشفيات والملاجىء [3]) .

ومن الآثار البارزة التي خلفها السلطان محمد بن

---

(١) مصر في العصور الوسطى ٣٨٤ باختصار .

(٢) تاريخ دولة المماليك في مصر ٤٢ .

(٣) مصر في العصور الوسطى ١٦٧ .

قلاوون : (السبع قاعات : هذه القاعات تشرف على الميدان وباب القرافة ، عمرها وأسكنها سراريه [1]) .

ومن النواحي العمرانية التي صرفوا لها كثيرا من الاهتمام الوسائل المعينة على الزراعة ، فأنشأوا الجسور ونظموا الترع : (أنشأ الملك الناصر محمد بن قلاوون جسرا يربط بين بولاق ومنية الشيرج [2]) .

وقد وصف ابن تغري بردي عناية الظاهر برقوق بالعمارة في داخل مصر وخارجها فقال : (كان الظاهر برقوق معنيا بالعمارة ، فأنشأ جسرا على نهر الأردن بالغور في طريق دمشق ، طوله مائة وعشرون ذراعا في عرض عشرين ذراعا ، وجدد خزائن السلاح بثغر الإسكندرية ، وسور دمنهور ، وعمر جبال الشرقية بالفيوم ، وزاوية البرزخ بدمياط ، وقناة العروب بالقدس وبنى أيضا بركة بطريق الحجاز ، وبركة أخري برأس وادي سالم وجدد عمارة القناة التي تحمل ماء النيل إلى قلعة الجبل ، وجدد عمارة الميدان من تحت القلعة بعد

---

(١) الخطط ٣ : ٤٦ .

(٢) الخطط ٢ : ٥٨٧ .

ما كان خرب ، وسقاه وزرع به القرطي ، وغرس فيه النخل ، وعمر صهريجا ومكتبا يقرأ فيه أيتام المسلمين القرآن الكريم بقلعة الجبل ، وجعل عليه وقفا ، وعمر أيضا بالقلعة طاحونا ، وعمر أيضا سبيلا تجاه باب دار الضيافة تجاه القلعة [1]) .

ومن المظاهر العمرانية البارزة : القصر الأَبلق قال عنه المقريزي : (هذا القصر يشرف على الإصطبل أَنشأَه الملك الناصر محمد بن قلاوون في شعبان سنة ثلاث عشرة وسبعمائة ، وانتهت عمارته في سنة أَربع عشرة ، وأَنشأَ بجواره جنينة [2]) .

وقد صرفوا كثيرا من اهتمامهم وعنايتهم للمساجد والمستشفيات ، وقد كانت عناية سلاطينهم بالجوامع كبيرة ، وكان الأُمراء يقلدونهم في ذلك ، وقد ذكر المقريزي عددا كبيرا من ذلك [3] .

وأَنشأَ الملك المنصور قلاون الأَلفي مارستانا بالقاهرة[4]

---

(١) النجوم الزاهرة ١٢ : ١١٣ — ١١٥ .

(٢) الخطط ٣ : ٤١ .

(٣) الخطط ٣ : ٢٠٠ — ٢٥٧ .

(٤) الخطط ٣ : ٣٨٦ .

وأنشأ المؤيد مارستانا مكان المدرسة التي أنشأها الملك الأشرف شعبان وهدمها الملك فرج بن الظاهر برقوق[1] .

وعلى العموم فقد كانت مظاهر الحضارة واضحة للعيان مازالت تنطق بفضلهم ، تشهد بما بذلوا في سبيل ذلك ، ومن ذلك : (مسجد الظاهر بيبرس ، برج قلعة الجبل ، قناطر السباع . وللسلطان قلاوون مدرسة ومارستان يعرف الآن بمستشفى قلاوون . وللسلطان محمد بن قلاوون مدرسة عين فيها المدرسين للمذاهب الأربعة ، وألحق بها مكتبة حافلة ، وبنى القصر الأبلق بقلعة الجبل وله مسجد بالقلعة ، جامع قوصون بشارع محمد علي ، مسجد السلطان قايتباي ، جامع المؤيد شيخ ، وأسس المؤيد المارستان المؤيدي ، جامع برقوق ، وجامع الأشرف برسباي [2]) .

وقد أخذ هذا العصر في عهديه بحظ وافر من الرفاهية ورقة العيش ، فعجت القصور بأنواع الأطعمة والفواكه ، وكثرت الأسمطة في المناسبات المختلفة ، وقد ذكر

---

(١) الخطط ٣ : ٣٩١ .

(٢) مصر في العصور الوسطى ٤٤٤ ــ ٤٤٥ .

القلقشندي ما يحمل إلى مطبخ السلطان فذكر من ذلك :
« اللحم والتوابل وسائر الأَصناف من الحوائج خاناه المتقدمة الذكر بقدر معلوم مرتب ، يستهلك فيه في كل يوم قناطير مقنطرة من اللحم والدجاج والإوز والأَطعمة الفاخرة » [١] .

ولم يكن هذا شأن السلاطين فقط ، بل كان أمراء المماليك وكبراء القوم ينهجون النهج نفسه ، فاتصفت الولائم بمظاهر البذخ تتجلى في سعة الأَسمطة التي تمد وأَنواع المأكولات من اللحوم الحيوانية والطيور وأَنواع الفواكه التي تعرض على تلك الأَسمطة [٢] .

واهتموا من مظاهر الترف واللهو بالموسيقى والطبول ، فكان في بيت السلطان قسم خاص بذلك منظم يدعى (بيت الطبل) وفيه أَنواع الطبول والمزامير موكولة إلى أَشخاص معينين معروفين بذلك : « ويشتمل على الطبول والأَبواق وتوابعها من الآلات ، ويحكم على ذلك أَمير من

(١) صبح الأعشى ٤ : ١٣ .

(٢) مصر في العصور الوسطى ٤٩٣ ــ ٤٩٤ ، بتصرف :

أمراء العشرات يعرف بأمير علم ، يقف عليها عند ضربها في كل ليلة [1] . »

وكان الشعب مهتما بالموسيقى والطبول ولا سيما في المناسبات العامة ، أمر السلطان المؤيد شيخ في سنة ٨١٨ ببناء سد بالنيل ، فأمر الناس بأن يشاركوا في العمل « فخرج الناس طوائف طوائف مع كل طائفة الطبول والزمور وأقبلوا إلى العمل ، ونقلوا التراب والرمل من غير أن يكاف أحد منهم فوق طاقته [2] . »

ومن المظاهر البارزة في هذا العصر إسرافهم في اقتناء الجواري كل حسب منزلته ، فهذا السلطان محمد بن قلاوون « مات عن ألف ومائتي وصيفة مولدة ، سوى من عداهن من بقية الأجناس » [3] .

وليس هذا بالأمر الذي يحتاج إلى براهين ، فالعصر كله عصر المماليك وكل مملوك معتق تعج قصوره بأجناس مختلفة من الأرقاء والجواري وأمهات الأولاد ، وافتح أي صفحة في النجوم الزاهرة تجد هذا ظاهرا للعيان .

---

(١) صبح الأعشى ٤ : ١٣ .
(٢) النجوم الزاهرة : ١٤ : ٢٧ .
(٣) الخطط ٣ : ٤٦ .

وقد أسرف أهل العصر في أنواع الملابس ، واعتنوا كثيرا بمظاهر الأبهة والفخامة وكانوا يلبسون الثياب الواسعة المزركشة بالحرير والذهب « فتفننوا في أنواع الملابس والأقمشة ومظاهر الترف وتعددت الأزياء بين الطبقات : فللسلطان وحاشيته زي ، وللجند زي ، ولرجال الدين زي ، وعجت الأسواق بأنواع الفراء وملابس الكتان ، وكثر فيها الغزالون والخياطون والرفاءون ، واستعملت حقائب الجلد [1] . »

وقد مر بنا أن الأمير (بشتك) حاول الحصول على نيابة الشام فأوهمه السلطان أنه موافق على ذلك ، فكان مما فعله في هذه المناسبة أنه بعث لكل من أكابر الأمراء المقدمين ما بين ثلاثة أرؤس إلى رأسين بالقماش المذهب الفاخر ، وفرق كثيرا من الجواري في الأمراء بحيث إنه لم يدع أحداً من الأمراء إلا وأرسل إليه ، وأخرج ثمانين جارية بعد ما شورهن بالأقمشة والزراكش وزوجهن [2] .

وتقدم لنا أنه وجد في ثروة (خوند) بنت السلطان

---

(١) مصر في العصور الوسطى ٤٨٥ ــ ٤٩٠ .

(٢) راجـع ص ٢٣، ٢٤ .

محمد بن قلاوون قبقاب مرصع بالذهب قيمته أَربعون أَلف درهم [1] .

وكانت لهم عناية ظاهرة بالخيول : « جرت عادة صاحب مصر أَن ينعم على أمرائه بالخيول مرتين في كل سنة : المرة الأولى عند خروجه إلى مرابط خيوله : فينعم على الأَخصاء من أمرائه بما يختاره من الخيول على قدر مراتبهم ، وتكون خيول المقدمين منهم مسرجة ملجمة بكنابيش من زركش ، وخيول أَمراء الطبلخانات عريا من غير قماش . المرة الثانية عند لعبة الكرة بالميدان [2] »

ولشدة عنايتهم بالخيل كانوا يفرقونها في المناسبات المختلفة هدايا أَو جوائز ، ولا عجب فهي عدتهم في حروبهم وأَسفارهم وزينتهم في مواكبهم الرسمية والمناسبات الموسمية .

وكانت لهم عناية بالغة بالرياضة وأَلعابها : « كان ابن الطازي هذا رأسا في لعب الرمح ، أستاذا في فن الفروسية » [3]

---

(١) راجع ص ٢٥ .
(٢) صبح الأعشى ٤ : ٥٤ .
(٣) النجوم الزاهرة ١٤ : ١٦٥ .

وقد مر بنا قريبا أن السلطان كان يخص يوم لعبه الكرة بالهدايا : « ومن عاداته أنه إذا ركب للعب الكرة بالميدان فرق خوائص من ذهب على بعض الأمراء المقدمين (١) »

وكان السلطان يتخذ عند خروجه للعب الكرة نظاما خاصا بذلك : « ثم يسير السلطان إلى الميدان فينزل في قصوره ، وينزل الأمراء منازلهم على قدر طبقاتهم ، ثم يركب للعب الكرة بعد صلاة الظهر والأمراء معه ، ثم ينزل فيستريح ويستمر الأمراء في لعب الكرة إلى أذان العصر » (٢) .

ولم تكن عنايتهم قاصرة على الكرة وحدها ، بل انتشرت فنون الرياضة في عهدي المماليك ، الكرة والصيد وركوب الخيل والرماية وبعض الألعاب (٣) .

وكانوا يتخذون في كل مناسبة مظاهر تحمل على الهيبة وتضفي على الحكم والمناسبة كثيرا من الأبهة ،

---

(١) صبح الأعشى ٤ : ٥٥ .

(٢) صبح الأعشى ٤ : ٤٧ .

(٣) مصر في العصور الوسطى ٤٩٠ ـ ٤٩٢ .

وكانوا يقيمون المواكب في المناسبات المختلفة : السياسية والدينية « كتعيين السلطان والعيدين والجمعة والخروج إلى العيد ولعب الكرة »[1] .

ومن المظاهر التي أولوها عناية بالغة الفنون التجميلية فكان الملك المؤيد شيخ : « صاحب فنون ويقرب أرباب الكمالات من كل فن ويجل مقدارهم »[2] .

تجلى آثار الفن والعمارة في عهدي المماليك البحرية والجراكسة في تشييد المساجد وبناء المدارس والأضرحة ، وكانوا يهتمون بجمال المنظر : الزخرفة والفسيفساء والحجر المنحوت والذهب .[3]

ولا شك أن عصراً هذا شأنه فيما وصفنا آخذ بنصيب وافر من الحضارة في شتى مظاهرها ، وإنه لكثير ماوصفنا في عصر كثرت فيه الفتن وتعددت الاضطرابات ، ولكن تاريخ الحضارة في الأمة الإسلامية كان عريقا لم تهزه عواطف السياسة وأعاصير العدوان الصليبي ، فظلت ثابتة راسخة تصد وترد .

---

(١) مصر في العصور الوسطى ٤٨٣ - ٤٨٥ .

(٢) النجوم الزاهرة ٤ : ١٦٥ .

(٣) المماليك في مصر ١٤٣ - ١٤٦ بتصرف .

الحركة الفـــكرية

شاع على ألسنة الكاتبين في عهدنا وصف عهدي المماليك بـ (العصور المظلمة) وتبنى هذا الوصف كثير من الباحثين ورددوه في كتاباتهم ولقنوه الناشئة من خلال الوسائل المختلفة ومن أخطرها معاهد التعليم ، وإن المنصف لا يسعه أن يتقبل مثل هذا القول ، فقد ظلت دولة المماليك في عهديها تحمل لواء العلم ومشعل الفكر الذي ورثته من أسلافها في العصور الإسلامية المختلفة ، نعم كانت عناية السلاطين بذلك قليلة ، ولكنها لم تكن مفقودة ، فكانوا يحرصون بين الحين والحين على قراءة بعض الكتب في مجالسهم : « قال ابن تغري بردي : « وفي يوم الأربعاء أول شعبان سنة ٨٢٧ ابتديء بقراءة صحيح البخاري بين يدي السلطان (برسباي) ، وكانت العادة من أيام الأشرف شعبان بن حسين أن تبدأ قراءة البخاري في أول يوم من شهر رمضان ، ولم يزل الأمر على هذا حتى تسلطن المؤيد شيخ فابتدأ بالقراءة في أول شعبان إلى سابع عشرين شهر رمضان [١] »

---

(١) النجوم الزاهرة ١٤ : ٢٦٧ .

وقد أخذ سلاطين المماليك من أول أمرهم يتنافسون في بناء المدارس وقد ذكر المقريزي الكثير منها (١) .

وتعددت المدارس في هذا العصر وتخصصت في فنون العلم ، فذكر السخاوي أن ابن حجر العسقلاني درس في أماكن كالتفسير بالحسنية والمنصورية والحديث بالبيبرسية والجمالية المستجدة والحسنية والزينية والشيخونية والإسماع بالمحمودية والفقه بالخروبية البدرية بمصر ، والشريفية الفخرية والشيخونية والصالحية والنجمية والصلاحية المجاورة للشافعي المؤيدية (٢) .

وللسلطان (قلاوون) مدرسة ، وللسلطان (محمد بن قلاوون) مدرسة عين فيها المدرسين للمذاهب الأربعة وألحق بها مكتبة حافلة (٣) .

وبلغت عنايتهم في بعض الأحيان بالعلم والمتعلمين أن أقاموا له المدارس ورتبوا المدرسين وأجروا عليهم ما يضمن لهم العيش الرغد : « حرص (الظاهر برقوق)

---

(١) الخطط ٣ : ٣٤٠ ــ ٣٨٤ .
(٢) الضوء اللامع ٢ : ٣٨ ــ ٣٩ .
(٣) مصر في العصور الوسطى ٤٤٤ ــ ٤٤٥ .

على نشر العلم فأنشأ بالقاهرة مدرسته التي لم يعمر مثلها بين القصرين ورتب لها صوفية بعد العصر كل يوم ، وجعل بها سبعة دروس لأهل العلم على المذاهب الأربعة أعظمهم بالإيوان القبلي ، ثم درسا للتفسير ، ودرسا للحديث ، ودرسا للقراءات ، وأجرى على الجميع في كل يوم الخبز ولحم الضأن المطبوخ ، وفي الشهر الحلوى والزيت والصابون والدراهم ، ووقف على ذلك الأوقاف الجليلة من الأراضي والدور ونحوها (١) »

وحسبك شاهدا على أن هذا العصر لم يصل إلى ما وصف به من أنه من عصور الظلام أن تستعرض كتب التراجم ، فترى المئات من العلماء البارزين الذين كتبوا الكثير من المؤلفات وأنشأوا ما تعارفنا عليه في عصرنا هذا بـ (الموسوعات) في فنون مختلفة ، وأنا أعرض عليك نماذج من أولئك الأعلام لتدرك عن بصيرة ويقين صحة ما أذهب إليه :

١ ـ أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١ هـ) .

---

(١) النجوم الزاهرة ١٢ : ١١٣ .

من مصنفاته : تهذيب سنن أَبي داود ، سفر الهجرتين وباب السعادتين ، مراحل السائرين بين منازل (إياك نعبد وإياك نستعين) ، شرح أَسماء الكتاب العزيز ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، بيان الدليل عن استغناء المسابقة عن التحليل ، الداء والدواء ، رفع اليدين في الصلاة ، نكاح المحرم ، حكم إغمام هلال رمضان ، الخلة والمحبة ، أَمثال القرآن ، أَيمان القرآن .

وقد ذكر ابن العماد من مؤلفاته ما يقارب ستة وأَربعين مؤلفا ، اخترت منها ماليس متداولا في يومنا إلا قليلا (١) .

٢ ـ أَبو الحسن علي زين الدين بن الحسين بن القاسم ، المعروف بابن شيخ العوينة (٦٨١ ـ ٧٥٥ هـ) .

من مؤلفاته : شرح المفتاح للسكاكي ، شرح مختصر ابن الحاجب ، شرح البديع لابن الساعاتي .

عاش بالموصل ورحل إلى بغداد ودمشق (٢) .

(١) شذرات الذهب ٦ : ١٦٨ -- ١٧٠ .

(٢) شذرات الذهب ٦ : ١٧٨ .

٣ ـ أبو العباس أحمد شهاب الدين بن يوسف بن محمد بن عبد الدايم المعروف بابن السمين (٠٠٠ – ٧٥٦ هـ) ، متفوق في النحو والفقه والقراءات والتفسير.

من مؤلفاته : تفسير القرآن في عشرين مجلدا ، إعراب القرآن ، شرح التسهيل لابن مالك ، شرح الشاطبية [1] .

٤ ـ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (٧٠٨ – ٧٦١ هـ) .

معروف مشهور بين المتعلمين فائق في العلوم العربية وخصوصا النحو والصرف ، قرظّه كثير من المترجمين وبالغوا في وصفه بسعة الاطلاع والتحقيق والتدقيق ، وهم على حق في ذلك .

من مصنفاته : رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة أربعة مجلدات ، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب مجلدان ، التحصيل والتفصيل لكتاب التكميل والتذييل عدة مجلدات ، شرح التسهيل (مسودة)

---

(١) شذرات الذهب ٦ : ١٧٩ .

شرح الشواهد الكبري والصغري ، شرح اللمحة لأبي حيان ، التذكرة (خمسة مجلدات) ، المسائل السفرية في النحو [1] .

٥ ـ أبو عبد الله محمد شمس الدين بن مفلح بن محمد المقدسي (••• ـ ٧٦٣) ، فقيه حنبلي فائق في المذاهب الأربعة ، مشهور بالتقى والورع ، شهد له كثير من العلماء بالعلم والفضل .

من مصنفاته : ثلاثون مجلدا على المقنع ، مجلدان على المنتقى ، الفروع أربعة مجلدات ، كتاب في أصول الفقه ، الآداب الشرعية الكبري (مجلدان) الآداب الشرعية الوسطى ، الآداب الشرعية الصغري [2]

٦ ـ أبو محمد عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن ابن عقيل (٦٩٤ ـ ٧٦٩ هـ) لازم أبا حيان اثنتي عشرة سنة وقال عنه : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » .

---

(١) شذرات الذهب ٦ : ١٩١ـ ١٩٢ :

(٢) شذرات الذهب ٦ : ١٩٦ .

وليست شهرته في النحو فقط بل في الأُصول ، والقراءات والتفسير ، ولي القضاء وجلس للتدريس .

من مصنفاته : شرح الأَلفية ، المساعد على تسهيل الفوائد (شرح على التسهيل لابن مالك) تفسير القرآن الكريم لم يتم [1] .

٧ ـ أَبو محمد عبد الرحيم جمال الدين بن الحسن بن علي القرشي الأَسنوي (٧٠٤ ـ ٧٧٢ هـ) .

بارع في فنون كثيرة : كالفقه والنحو .

من مصنفاته : كافي المحتاج في شرح المنهاج (لم يتم) الكوكب الدري في تخريج مسائل الفقه على النحو ، تصحيح التنبيه ، طبقات الشافعية [2] .

٨ ـ إبراهيم برهان الدين بن عبد الله بن محمد الطائي (٧٢٦ ـ ٧٨١) أَديب شاعر له ديوان ورسائل موصوف بالإجادة فيما ينظم ويكتب [3] .

---

(١) شذرات الذهب ٦ : ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٢) شذرات الذهب ٦ : ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

(٣) شذرات الذهب ٦ : ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

٩ ـ محمد أكمل الدين بن محمد شمس الدين بن محمود كمال الدين الرومي البابرتي (٠٠٠ ـ ٧٨٦) .

قدم القاهرة بعد سنة ٧٤٠ ولقي حظوة عند (شيخون) ، وكان يحسن العربية والفقه والأصول .

من مصنفاته : شرح مشارق الأنوار ، شرح البزدوي ، شرح الهداية ، تفسير القرآن الكريم ، شرح مختصر ابن الحاجب ، شرح المنار ، شرح التلخيص (١) .

١٠ ـ محمد شمس الدين بن يوسف بن إلياس القونوي (٧١٥ ـ ٧٨٨) . معروف بالتقى والورع وحب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تعفف عن الوظائف ، وبه عزة نفس .

من مصنفاته : الدرر في فقه الأئمة الأربعة ، مختصر شرح النووي على مسلم ، شرح مجمع البحرين (عشرة مجلدات) (٢) .

١١ ـ أحمد بن علي بن عبد القادر المعروف بابن المقريزي صاحب الخطط (٠٠٠ ـ ٨٤٥) .

---

(١) شذرات الذهب ٦ : ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(٢) شذرات الذهب ٦ : ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .

أجداده من بعلبك ، ولكن والده تحول إلى القاهرة ، وفيها ولد ونشأ وتولى بعض الأعمال . ذكر له السخاوي من المؤلفات ما يقارب سبعة وعشرين متنوعة الموضوعات وأكثرها في التاريخ ، ومنها : مجمع الفرائد ومنبع الفوائد ، قارب مائة مجلد ، التاريخ الكبير المقفى : ستة عشر مجلدا ، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة ، عقد جواهر الأسقاط في ملوك مصر والفسطاط ، البيان والإعراب عما في أرض مصر من الأعراب .

أما كتابه (الخطط) فقد ذكر السخاوي أنه مسودة ظفر بها وأضاف عليها زيادات غير طائلة [1] .

١٢ ـ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢) . ولد بمصر وبها نشأ وتعلم وعلا صيته وذاعت شهرته ، وبلغت مصنفاته ـ كما قال السخاوي ـ مائة وخمسين ، والمطبوع منها ينبيء عن غزير علمه : فتح الباري شرح البخاري ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، إنباء الغمر بأبناء العمر [2] .

---

(١) الضوء اللامع ٢ : ٢١ ـ ٢٥ .

(٢) الضوء اللامع ٢ : ٣٦ ـ ٤٠ .

ولم يكن طلب العلم قاصرا على الرجال ، بل كان للنساء من ذلك حظ عظيم ، ولكن الغالب على النساء أن يكون اهتمامهن بالحديث والتفسير دون غيرهما من فنون العلم .

وفيما يلي أعرض عليك أمثلة تعطيك صورة لا بأس بها عن حظ النساء في ذلك العهد من العلم :

١ - ست العرب بنت محمد بن علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن البخاري (٠٠٠ - ٧٦٧) .

شيخة صالحة حنبلية مكثرة في الحديث طال عمرها حتى صارت مسندة في الحديث ، أخذ عنها الحافظ العراقي والحافظ الهيثمى وابن رجب ، توفيت في دمشق [1] .

٢ - زينب بنت عبد الله بن عبد الحليم بن تيمية (٠٠٠ - ٧٩٩ هـ) . عمها شيخ الاسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، عالمة بالحديث ، أجازت لابن حجر العسقلاني [2] .

---

(١) شذرات الذهب ٦ : ٢٠٨ .

(٢) شذرات الذهب ٦ : ٣٥٨ .

٣ - زينب بنت محمد بن عثمان بن عبد الرحمن. (٠٠٠ - ٧٩٩ هـ) عالمة بالحديث ، أَجازت لابن حجر العسقلاني [١] .

لا أَظن أَن من يقف على ما خلفه هؤلاء الأَعلام من الآثار العلمية ، وما خلفه غيرهم ممن أَعرضت عن ذكرهم لشهرتهم ، كابن منظور (صاحب لسان العرب) والسخاوي (صاحب الضوء اللامع) والسيوطي (صاحب الآثار الكثيرة) تجيز له نفسه أَن يصف هذا العصر بأَنه من العهود المظلمة .

لقد كان هذا العصر محكوما بأَعاجم لا يحسنون العربية ، وليس لهم بها آصرة إلا آصرة الإسلام ومع ذلك حافظ العلماء من العرب وغيرهم علي أَن تظل راية الفكر عالية يأَخذها جيل بعد جيل .

ومن أَمانة البحث العلمي أَن أَسجل ملحوظتين على هذا العصر بارزتين :

١ - ظل العلم في قوته ونشاطه حتى نهاية القرن

---

(١) شذرات الذهب ٦ : ٣٥٨ .

الثامن تقريبا ، ثم بدأ في الضعف والتحول عن مكانته ، ولكنه لم ينحط ولم يتحول به العصر إلى عصر الظلام .

٢ ـ ظهر الضعف أَجلى ما يكون في لغة الناس فتغيرت الأَساليب وضعفت الفصاحة ، وكثر اللحن في قواعد العربية وخالطها كثير من الكلمات الأَعجمية ، بل كادت العامية تطغى على اللغة العربية ، فظهرت على أَقلام المؤلفين ، وأَنت ترى في (النجوم الزاهرة) أَمثلة كثيرة على ذلك ، بل ذكر بعض المؤرخين أَن مَن المؤلفين من كتب مؤلفاته بالعامية ، وليس هذا غريبا بل الغريب أَلا يحدث ما هو أَفظع منه ، ولولا عناية الله ثم وجود القرآن الكريم بين يدي الناس يتلونه ويحفظونه لكانت الكارثة ، فالعصر كله ليس عربيا ، فما بقاء العربية مع ذلك !

على أَن هذا الضعف اللغوي تدرج فظهر في أَجلى صورة في القرن التاسع ، ومع ذلك وجد الشعراء والأَدباء الذين ظلت أَقلامهم تكتب الكتابات الرفيعة وأَلسنتهم تنظم القصائد المتينة .

ما كنت أَود أَن أَفيض في هذا الفصل لولا عاطفة دفعتني إلى الإفاضة ، لأَني وجدت العصر بين الناس مظلوما ، فأَردت أَن أَكتب كلمة دفاع قصدي بها وجه الله ثم بيان الحق لطالبه .

اسمــــه ونسبــــه

محمد بن أَبي بكر بن عمر بن أَبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسين بن محمد بن أَحمد بن أَبي بكر بن يوسف بن على بن صالح بن إبراهيم القرشى المخزومي الدماميني ، أَو ابن الدماميني ، عرف بالنسبتين .

فهو عربي الأَصل على ما علم من سياق نسبه ، ومذهبه الفقهى مذهب الإمام مالك رحمه الله .

اسم أَبيه – كما في المراجع – أَبو بكر ، فهو اسم وكنية ، ولم أَقف له على اسم غيرها .

والمخزومي : نسبة إلى القبيلة المشهورة في قريش والمنسوبة إلى جدها : مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب ابن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان (١) .

---

(١) الجمهرة لابن حزم : ٤٦٤ .

والدماميني : نسبة إلى دمامين : قرية في صعيد مصر جنوبي قنا ، تقسم الأقصر وأبا الحجاج [1] .

وليس مولده فيها ـ كما ستعرف ـ ولهذا أرجح أن يقال عنه (ابن الدماميني) .

---

(١) الخطط التوفيقية ١١ : ٢٠ .

مـــــولده ومتوفاه

الكلمة متفقة على مكان ولادته وهو الإسكندرية في مصر ، وأما زمنها ، فالخلاف فيه متقارب حيث قيل : ٧٦٣ أو ٧٦٤ هـ = ١٣٦٢ أو ١٣٦٣ م .

وأما مكان وفاته فهو مدينة كلبرجا في الهند . وأما زمانها ففيه خلاف يسير فقد قيل : ٨٢٧ أو ٨٢٨ هـ = ١٤٢٤ أو ١٤٢٥ م .

ويقال : إنه مات مسموما في عنب ، ولم يلبث من سمه إلا قليلا ثم مات .

نشـــأته وتعلمـــه

قضى ـ رحمه الله ـ أيام شبابه في الإسكندرية أولا ثم في القاهرة ثانيا وفي البلدتين تلقى ما تلقاه أكثر طالبي العلم في وقته : تفسير القرآن الكريم ، الحديث الشريف ، الفقه ، الفرائض ، النحو والصرف ، البلاغة ، الأدب ، إلى غير ذلك ، وفي هذه الآونة بدا أن الرجل يتحلى بسمات ظاهرة تدل على أنه ذو موهبة جيدة في البحث والتدقيق ، ولديه حس مرهف مكنه من تذوق ما يقرأ من الأدب من نثر أو شعر ، وبدا أنه قادر على نظم الشعر ، وستعرف تفصيل ذلك ـ بإذن الله ـ عندما يصل البحث إليه .

شـــــيوخه

لم يكن من المكثرين - فيما اطلعنا عليه - من الشيوخ ، لكنه أَخذ عن المشهورين في وقته : من التقى به أَثناء إقامته في مصر ومن التقى به بعد خروجه منها ، وأَنا عارض عليك بعضا منهم مع تعريف موجز بهم .

١ - أَبو الفضل محمد كمال الدين بن أَحمد بن عبد العزيز النويري [1] (٧٢٢ - ٧٨٦ هـ = ١٣٢٢ - ١٣٨٤ م) . من أَهل مكة : بها ولد وفيها مات ، ونسبته إلى النويرة من أَعمال القاهرة . من المشتهرين في العلم وبخاصة الفقه ، رحل إلى دمشق وأَخذ عن أَعلام زمانه . ناب في الحكم بمكة ، ثم ولى القضاء وخطابة الحرم والنظر عليه ، وبقى في القضاء ثلاثا وعشرين سنة ، ابتداء من سنة ٧٦٣ هـ . ولست أَدري متى اتصل به الدماميني ؛ فإنه خرج من القاهرة أَول مرة في عام ٨٠٠ هـ ، فأَنى يتم له الأَخذ عنه [2] !! .

---

(١) عن الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ ، البدر الطالع ٢ : ١٥٠ .

(٢) ترجمته في الدرر الكامنة ٣ : ٢٨٨ - ٢٨٩ ؛ إنباء الغمر ١ : ٢٩٦ .

٢ ـ عبد الوهاب محيى الدين بن محمد بن عبد الرحمن القروي [١] (٧٠٢ ـ ٧٨٨ هـ = ١٣٠٢ ـ ١٣٨٦ م) من أَهل الإسكندرية ، أَخذ عن كثيرين في بلده وحج ثم عاد وحدث وأَخذ عنه كثيرون [٢] .

٣ ـ عبد الله بهاء الدين بن أَبي بكر بن محمد بن سليمان الدماميني [٣] (٧٠٥ ـ ٧٩٤ هـ = ١٣٠٥ ـ ١٣٩٢ م) . موصوف بالفضل والدين ، معدود في أَهل المعرفة أَخذ عن مشايخ عصره وحدث عن بعضهم . وهو عم أَبي الدماميني شارح التسهيل صاحب هذه الترجمة ، مولده ومنشؤه في الإسكندرية . من علماء الحديث والأَدب [٤] .

٤ ـ إبراهيم بن أَحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن ابن سعيد التنوخي البعلي ثم الشامي (٧٠٩ أَو ٧١٠ ـ ٨٠٠ هـ = ١٣٠٩ أَو ١٣١٠ ـ ١٣٩٧ م) . نزل القاهرة ، وصار مسندها وكف بصره في آخر أَيامه . أَخذ عن

---

(١) عن الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ .
(٢) ترجمته في الدرر الكامنة ٢ : ٤٣٠ ـ ٤٣١ إنباء الغمر ١ : ٣٢٥ .
(٣) عن الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ ، البدر الطالع ٢ : ١٥٠ .
(٤) ترجمته في الدرر الكامنة ٢ : ٢٥١ ، إنباء الغمر ١ : ٤٤٢ .

كثيرين منهم : أبو حيان والبرزالي والمزي . وعنه كثيرون منهم : ابن حجر العسقلاني [١] .

٥ ـ أبو الفداء إسماعيل مجد الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفى [٢] (٧٢٨ أو ٧٢٩ ـ ٨٠٢ هـ = ١٣٢٨ أو ١٣٢٩ ـ ١٣٩٩ م) مصري من أهل بلبيس . معدود في الفضلاء أخذ عن البارزين فى وقته ، وناب فى الحكم ، وولي القضاء ، وجلس للتدريس وصنف كتابا في الفرائض وآخر في الحساب وشرحا على التلقين : في النحو واختصر كتاب الأنساب للرشاطى [٣] .

٦ ـ أبو حفص عمر سراج الدين بن على بن أحمد الأنصاري الأندلسى [٤] (٧٢٣ ـ ٨٠٤ = ١٣٢٣ ـ ١٤٠١ م) يعرف بـ (ابن الملقن) نسبة إلى عيسى المغربي : وكان يلقن القرآن في جامع ابن طولون ، وذلك لأن والده مات عنه صغيرا فأوصى به إلى هذا الشيخ فتزوج أمه . أصله من الأندلس ومولده ومتوفاه القاهرة .

---

(١) إنباء الغمر ٢ : ٢٢ ـ ٢٣ ، الشذرات ٦ : ٣٦٣ ـ ٣٦٤ ، تعليق الفرائد ١ : ١٨ .

(٢) عن الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ .

(٣) ترجمته في الضوء اللامع ٢ : ١٨٦ـ١٨٧ ، إنباء الغمر ٢ : ١١٧ـ١١٨ .

(٤) عن الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ ، البدر الطالع ٢ : ١٥٠ .

من علماء الحديث والفقه المرموقين . صنف حوالى ثلاثمائة مصنف منها :

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، التذكرة في علوم الحديث ، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ، إيضاح الارتياب في معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والأنساب ، التوضيح لشرح الجامع الصحيح : صحيح البخاري ، عجالة المحتاج على المنهاج ، الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات [1] .

٧ـ أبو البقاء محمد كمال الدين بن موسى بن عيسى الدميري [2] (٧٤٢ ـ ٨٠٨ هـ = ١٣٤١ ـ ١٤٠٥م) نسبته إلى دميرة : بلدة في مصر ، ومولده ومتوفاه في القاهرة ، أقام بها كثيرا وجاور في مكة . اشتغل في أول أمره بالخياطة ، ثم انصرف إلى العلم فتلقاه عن أفذاذ العصر ، فبرع في التفسير والحديث والفقه والعربية والأدب ، وجلس للإفتاء والتدريس وصنف كثيرا ، من ذلك : الديباجة شرح سنن ابن ماجه (مات قبل

---

(١) ترجمته في الضوء اللامع ٦ : ١٠٠ ، إنباء الغمر ٢ : ٢١٦ ـ ٢١٩ ، الشذرات ٧ : ٤٤ .

(٢) صرح الدماميني في تعليق الفرائد في باب المثنى أنه أخذ عنه .

تبييضه) النجم الوهاج شرح المنهاج للنووي : في الفقه ، حياة الحيوان ـ ط وترجم بعض منها إلى الإنجليزية ، أرجوزة في الفقه ، مختصر شرح لامية العجم للصفدي[1]

٨ ـ ابن خلدون [2] : أبو زيد عبد الرحمن ولى الدين بن محمد بن محمد بن محمد الحضرمى الإشبيلى (٧٣٢ ـ ٨٠٨ هـ = ١٣٣٢ ـ ١٤٠٦ م) . عربي الأصل . ولد بتونس ، وفيها نشأ وتعلم وتولى أعمالا كثيرة ورحل إلى الأندلس ثم عاد إليها ، فدس له بعضهم بدسائس لدي سلطانها فاعتقل ، ثم فر إلى القاهرة فلقى فيها قبولا واحتراما ، وبقى بها حتى مات . له حظ من فنون العلم ، لكنه اشتهر بالتاريخ والكتابة . صنف : العبر وديوان المبتدإ والخبر : في التاريخ ـ ط ، ومقدمة هذا الكتاب تعدأصلا في علم الاجتماع ، وقد ترجمت إلى الفرنسية ، وله : التعريف بابن خلدون [3] ـ ط .

(١) ترجمته في إنباء الغمر ٢ : ٣٤٨ ، الضوء اللامع ١٠ : ٥٩ ، البدر الطالع ٢ : ٢٧٢ .

(٢) عن الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ .

(٣) ترجمته في إنباء الغمر ٢ : ٣٣٩ـ٣٤٠ ، الضوء اللامع ٤ : ١٤٥ ، الشذرات ٧ : ٧٦ .

الأعمال التى قام بهـــــا

المتتبع لحياة هذا الرجل يرى عليه أثرا من الطموح نشأ عنه شغف بالحركة وحب التغلب في الحياة باحثا عن الأفضل متحملا في سبيل ذلك قسوة الظروف وشظف العيش ومشقة الأسفار في سبيله إلى تحقيق أمله ؛ لذلك نراه يتقلب بين الأعمال الآتية :

١ ـ التدريس [١] : وهذا هو العمل الرئيس في حياته ، فقد قام به في أول أمره ، فدرس في عدد من مدارس الإسكندرية ، وبعد أن انتقل إلى القاهرة واصل التدريس فيها أيضا ، فتصدر له بالجامع الأزهر ، ولما سافر إلى اليمن أخذ يدرس في جامع زبيد ما يقرب من سنة ، ولما ذهب إلى الهند عكف على التدريس ، وكان محل إقبال وإعجاب من طلبته ، وظل كذلك حتى وافاه الأجل .

٢ ـ القضاء [٢] : تولاه بالنيابة مرتين : الأولى في الإسكندرية وكان ينوب فيه عن ابن التنسي ، والثانية

---

(١) الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ ، البدر الطالع ٢ : ١٥٠ .

(٢) الضوء اللامع ٧ : ١٨، البدر الطالع ٢ : ١٥٠، نزهة الخواطر ٣ : ١٢٦.

في القاهرة ، ثم ولى القضاء للمالكية مرتين أيضا في القاهرة ، وكان يتهم بأمور قال عنها السخاوي (١) : « ليست بعيدة من الصحة » لكنه لم يفصلها .

٣ ـ الخطابة (١) : ولى الخطابة في جامع الإسكندرية

٤ ـ الحياكة (١) : اتجه إلى الاشتغال بالعمل الحر ، فأنشأ دولابا للحياكة وأخذ يديره ، فنجح وحصل منه على ثروة جيدة ، لكن داره احترقت فعلقه دين وخاف من غرمائه ففر إلى الصعيد ، لكنه أعيد إلى القاهرة مهانا ، فقيض الله له رجلين وقفا إلى جانبه في هذه المحنة وأعاناه على الخروج منها ، وهما تقي الدين بن حجة (٢) ،

---

(١) في الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ .

(٢) أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموى (٧٦٧ ـ ٨٣٧ هـ = ١٣٦٦ ـ ١٤٣٣ م) .

نسبته إلى حماة في الشام . كان في أول أمره يشتغل بصناعة الحرير وعقد الأزرار ، ثم اتجه إلى الأدب فبرز فيه واشتهر بالشعر ومدح سلاطين عصره وبخاصة نائب دمشق شيخ المحمودى ، وصحبه إلى القاهرة ، فلما أصبح شيخ سلطانها قربه ولقي لديه حظوة وجاها . صنف :

خزانة الأدب شرح فيها قصيدته البديعية ـ ط ، ثمرات الأوراق ـ ط ، قهوة الإنشاء، وغير ذلك. الضوء اللامع ١١ : ٥٣، الشذرات ٧ : ٢١٩ـ٢٢٠.

وكاتب السر ناصر الدين بن البارزي [1] .

(١) محمد بن محمد بن عثمان (٧٦٩ — ٨٢٣ هـ = ١٣٦٨ — ١٤٢٠ م).
من القضاة ، ولي القضاء عدة مرات ، وكتب السر أكثر من مرة ، واتصل بالمؤيد في القاهرة فلقي لديه الحظوة والتقدير. عرف بالفضل والكرم وحسن المعاشرة .
الشذرات ٧ : ١٦١ .

رحـــــلاتة

من آثار طموحه وولعه بالنجاح أنه لم يلزم بلاده ، بل ركب مطيته يضرب في أرض الله ، حتى استقر به الأمر في آخر أيامه على جاه وثراء عظيمين ، على أن من الإنصاف للرجل أن نؤكد أن ما أشرنا إليه لم يكن الهدف الوحيد ، بل كان في بعض أسفاره قضاء للعبادة الواجبة ورغبة في التعلم والتعليم ، فقد خرج ـ رحمه الله ـ من القاهرة عام ٨٠٠ هـ إلى دمشق [١] ، ومنها حج ، ثم عاد إلى القاهرة ، وفي عام ٨١٩ هـ حج ثانية ، ومن مكة سافر إلى اليمن [١] ، فدخلها في أول سنة ٨٢٠ هـ ، وأقام في زبيد ما يقرب من العام يدرس في جامعها ؛ لكنه لم يلق فيها نجاحا ، لذلك لم يطب له المقام ، فشد رحاله وركب البحر إلى الهند [٢] ، في آخر شعبان من هذا العام [٣] ، وكان هدفه ولاية كجرات فأقام في

(١) الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ ، البدر الطالع ٢ : ١٥٠ .

(٢) المصدرين السابقين ، ونزهة الخواطر ٣ : ١٢٦ .

(٣) كذا في تعليق الفرائد (المقدمة) نزهة الخواطر ٣ : ١٢٦ .

حاضرتها كلبرجا ، وهناك لقي الجاه والمال ، فأقام ينشر علمه ويبث إنتاجه في رغد من العيش حتى وافاه الأَجل . رحمة الله عليه .

تلامــــــذته

يغلب على ظني أن الذين تلقوا عنه كثيرون ؛ لأنه قضى جل أيامه يعلّم أثناء إقامته في الإسكندرية والقاهرة وزبيد وكلبرجا ، لكن مراجع الترجمة لا تذكر الكثيرين منهم ، فربما كان ذلك راجعا إلى أن الرجل لم يستقر ، فلم يصل الكثيرون ممن جلسوا في مجلسه إلى النهاية على يديه ، وقد يكون ذلك راجعا إلى أن شهرة غيره غلبت على شهرته ، ولا سيما أن رحلته إلى الهند أبعدته عن مركز العلم يومها وهو القاهرة ، ولغفلة التاريخ سبب محتمل في ذلك ، وفيما يلى أقدم من وصلت إليه في بحثى :

١ ـ على بن عبد الله البهائي الدمشقي الغزولي) ٠٠٠ـ ٨١٥ هـ = ٠٠٠ ـ ١٤١٢ م) أديب شاعر أصله من تركيا ونشأ في دمشق ودخل القاهرة مرات ، وكان مملوكا لرجل يعرف بـ (بهاء الدين) فنسب إليه . صنف مطالع البدور في منازل السرور : في الأدب ، وهو مطبوع [1] .

(١) ترجمته في الضوء اللامع ٥ : ٢٥٤ .

٢ ـ محمد شمس الدين بن عبد الماجد العجيمي (٠٠٠ ـ ٨٢٢ هـ = ٠٠٠ ـ ١٤١٩ م) . سبط ابن هشام جمال الدين . برّز في الفقه وعلوم العربية وأَخذ عن المشهورين في وقته . معروف بالوقار وملازمة العبادة (١) .

٣ ـ أَحمد شهاب الدين بن محمد بن أَبي بكر الدماميني (٧٩٠ ـ حوالى ٨٦٠ هـ = ١٣٨٨م ـ حوالى ١٤٥٥ م) أَبوه بدر الدين صاحب الترجمة . مولده في الاسكندرية ، وفيها نشأً وتلقى العلم ، وأَخذ عن كثيرين وتقدم في علوم العربية والحديث والفقه . ودخل القاهرة وجاس للتعليم فأَخذ عنه كثيرون . وله نظم يعتمد على المحسنات البديعية كشعراء عصره (٢) .

٤ ـ عُبادة زين الدين بن على بن صالح الأَنصاري الخزرجي (٧٧٢ ـ ٨٤٦ هـ = ١٣٧٥ ـ ١٤٤٣ م) أَخذ عن أَعلام عصره وصحب الدماميني إلى اليمن وأَخذ عنه الحاشية اليمنية على المغني ، ولما سافر الدماميني إلى الهند فارقه عبادة ورجع إلى مصر . وقد أَخذ عن آخرين ،

---

(١) ترجمته في إنباء الغمر ٢ : ٢٠٨ ـ ٢٠٩ ، الضوء اللامع ٨ : ١٢٢ ، الشذرات : ٧ : ١٥٧ .

(٢) ترجمته في الضوء اللامع ٢ : ١٠٥ ـ ١٠٦ .

وتقدم في علوم العربية والحديث والفقه فعلا صيته ونبه ذكره . ولي القضاء ، ثم تركه بعد موت شيخه الدماميني وتقلب في التدريس ، وأَخذ عنه كثيرون ، وانقطع في آخر أَيامه إلى العبادة [1] .

٥ ـ علم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين العمري الدهلوي (٠٠٠ ـ ٨٠٩ هـ = ٠٠٠ ـ ١٤٠٦ م) . مولده ومنشؤه في (كجرات) بالهند . أَخذ عن أَبيه وغيره وتولى المشيخة بعد أَبيه . قال في نزهة الخواطر [2] (نزل في زاوية الشيخ بدر الدين محمد بن أَحمد المالكي الدماميني : شارح مغني اللبيب ، وأَقام عنده زمانا بكجرات ، وكان يثني على سعة علمه وتبحره في العلوم ، مات سنة ٨٠٩ هـ كما في (محبوب ذي المنن). وفي هذا الكلام شك : سمى أَباه (أَحمد) وهو معروف بكنيته : أَبي بكر . أَرخ وفاة علم الدين في ٨٠٩ هـ ، والدماميني دخل الهند في عام ٨٢٠ هـ . ولم يصرح بأَنه أَخذ عنه ، لذلك لم أَضعه في ترتيبه التاريخي بالنسبة للوفاة .

(١) ترجمته في الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ ، الشذرات ٧ : ٢٥٨ .
(٢) ٣ : ١٠٤ ـ ١٠٥ .

مكانتة في المجتمــــع

إذا صرفنا النظر عما علمنا من الأَعمال التي تقلب فيها ـ وهى صورة جيدة لمكانته الاجتماعية ـ رأَينا جوانب أَخري تدل على أَنه ذو مكانة مرموقة ، فقد كان يحضر مجالس الملك المؤيد [١] في مصر ، وهو أَمر لايصل إليه إلا ذوو التقدير لعلم أَو جاه ، وقرظ سيرة المؤيد التى نظمها ابن ناهض [٢] ، ولولا أَن لرأَيه اعتباره وأَهميته ماكان له أَن يفعل مثل ذلك ، هذا كله وهو في مصر ، أَما وهو في اليمن فقد ذكرنا أَنه لم يرزق قبولا هناك مما حمله على الرحيل إلى الهند ، وهناك أَخذ مكانته الجديرة به ولقي من المال والجاه والحب ما كان يطمح

(١) أبو النصر شيخ بن عبد الله المحمودي الظاهري الجركسي (٧٧٠ – ٨٣٤ هـ ـ ١٣٦٨ – ١٤٢١ م (. أعتقه الظاهر برقوق ، وكان اشتراه من محمود شاه اليزدى وإليهما نسب . و لى نيابة طرابلس ودمشق ، ثم خلع السلطان العباس بن محمد وتولى الملك مكانه . عرف بحبه للعلماء ، لكنه اتصف بالطغيان والظلم . الضوء اللامع ٣ : ٣٠٨ ، الشذرات ٧ : ١٦٤ .

(٢) محمد شمس الدين بن ناهض بن محمد بن حسن الجهني (٧٥٧ – ٨٤١ هـ ـ ١٣٥٦ – ١٤٣٨ م) . كردي الأصل حلبي المولد قاهري الدار . شاعر أديب مدح بشعره أعيان عصره واستجداهم . الضوء اللامع ١٠ : ٦٧ .

إليه ويحلم به . فقد اتصل هناك بسلطان (كجرات) أحمد شاه [1] فأحله منزلة لائقة وأغدق عليه من كرمه وشمله برعايته فكان الدماميني يقدم مؤلفاته باسم هذا السلطان ، وأقبل الناس عليه ينهلون من علمه ويقبسون من أدبه واستمر به الحال حتى حانت الوفاة ، والبقاء لله .

(١) أبو الفتح أحمد شاه بن محمد شاه بن مظفر شاه الكجراتي (٧٩٣ — ٨٤٥ هـ ـ ١٣٩١—١٤٤١ م) . كذا ساق نسبه الدماميني في تعليق الفرائد: المقدمة، وفي تحفة الغريب٣ : أ . وأسقط صاحب النزهة اسم أبيه (محمد) ولي الملك بعد جده بوصية منه سنة (٨١٤ هـ ـ ١٤١١ م (واستمر به حتى مات . وكان عهده زاهرا بالعمران والزراعة ، واهتم بالعلم والعلماء فكانوا يقصدونه من كل فج . بني مدينة (أحمد أباد) ٣ : ١٤ — ١٥.

أسرته ومنزلتها في العلم والمجتمع

أَصل هذه الأسرة من قرية (دمامين) في صعيد مصر ، ثم انتقلت إلى الإسكندرية ، وكانت تقلد مذهب الإمام مالك رحمه الله ومن نظر في كتب التاريخ والرجال تجلى له أَن هذه الأَسرة أَخذت بنصيب وافر من العلم وتبوأَ بعض رجالها مراكز إدارية وعلمية لها خطرها وأَثرها ، ويشهد لما قلنا ما عرفته عن صاحب الترجمة وما أَسلفنا في شيوخه عن البهاء الدماميني ، وهو عم أبيه وما أَثبتنا في تلامذته عن ابنه شهاب الدين ، ونزيدك يقينا بما نقول فنعرض عليك أَمثلة أَخرى :

١ ـ عمر نجم الدين بن محمد بن سليمان الدماميني (٠٠٠ ـ ٧٠٧ هـ = ٠٠٠ ـ ١٣٠٨ م) . أَخذ الحديث والفقه عن كثيرين من علماء وقته ، وكان ذا كرم وأَخلاق عالية يوصف بالرئاسة ، وهو عم لجد صاحب الترجمة (بدر الدين) كما يظهر من سلسلة النسب [١].

(١) ترجمته في الدرر الكامنة ٣ : ١٦٤ ، الطالع السعيد ٤٥٦ .

٢ ـ عمر بن أَبي الفتوح الدماميني (٦٤٧ ـ ٧١٤ هـ = ١٢٤٧ ـ ١٣١٥ م) . عابد متنسك ، وكان يقوم الليل إلا قليلا ، ويبدو أَنه ذو منزلة معتبرة يومها حتى إن ناظر الجيش بنى قبرا ليدفن فيه ، فلما رآه عمر قال : ما هذا له ، ما يدفن فيه إلا أَنا . ودفن فيه فعلا [١] .

٣ ـ عتيق تاج الدين بن محمد بن سليمان المخزومي الدماميني (••• ـ ٧٣١ هـ = ••• ـ ١٣٣١ م) . اشتغل بالحديث والفقه في (قوص) ثم نزل الإِسكندرية واستقر بها ، وله حظ من التاريخ والأَدب . معروف بالذكاء . انتهت إِليه رئاسة الإِسكندرية ، وبنى مدرسة بالثغر ، ووقف أَوقافا كثيرة [٢] .

٤ ـ محمد بن أَبي بكر بن محمد بن سليمان المخزومي الدماميني (••• ـ ٧٦٠ هـ = ••• ١٣٥٩ م) . من العلماء البارزين سمع من الجلال بن عبد السلام وغيره ،

---

(١) ترجمته في الطالع السعيد ٤٣٨ ـ ٤٣٩ .

(٢) ترجمته في الطالع السعيد ٣٥٥ ـ ٣٦٠ .

وحدّث . سمع منه زين الدين العراقي : شيخ ابن حجر ، وهو عم صاحب الترجمة بدر الدين [1] .

٥ ـ علي بن عمر بن أَبي الفتوح الدماميني . ذكره ابن حجر دون أَن يؤرخ لوفاته ، وقال عنه : أَجاز لعبد الرحمن بن عمر القبابي [2] .

٦ ـ محمد شرف الدين بن محمد بن عبد الله بن أَبي بكر بن محمد بن سليمان الدماميني (٠٠٠ ـ ٨٠٣ هـ = ٠٠٠ ـ ١٤٠٠ م) . كان أَبوه ناظر الإسكندرية . برع في الفقه وأَصوله وعلوم العربية والحساب ، وكان ذا ثروة وكرم وحدة في الذهن . تقلب في أَعمال الدولة ، فولي حسبة القاهرة والقضاء ونظارة الجيش أَكثر من مرة ، وقيل إنه سعى بعشرة آلاف دينار ذهبا ليحصل على كتابة السر ، لكن الظاهر برقوق لم يسعفه بذلك [3] .

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة ٣ : ٣٦١ .

(٢) الدرر الكامنة ٣ : ٧٩ .

(٣) إنباء الغمر ٢ : ١٩٠ ، الضوء اللامع ٩ : ٦٣ ، الشذرات ٧ : ٣٧ ، تاريخ ابن الفرات مجلد ٩ جزء ١ ص ٢٠٤ ، جزء ٢ ص ٤١١ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ .

٧ ـ أَبو محمد عبد الله جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن أَبي بكر بن محمد بن سليمان الدماميني (٧٨١ ـ ٨٤٥ هـ = ١٣٧٩ ـ ١٤٤٢ م) . ولى القضاء بالإِسكندرية أَكثر من ثلاثين سنة . قال ابن العماد : (وكان قليل البضاعة في العلم ، لكنه كثير البذل ضخم الرياسة سخى النفس ، أَفنى مالا كثيرا في قيام صورته في المنصب ودفع من يعارضه ، وركبه الدين) . وقال السخاوي عنه : (من بيت قضاء ورياسة [١]) .

٨ ـ أَبو العباس أَحمد ناصر الدين بن محمد بن منصور الجذامي (٦٢٠ ـ ٦٨٣ هـ = ١٢٢٣ ـ ١٢٧٤ م) يعرف بـ (ابن المنيّر) وهو جد صاحب الترجمة لأُمه برّز في الحديث والتفسير والفقه وأَصوله والنحو والأَدب ناب في الحكم و ولى القضاء ودرس وألّف ، ومن ذلك : الانتصاف من صاحب الكشاف ، مناسبات تراجم البخاري ، المقتفى : في الفقه ، وغير ذلك [٢] .

(١) الضوء اللامع ٥ : ٥٣ ، الشذرات ٧ : ٢٥٦ .

(٢) فوات الوفيات ١ : ١٣٢ ـ ١٣٣ ، بغية الوعاة ١ : ٣٨٤ .

٩ ـ وهناك دمامينيون آخرون لم تثبت عندي صلتهم بصاحب الترجمة نسبا ، لذلك أحيالك على الطالع السعيد ٦٢٩ ، ٦٤٨ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٧٠٧ .

مواهبه

بالنظر فيما كتب عن الرجل نستخلص مجموعة من المواهب التي حباه الله بها وشيئا من الصفات التى تميز بها ، فقد كان ـ رحمه الله ـ متقدما في نظم الشعر معروفا بالإجادة فيه ، وكان يمتاز بحسن الخط ، إلى جانب معرفته بالوثائق ، وكان يوصف بالذكاء وحدة الذهن وسرعة الخاطر . قال السخاوي [1] : (كان أحد الكملة في فنون الأدب ، أقر له الأدباء بالتقدم فيه وبإجادة القصائد والمقاطيع والنثر ، معروفا بإتقان الوثائق مع حسن الخط والمودة) .

ونقل [2] عن شيخه ابن حجر قوله : (إنه كان عارفا بالوثائق حسن الخط رائق النظم والنثر ، جالسته كثيرا ، وطارحته بها ، وكثر اجتماعنا في ذلك أجاز لى ولأولادي مرارا) .

---

(١) الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ .

(٢) في الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ .

شعـــــره

لم يصل إلينا الكثير من نظم هذا الرجل ، فكل ما ضمنته مراجع الترجمة مقطعات تضم البيتين والثلاثة إلى السبعة وما أشبه ذلك ، فليس لدينا صورة واضحة تمكن من الحكم الذي ترضاه قواعد النقد الدقيقة المستقلة ، وقد أثنى عليه بعض مترجميه ، ووصفوا شعره بصفات ترفعه فوق المتوسط ، ولعلهم وقفوا على أكثر مما وقفنا عليه ، فحكموا بذلك عن تصور وإدراك ، على أني أتحفظ هنا فأذكر أن أصحاب ذلك الحكم ليسوا من المختصين في الأدب ونقد الشعر ، ومن القايل الذي بين يدينا نري أنه تقليد لشعراء عصره في الأسلوب والموضوع :

أما في الأسلوب فهو ولع كل الولع بالبديع يكثر من الجناس والتورية وغيرهما ، وهو في ذلك ذو مقدرة جيدة تفرض على قاريء شعره أن يعجب بما يسمع ، وهذه الظاهرة تبرز في كتابته النثرية ، ومقدمة شرحه للتسهيل (تعليق الفرائد) نموذج جيد لذلك .

وأما في الموضوع فغالبه في الغزل ، وللمديح حظ منه ، وقد اهتم بالأَلغاز فنظم فيها متفرقات ، كما أَنه ضرب بسهم في النظم العلمي ، فنظم في النحو والعروض مما نشير إليه – إن شاء الله – عند الحديث عن مؤلفاته ، وفيما يلي أَسوق نماذج من شعره حسب ما أَسعفت به المراجع .

١ – يمدح السلطان أَبا الفتح أَحمد شاه [١] :

إمام أَحاديث الهدى عنه أَسندت
فبادر لكي تروي لأَحمد [٢] مسندا

حيـاة لمظلوم هـلاك لظالم
فبالبأس والإِحسان أَشقى وأَسعدا

فكم من عفاة نحوه قد ترددت
على أَنه في برّهـم ما تردّدا

ولم تحو أَخبار السلاطين غاية
من الرفع إلا كان في الحال مبتدا

لقد وزن الأَفعال بالعدل دائما
وعرّف أَسبابا تنجي من الرّدى

(١) تعليق الفرائد (المقدمة) .

(٢) ورّى بالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .

فلم ينصرف عن رتبة الفضل إذ أتي

بوزن وتعريف أبانا عن الهدى

وتلك رأيناهـــا لأَحمد سنة

فعد لحماه تشهد العود أَحمدا(۱)

۲ – يمدح ناصر الدين بن التنسي ، وقد ولاه العقود :

يا حــاكمـــا ليس يلــفي

نظــــيره في الــوجــــود

قد زدت في الفضـــــل حتى

قـــلدتنى بالعقـــــــود (۲)

۳ – يمدح برهان الدين المحلّي (۳) :

يا سرّيا معروفه ليس يحصى

ورئيسا زكا بفــــرع وأَصــل

---

(۱) اقتبسه من المثل المشهور : العود أحمد .

(۲) ورّى بالعقود الملبوسة عن كتابة العقود. والبيتان في الضوء اللامع ٧ : ١٨٦

(۳) ابراهيم بن عمر بن على (٧٤٥ – ٨٠٦ ه = ١٣٤٤ – ١٤٠٣ م) من كبار التجار وذوى الثراء الواسع . وكان من الذين أعانوا الدماميني في محنته حين ضيق عليه غرماؤه . سمع ترجمة البخاري على ابن حجر في آخر أيامه . جدد جامع عمرو بن العاص – رضى الله عنه – وبنى مدرسة ، وجهز عسكرا إلى الإسكندرية حين غزاها الإفرنج . إنباء الغمر ٢ : ٢٧٠ ، الضوء اللامع ١ : ١١٢ – ١١٣ .

مذ علا في الورى محلك عزا

قلت : هذا هـو العزيز المحـل[1]

٤ ـ يمدح شهاب الدين الفارقي :

قل للذي أَضحى يعظم حاتما

ويقول : ليس لجوده من لا حق

إن قسته بسماح أَهل زماننا

أَخطا قياسك مع وجود الفارق[2]

٥ ـ يتشوق إلى مصر ، والظاهر أَنه قالها وهو في بلدة زبيد باليمن :

رعى الله مصراً إننا في ظلالها

نروح ونغدوا سالمين من الكدّ

ونشرب ماء النيل منها براحة [3]

وأَهل زبيد يشربون من الكدّ)[4]

(١) الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ ـ ١٨٧ .

(٢) الضوء اللامع ٧ : ١٨٧ .

(٣) ورى براحة الكف عن الراحة التي هي ضد التعب .

(٤) نزهة الخواطر ٣ : ١٣٠ .

٦ ـ يصف الربيع :

أقول لصاحبى : والروض زاهٍ
وقد بسط الربيع بساط زهر
تعال نباكر الروض المفدّى
وقم نسعى إلى ورود[١] زهر[٢]

٧ ـ لزمه رجل اسمه الحافظي في دين عليه ، وكان ذلك وقت عصيان الأمير نوروز الحافظي[٣] نائب المؤيد في الشام فكتب الدماميني إلى المؤيد :

أيا ملك العصر ومن جوده
فرض على الصامت واللافظ
أشكو إليك الحافظ المعتدي
بكل لفظ في الدجى غائظ
وما عسى أشكو وأنت الذي
صحّ لك البغي من الحافظ[٤]

---

(١) فيه تورية بين الورود التى هى الزهر ، والورود مصدر ورد .
(٢) سلوة الغريب ١٩٧ .
(٣) من مماليك الظاهر برقوق (··· ـ ٨١٧ هـ ، ··· ـ ١٤١٤ م) تقلب في الأعمال وشارك في الفتن . موصوف بالجبروت والبخل . إنباه الغمر ٣ : ٥٠ ـ ٥١ ، الضوء اللامع ١٠ ـ ٢٠٤ .
(٤) الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ .

٨ ـ يشكو المشيب والزمان :

رمــاني زمــاني بما ساءني
فجاءت نحوس وغابت سعود
وأصبحت بين الورى بالمشيـ
ـب عليلا ، فليت الشباب يعود [١]

٩ ـ وقال يتغزل :

قلت له : ـ والدجى مــولٍّ
ونحن بالأنس في التــلاقي ـ
قد عطس الصبح يا حبيبى
فلا تشمته بالفــــــراق [١]

١٠ ـ يذكر مغنيا :

يا عذولي في مغن مطــرب
حرك الأَوتــار [٢] لمــا سفرا
كم تهز العطف منــه طربا
عندما تسمع منــه وتــرى [٣]

---

(١) الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ .

(٢) يورّى بأوتار الآلة عن أوتار القلب .

(٣) فيه تورية بين وتر الآلة والفعل المضارع من رأيت ، والبيتان في الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ .

١١ ـ يتغزل أيضا :

بدا وكان قد اختفى من مراقبه

فقلت : هذا قاتلي بعينه وحاجبه[١]

١٢ ـ يذكر العذارين :

لاما عذاريك هما أوقعا

قلب المحب الصب في الحين[٢]

فجد له بالوصل واسمح به

ففيك قد هام بلا مين[٣]

١٣ ـ يذكر امرأة تصنع الجبن :

مذ تعانت صناعة الجبن خود

قتلتنا عيونها الفتانه

لا تقل لي : كم مات فيها قتيل ؟

كم قتيل بهذه الجبّانه[٤]

---

(١) الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ ، وفي (حاجبه) تورية لحاجب العين عن الرجل القائم بالحجابة .

(٢) الحين : ـ بفتح الحاء ـ الهلاك .

(٣) أي بلا كذب ، أو بلا مي العذارين ، لأنهما في هيئة اللام ، والبيتان في الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ ـ ١٨٧ .

(٤) الجبانة : صانعة الجبن ، أو المقبرة ، والبيتان في الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ .

١٤ ـ يذكر طرة حبيبه :

الله أكبر يامحراب طرته
كم ذا تصلّى بنار الحرب من صاب

وكم أَقمت بأَحشائي حروب هوي
فمنك قلبي مفتون بمحراب(١)

١٥ ـ تحذره من عيونها :

قالت : ـ وقد فتحت عيونا نعّسا
ترمي الورى بالجور في الأَحكام ـ

احذر هلاكك في زبيد فإنني
لذوي الغرام فتحت باب سهامي(٢)

١٦ ـ يدعو إلى اللهو :

قم بنا نركب طـــرف اللـ
هـــو سبقـــا للمـــــدام

---

(١) في ذكر الحرب والمحراب جناس ، وفي (محراب) تورية بين الطرة المشكاة على هيئة محراب ، ومحراب المسجد ـ تنزه عما شبه به ـ والبينان في الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ .

(٢) نزهة الخواطر ٣ : ١٣٠ .

واثن يا صـــاح عنـــاني
لكميت [1] ولجـــــــام [2]

١٧ ـ يتغزل في مغنّ :

غنّى على العود شادٍ سهم ناظره
أمسى به قلبى على خطـــر
رنا إلى وحسّت كفّه وترا
فراحت الروح بين السهم والوتر [3]

١٨ ـ يلغز في (غزال) :

إن مـــن قـــد هويتـــه
محنتي في .وقـــوفــــــه
فإذا زال رُبعــــــه [4]
زال باقي حـــروفـــــه [5]

---

(١) الكميت : الحصان والخمر ، ففي الكلام تورية بالأول عن الثاني .
(٢) الضوء اللامع ٧ : ١٨٦ .
(٣) سلوة الغريب ١٩٧.
(٤) يعنى الغين ، وحروف الكلمة أربعة .
(٥) الشذرات ٧ : ١٨٢ .

١٩ ـ من ألغازه النحوية (١) :

أيا علماء الهند إني سائل
فمنوا بتحقيق به يظهر السر

فما فاعل(٢) قد جر بالخفض لفظه
صريحا ولا حرف يكون به جر

وليس بذي جر ولا بمجاور
لذي الخفض ، والإنسان للبحث يضطر

فمنّوا بتحقيق به أستفيده
فمن بحركم مازال يستخرج الدر(٣)

---

(١) ذكره في تحفة الغريب ١٩٧ : ب ، وهو في نزهة الخوطر٣ : ١٣.

(٢) في تحفة الغريب : (أرى فاعلا ...) .

(٣) جوابه في قول طرفة بن العبد :

بجفان تعترى نادينـــا وسديف حين هـــاج الصنَّبِرْ

السديف : شحم السنام . الصنبر : الريح الباردة ، والبيت من قصيدة رويها ساكن ، وقد قرر ابن جني حقيقة ما فعل في الخصائص ١ : ٢٨١ ، ٢ : ٢٥٤ ، ٣ : ٢٠٠ فقال :

(يريد الصنبْر ، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها ، تشبيها بباب قولهم : هذا بكُرْ ، ومررت ببَكِرْ ، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصنَّبرُ ، لأن الراء مضمومة ، إلا أنه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هيج الصنبر ، فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها . لولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر).

ـ قال الدماميني مامعناه : ذكر الجوهرى أن (الصنبر) مكسور الباء ، قال : وعليه فلا لغز ، وإنما نظمته بناء على تخريج ابن جني . تحفة الغريب ١٩٧ : ب .

٢٠ ـ يسأَل علماء الهند ملغزا :

أَيا علماء الهند لا زال فضلكم
مدى الدهر يبدو في منازل سعده

أَلم بكم شخص غريب لتحسنوا
بإرشاده عند السؤال لقصده

وها هو يبدي ما تعسر فهمه
عليه لتهدوه إلى سُبْل رشده

فيسأَل ما أَمر شرطتم وجوده
لحكم فلم تقض النحاة بردّه

فلما وجدنا ذلك الأَمر حاصلا
منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده

وهذا لعمري في الغرابة غاية
فهل من جواب تنعمون بسرده [١]؟

٢١ ـ يلغز في (الكادي) :

ومـا شيء لـه نشر ذكيّ
لعاطـره إلى الطيب انتساب

---

(١) ذكره في تعليق الفرائد (بـاب المثنى والمجموع) وهناك نقلنا جوابه عن الشيخ العطار .

تروح على رجليك تمشى
وتقْلبه يداك فما الجواب[1] ؟

(١) بغية الوعاة ١ : ٦٧ ، وجوابه: الكادى إذا صحفت آخريه: الذال والياء صار كاذبا ، ذكره السيوطى نظما في البغية فقال :

ومذ سمعت بهذا اللغز أذني أتاني من تفضله الجـــــواب
فذا طيب إذا صحفت منـــه أخيريه له في الخبث باب

مؤلفـــــاته

أَخذ ـ رحمه الله ـ بنصيب وافر في هذا الميدان ، فكتب فيه الكتب الكبيرة والصغيرة ، فأَنشأ وشرح ، وطرق في مؤلفاته النحو والصرف والأَدب ،والعروض والحديث ، والغالب عليه في مؤلفاته الاتجاه النحوي اللغوي . وفيما يلي بيان عما أَمكن العثور عليه ـ بعون الله ـ من هذه المؤلفات :

١ ـ إظهار التعليل المغلق لوجوه حذف عامل المفعول المطلق . رسالة مخطوطة يوجد منها نسخة في جامعة ليدن رقمها ٢٣١ .

٢ ـ تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب[١] .
وقد كتبه مرتين :

الأولى وهو في مصر والظاهر أَنه أَتمه وهو في زبيد باليمن ، وهناك أَخذه عنه تلميذه زين الدين عبادة[٢] ،

---

(١) كشف الظنون ٢ : ١٧٥٢ ـ ١٧٥٣ .

(٢) عبادة بن على الأنصاري وقد تقدم الحديث عنه فى تلاميذ الدمامينى.

وهذا الشرح ممزوج ، وقد طبع بعض منه ، وعليه حاشية لـ (الشُّمُنِّي [1]) اسمها : المنصف من الكلام على مغني ابن هشام . لكن هذه الحاشية لم تكمل ، وقد دافع فيها عن ابن هشام ، ورد كثيرا من اعتراضات الدماميني عليه ، وحاشية الدماميني هذه لا تحمل اسم (تحفة الغريب) ، وقد رجع عنها وأشهد على نفسه بذلك، جاء ذلك في ما كتبه ناسخ تحفة الغريب في أولها وذكره أيضا ناسخ (تعليق الفرائد) نسخة رامبو بالهند .

الثانية وهو في الهند وهذه هي التي تحمل اسم (تحفة الغريب) وقد شرحها بالقول ، ولها نسخ كثيرة مخطوطة كاملة وناقصة ، ومن ذلك :

دار الكتب المصرية ٧٦ ، ١١١٦ ، ١٧٥٧ .

المكتبة الأزهرية (٩٧١) ٧٥٧١ .

---

(١) أبو العباس أحمد تقى الدين بن محمد بن محمد الشمني التميمي .
والده من شُمُنّة بالقسطنطينية ، ولد بالإسكندرية وبها تعلم .
ثم انتقل إلى القاهرة وفيها مات . من كتبه مزيل الخفاعن ألفاظ الشفا . ط
كمال الدراية في شرح النقاية : في فقه الحنفية .
الضوء اللامع ٢ : ١٧٤ ، الشذرات ٧ : ٣١٣ .

المكتبة الظاهرية بدمشق الجزء الأَول ٧٣٩٤ (عام).
نسخة ثانية ٥٢ ـ ٥٤ (نحو) .

المدينة المنورة : عارف حكمت ٢٥ (عام) ٤١٥ (خاص) الحرم النبوي ٧ .

مكتبة الأَوقاف بالعراق ١٤٩٣ .

الأسكوريال ٢٠٣ ، المكتبة الشرقية (بانكى بور)٢١٢٠

٣ ـ تعليق الفرائد[1] على تسهيل الفوائد .

وهو شرح ممزوج على (تسهيل الفوائد) لابن مالك ، كتبه في الهند ، وهــو موضوع هذا التحقيق وهو مخطوط ، ومنه نسخ كثيرة فيما يلي بيان بها :

الظاهرية بدمشق فيها ست نسخ : (١) نسخة في مجلد بها خرم رقمها ٦٧٧٩ . (٢) نسخة في مجلدين رقمها العام ١٦٩٣ ـ ١٦٩٤ والخاص ٨٩ ـ ٩٠ . (٣) نسخة فى مجلدين رقمها العام ١٦٩٥ـ١٦٩٦ ، والخاص ٩١ ـ٩٢.(٤) نسخة في مجلد واحد رقمها العام ١٦٩٧ والخاص ٩٣ . (٥) نسخة في مجلدين رقمها العام ١٨١٥ـ ١٨١٦ والخاص ٢٧١ ـ ٢٧٢ . (٦) نسخة أخري رقمها ٦٧٢٠.

---

(١) ذكره في كشف الظنون ١ : ٤٠٦ ، وقد خلط في الكلام عليه بينه وبين حاشيته على المغني ، ولعله خطأ حدث أثناء النسخ .

دار الكتب المصرية : فيها أربع نسخ : (١) نسخة في أربعة مجلدات نسخها متأخر ، وفيها أخطاء وسقطات كثيرة رقمها ٢٠١ (تيمور) . (٢) نسخة في مجلدين رقمها ١٠٠٩ نحو (٣) نسخة في مجلد ضخم رقمها ١٠١٠ نحو (٤) نسخة ناقصة من أولها تبدأ من باب المستثنى رقمها ٦١١٥ (هـ) .

المكتبة الأزهرية : (١) نسخة كاملة في مجلدين رقمها (١٠٥٧) ٣٧٥١ . (٢) الجزء الأول من نسخة أخرى رقمها (٣٢٣٢) ٤٢٥٥٩ (عروسى) (٣) نسخة مخرومة (٩٨٧) ٨٧٠ (اللغة) .

مكتبة عارف بالمدينة نسخة كتبت في دمشق سنة ١٣١٠ هـ رقمها ٩٦ .

العباسية في البصرة : نسخة رقمها ٢٢٧ قسم ١ ص ٦٨ الفهرس .

جامع الباشا بالموصل : انظر فهرس مخطوطات الموصل ص ٦٩ .

مكتبة رامبو في الهند : نسخة رقمها ٣٧/٥٣١/١ .

الدائرة الهندية في لندن : نسخة رقمها ٣/٩٦٤ .

المكتبة الأهلية في باريس : نسخة رقمها ٥٤٢٦ .

٤ ـ جواهر البحور [١] : أرجوزة في العروض . شرحها الدماميني وسمى الشرح معادن الجواهر . وشرحه ابن لؤلؤ الزركشي ومن هذا الشرح نسخة في الجزائر رقمها ٢٣٩ .

٥ ـ شمس المغرب في المرقص والمطرب : مجموعة من قصائد الخمر أنشأها في شبابه . منه نسخة في برلين رقمها ٣٩٥٣ / ٤ .

٦ ـ عين الحياة [٢] : اختصر فيه مؤلف شيخه كمال الدين الدميري (حياة الحيوان) . يوجد منه نسخة في الخزانة البارودية الكبري في بيروت مخطوطة .

٧ ـ العيون الغامزة على خبايا الرامزة [٣] : شرح فيه الأرجوزة الخزرجية في العروض ، واسمها (الرامزة). طبع أكثر من مرة ، ومنه مخطوطة في الظاهرية بدمشق رقمها ٧١٨٢ عام .

---

(١) كشف الظنون ١ : ٦١٣ .

(٢) كشف الظنون ١ : ٦٩٦ ـ ٦٩٧ .

(٣) الأرجوزة المشروحة نظمها ضياء الدين أبو محمد عبد الله الخزرجي المتوفى سنة (٦٢٦ هـ) كشف الظنون ١ : ٨٣٠ .

٨ ـ الفواكه البدرية شرح الحلاوة السكرية[١] :
في النحو والأَصل المشروح أَرجوزة يبدو أَنها للمؤلف ، وفي أَولها :

وبعـد فالنحو له حـلاوة
وعلمه يكسو الفتى طـلاوة

جاء في آخرها : (تنبيه : إني لما نظمت هذه الأُرجوزة اللطيفة كنت بالهند المبارك ، ثم لما جئت إلى اليمن السعيد أَصلحت فيها مواضع أخري قد اقتضاها التحرير والتصحيح ، ثم لما جئت إلى الشام المحروس أَصلحت فيها مواضع أخرى قد اقتضاها التهذيب والتنقيح ، عملا بالأَقوى الأَنفع ، فمن وجد في بعض النسخ ما يخالف لهذه النسخة الشامية المشروح عليها ، فليرجع به إليها ، فإن العمدة على ما شرحت عليه ....) إلى آخر كلامه ، وهو موضع شك ، فإن الدماميني مر بدمشق ثم بمكة ثم باليمن ثم استقر في الهند ولم يعد . ، والعلم لله .

(١) كشف الظنون ٢ : ١٢٩٣ .

يوجد منها نسخة في الظاهرية بدمشق ورقمها ٥٧٨١ (عام) .

٩ ـ الفتح الرباني : رسالة رد فيها على (البنباني) وقد التقى به في الهند ، فكان يعترض عليه في قراءة أَسماء أمراء العجم على التركيب المزجي (أَحمد شاه . محمد شاه) ووجه إليه اعتراضات على شرحه للمغني .

الكتاب مخطوط ومنه نسخة في جامع الشيخ بالإسكندرية رقمها ٩٦ . ورقاتها عشرون ، ومنها صورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية [١] .

١٠ ـ كتاب القوافي [٢] : عليه شرح لابن عمر البلخي . يوجد منه نسخة في ليدن وأخرى في المكتب الهندي .

١١ ـ مصابيح الجامع [٣] : شرح على صحيح

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة ص ٣٩٢ ، تصنيف فؤاد سيد ، القاهرة ، الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، ١٩٥٤ .

(٢) كذا في الفهارس ، وعندي شك في وجود هذا الكتاب أصلا ، وفي الكلام على (المنهل الصافي) الآتي ذكره ما يقوّى هذا الشك .

(٣) الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ .

البخاري . اهتم فيه باللغة والإعراب . وألفه وهو في الهند ، والكتاب مخطوط ، ويوجد منه النسخ التالية :

- دار الكتب المصرية ٤٧٤ .
- جامع الباشا بالموصل ، انظر فهرس مخطوطات الموصل ص ٥٤ .
- نور عثمانية في استانبول باسم : (شرح البخاري) ٨٤٩ - ٨٥٠ .
- جاريت ١٣٥٢ .
- بريل - هوتسما ثاني ٦٩١ .
- سليم أغا ١٩٢ .
- جامع الزيتونة ١٩٨٠٢ .

وفي كشف الظنون [1] : ألفه للسلطان أحمد شاه ابن محمد بن مظفر من ملوك الهند . ثم جاء بعد ذلك ما يشعر بأنه كتبه في زبيد . ولكن الصواب الأول .

١٢ - معادن الجواهر . شرح على أرجوزته في العروض (جواهر البحور) .

---

(١) ١ : ٥٤٩ .

١٣ ـ مقاطع الشرب [١] . لم أعرف عنه شيئا .

١٤ ـ المنهل الصافي في شرح الوافي [٢] لمحمد بن عثمان بن عمر البلخي يوجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء (الخزانة المتوكلية) رقم ١٣٢ (تفسير) جامعة ليدن ٢٥٥ . الظاهرية ٦٧٦٢ (عام) المكتب الهندي في لندن ٣/٩٧٢ . المكتبة الشرقية (بانكى بور) ١٦١٦ ، ٢١٢٨

١٥ ـ نزول الغيث المنسجم [٣] : انتقد فيه مواضع من شرح لامية العجم لخليل بن أيبك الصفدي . يوجد منه النسخ التالية :

دار الكتب المصرية ١٢٨٦ ، ١٨٥٠ ، ١٢١ م ٥٣٩٠ شعر ، ٧٦٥ ـ (التيمورية) ، الظاهرية ٥٠٥٥ ، ٥٤٣٣ (عام) .

---

(١) الضوء اللامع ٧ : ١٨٥ ، كشف الظنون ٢ : ١٧٨١ .

(٢) ذكره في كشف الظنون ٢ : ١٨٨٤ ، ١٩٩٨ وقال : (كتب المتن بجزيرة (مهابور) من الهند في ذى الحجة سنة ٨٢٥ هـ) .

(٣) كشف الظنون ٢ : ١٥٣٧ ـ ١٥٣٨ ، ١٩٣٨ .

مكانته عند المتـــأخرين

من يطلع على بعض الشروح والحواشي التي كتبت بعد الدماميني يجد أنه يحلّ مكانة جيدة في مؤلفاتهم فهم يرجعون إليه كثيرا محتجين برأي أَبداه أَو علة ذكرها أَو نقل نقله ، وقد اخترت خمسة من المؤلفين الثقاة المعروفين بالتحقيق والتدقيق ليكونوا شهودا على فضل الرجل وماله من مكانة بينهم :

١ ـ خالد بن عبد الله الأَزهري المتوفي سنة ٩٠٥ هـ في كتابه (التصريح بمضمون التوضيح) .

(أ) يستشهد بقوله تعالى : (وإنا أوإياكم لعلى هدي أَو في ضلال مبين [١]) على مجيء (أَو) للإبهام فزعم بعضهم أَن الشاهد في الأولى ، وآخرون أَنه في الثانية ، ونقل خالد عن الدماميني أَن الشاهد فيهما فقال [٢] :

(١) من الآية ٢٤ سبأ ٣٤ .

(٢) ٢ : ١٤٥ .

وقال الدماميني : الشاهد في الأولى والثانية . والمعنى : وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين : كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين . أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى . وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين .

(ب) في العطف بـ (لا) شروط . منها أن لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر . قال به السهيلى والأبدي ، وتبعهما أبو حيان . وصححه ابن هشام . لكن خالدا نقل عن البدر الدماميني قوله [1] :

ما ذكره السهيلى والأبدي مبني على صحة مفهوم اللقب . وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح ، مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل : قام رجل لا زيد ، فإنه مثل : قام رجل وزيد ، في صحة التركيب ، فامتناع :

قام رجل وزيد ، في غاية البعد . لأنك إذا أردت بالرجل الأول زيدا ، كان كعطف الشيء على نفسه

(١) ٢ : ١٤٩ .

تـأكيدا . فلا مانع منه إذا قصد الإطناب . وإن أردت بالرجل غير زيد . كان كعطف الشيء على غيره . ولا مانع منه . ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيد ، في صحة التركيب . وإن كان معناهما متعاكسين وللبحث في ذلك مجال .

(ج) استشهدوا على صرف الممنوع من الصرف بقول امرىء القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت : لك الويلات إنك مرجلي

قال خالد [1] : قال الدماميني :

ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه ، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف ، لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وإنما يكون تنوين ضرورة .

(د) جاء في الكلام على ما بين (لمّا) و (لم) من

---

(١) ٢ : ٢٢٧ .

الفرق أنه يجوز انقطاع نفي منفي الثانية دون الأولى ، وفي ذلك تكلم خالد ناقلا عن الدماميني فقال [1] :

وامتنع في (لما) أن يقال : لما يكن ثم كان ، لما فيه من التناقض ، لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضى ، نعم : الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ، ولا ينافى استمرار النفي في الحال ، قاله الدماميني .

٢ – يس بن زين الدين العليمى المتوفي سنة ١٠٦١ هـ في حاشيته على التصريح :

(أ) قال خالد الأزهري [2] في الكلام على النعت : (فلا يجوز تخالفهما في الإعراب) .

وقال يس (٢) : لا يرد على هذا : جحر ضب خرب ، لأنه تابع للمنعوت في إعرابه تقديرا ، على ما حرره الدماميني .

(١) ٢ : ٢٤٧ .

(٢) ٢ : ١٠٩ .

(ب) شرطوا في حذف المنعوت أن يكون معلوما ، ونقل يٓس عن الدماميني تحفظا على هذا الشرط فقال[1]

قال الدماميني : اشتراط العلم على الإطلاق غير حسن ، فإنه قد يراد الإبهام ، نحو : رأيت طويلا ، أي شيئا طويلا .

(ج) يجوز عطف النعوت على بعض إذا اختلف المعنى ، مفردات أو جملا ، قال يٓس [2] :

ونقل الدماميني عن الواحدي ما يدل على الوجوب في الجمل ، نحو : مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقي الله .

(د) إذا أريد توكيد الضمير المتصل بالنفس أو العين اشترط توكيده أولا بالضمير المنفصل ، أو الفصل بين التابع والمتبوع ، وبعضهم يوجب الأمرين لكن قال يٓس [3] :

وقد صرح الدماميني في بحث الباء الزائدة بأن

---

(١) ٢ : ١١٨ .

(٢) ٢ : ١٢٠ .

(٣) ٢ : ١٢٦ .

الواجب أَحد الأَمرين : إما التوكيد وإما الفصل ، وقال : نص عليه أَبو حيان . فيصح أن يقال : قمتم يوم الجمعة أنفسكم .

(هـ) هل يجوز تكرار التوكيد اللفظي أَكثر من ثلاث ؟ قال يَس [1] :

نقل الدماميني في شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام اتفاق الأدباء على أَن التأكيد إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات . وأَما قوله تعالى : (ويل يومئذ للمكذبين [2]) في جميع السورة فليس بتأَكيد . بل كل آية قيل قبلها : (ويل يومئذ للمكذبين) فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره . وكذا : (فبأَي آلاء ربكما تكذبان) في سورة الرحمن .

(و) أَجاز الزمخشري في قوله تعالى : (ما قلت لهم إلا ما أَمرتني به أَن أعبدوا الله ربي وربكم [3] ...) أَن يكون (أَن اعبدوا الله) بيانا للضمير في (به) ،

---

(١) ٢ : ١٢٧ .

(٢) سورة المرسلات .

(٣) من الآية ١١٧ المائدة ٥ .

والضمير لا يكون عطف بيان . لأنه في الجوامد مثل النعت في المشتقات . فكما أن الضمير لا ينعت ، فكذلك لا يبين ، بذلك نقده ابن هشام في المغني [1] ، وقال : إنه غفل عن هذه النكتة . قال يس [2] :

قال الدماميني : وليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة إلى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها ، وإنما رآها غير معتبرة ، بناء على أن ما نزل منزلة الشيء لا يلزم أن يثبت جميع أحكامه له . ألا ترى أن المنادى المفرد المعيّن منزّل منزلة الضمير ، ولذلك بني ، والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور . مع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور .

(ز) نقل يس [3] كلام الدماميني على قول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أن كأنـــــه
معاطي يد في لجة الماء غامره

والمعنى أنه ترك هذا الرجل ، وتمهل في إنقاذه ،

---

(1) ١ : ٣٠ .
(2) ٢ : ١٣٤ .
(3) ٢ : ٢٣٣ .

كما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه ، وهذه حالة الغريق .

(ح) نقل يّس [1] في الكلام على (لو) المصدرية ما يأتي :

قال الدنوشري : قال الدماميني وقع في عبارة ابن أم قاسم في شرح التسهيل عند قوله : (لو التالية غالبا مفهم تمنٍّ) قال : مثل أحب وأختار وأتمنى وود ويود . والسماع ثابت بعد هذين ، وعده أحب وأختار من أمثلة ما يفهم تمنيا ، منتقد ، إذ لا ترادف بينهما وبين تمنى ، ولا تلازم في المعنى ، لأن الإنسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله : إما لأنه حاصل له ، أو لعارض له في طلبه .

(ط) نقل يّس [2] كلام الدماميني على قول عديّ ابن زيد :

---

(1) ٢ : ٢٥٤ .

(2) ٢ : ٢٥٩ .

لو بغير الماء حلقى شرق

كنت كالغصّان بالماء اعتصاري

الشرق : ـ بكسر الراء ـ صفة مشبهة من قولك : شرق بريقه ـ مثلا ـ إذا غصّ ، يشرق ، فهو شرق . والغصان : ـ بفتح الغين المعجمة ـ هو ذو الغصة ، وهو ما يعترض في الحلق من مأكول أو غيره ، فيحصل الشرق ، والاعتصار : إزالة الغصة بشرب الماء قليلا . يقول : لو غصصت بغير الماء احتلت في إزالته ، ولكن شرقت بالماء الذي يزال به الشرق ، فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم :

إذا محاسني اللاتي أُدلّ بها

كانت ذنوبي ، فقل لي كيف أَعتذر؟

٣ ـ عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣هـ في كتابه خزانة الأَدب .

(أ) قال سيبويه : في قول القطامي :

قفي قبل التفرق يا ضباعا

ولا يك موقف منك الوداعا

إن الأَلف في (ضباعا) عوض من تاء التأْنيث المحذوفة للترخيم . ذكر ذلك البغدادي ثم قال [1] :

قال الدماميني في شرح التسهيل : قد يقال لا نسلم أَن هذه الأَلف عوض عن التاء المحذوفة ، بل هي أَلف الإطلاق . وهذه المسأَلة لا يستدل عليها بالشعر ، فإن ثبت في النثر مثل ذلك تمت الدعوى وإلا فلا .

(ب) قال البغدادي[2] : إن الفاء - في قول الشاعر [3] :

رأَيت الناس ما حاشا قريشا
فإنا نحن أَكرمهم فعالا -

زائدة كما قال الدماميني .

(جـ) قال الشاعر [4] :

لم يمنع الشرب منها غير أَن نطقت
حمامة في غصون ذات أَو قال

---

(١) ١ : ٣٩١ .
(٢) ٢ : ٣٧ .
(٣) الأخطل - في ما قيل - وليس في ديوانه .
(٤) أبو قيس بن الأسلت ، أو أبو قيس بن أبي رفاعة . والأول أرجح.

قالوا : بنيت (غير) ، لأنها مضافة إلى مبني ،

قال البغدادي [1] :

قال الدماميني : في شرح المغني المزج : سأل بعض الناس كيف أضيفت غير إلى مبني ، مع أن هذا المضاف إليه في تقدير معرب – وهو النطق – فلم تضف في الحقيقة إلا لمعرب ؟

فقلت : المعرب إنما هو الاسم الذي يؤوّل به ، وأما الحرف المصدري وصلته فمبني ، ألا تراهم يقولون : المجموع في موضع كذا ؟ ... إلى آخر ما بينه .

(د) نقل البغدادي أن ابن يعيش أعرب (مَنْ) شرطية في قول الشاعر [2] :

فأنت طلاق والطلاق عزيمة
ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم

ثم قال [3] : ورد عليه الدماميني بأنه يلزمه حذف الفاء والمبتدإ من جملة الجزاء ، والتقدير : فهو أعق

---

(١) ٢ : ٤٦ .

(٢) لم يسموه .

(٣) ٢ : ٧١ .

وأظلم ، وليس هذا بمتعين ، لجواز أن تكون موصولة ، وتسكين القاف للتخفيف كقراءة أَبي عمرو [1] : (وما يشعرْكم [2]) بإسكان الراء ، وأعق خبر (من) الموصولة ، فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح .

(هـ) نقل الرضى عن الفراء أَن (لات) تعمل في جميع الأَوقات ، ونقل ابن هشام عنه أَنها لا تعمل إلا في كلمة (حين) ، وقد أَورد البغدادي هذين النقلين ، ثم أَتبعهما بأَن نقل عن الدماميني قوله [3] :

بين نقل ابن هشام ونقل الرضي عن الفراء تخالف .

فإن قلت هلا حملت نقل الرضي عن الفراء : أَنها تكون مع الأَوقات ، على ما إذا كانت عاملة الجر كما نقله المصنف هنا ، وحملت حكاية المصنف أَولا :

أَنها لا تعمل إلا في لفظ الحين على ما إذا كانت عاملة عمل ليس ، فلا يكون بين النقلين تعارض ؟

---

(١) ابن العلاء ، من السبعة .

(٢) من الآية ١٠٩ الأنعام ٦ .

(٣) ٢ : ١٤٤ ـ ١٤٥ .

قلت : لا ، لأن الرضي لما ذكر عنه أنها تعمل في الأوقات أنشد :

.... ولات ساعة مندم[1] . . . . . .

والرواية فيه بنصب الساعة ، فلم يبق إذن للتوفيق مجال .

(و) : فكفي بنا فضلا على من غيرنا

حب النبى محمد إيانـــا[2] ؟

نقل البغدادي قول الدماميني في هذا البيت[3] :

(فضلا) حال ، وتنوينه للتضخيم ، أي كفانا حب النبى حالة كونه فضلا عظيما ، ولا يصح كونه مفعولا ثانيا لـ (كفى) لفساد المعنى .

(ز) قال البغدادي[4] ، وهو يتحدث عن لحاق نون الوقاية بأسماء الأفعال :

وزعم ابن هشام في شرح الألفية ، وفي الجامع

---

(١) ندم البغاة ...... والبغي مرتع مبتغية وخيم .

(٢) كعب بن مالك أو عبد الله بن رواحة .

(٣) ٢ : ٥٤٦ .

(٤) ٣ : ٣٥ — ٣٦ .

الصغير وغيرهما : أَن لحاقها لاسم الفعل واجب وحينئذ يرد عليه ما استشكله الدماميني في شرح المغني ، قال :

هذا مشكل ؛ لأَنها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفى فالنون واجبة لا نادرة ، نعم إذا كانت بمعنى (حسب) جاز الأَمران إلا أَن ترك النون أَعرف من إثباتها ، فندور (بجلني) ـ بالنون ـ إنما هو إذا كانت بمعنى (حسب) لا بمعنى (يكفي) . هذا كلامه ، وتابعه عليه الشمني ، وناقشه بشيء لا طائل تحته .

(حـ) استدل ابن هشام على أن (حيث) تأْتي للزمان بقول الشاعر (١) :

حيثما تستقم يقدر لك اللـــه نجاحاً فى غابر الأَزمان

قال البغدادي (٢) : قال الدماميني في الهندية :

كأَن ذلك جاء من قبل قوله : (في غابر الأَزمان) فصرح بالزمان وليس بقاطع ، فإن الظرف المذكور : إما لغو متعلق بـ (يقدر) ، وإما مستقر صفة لـ (نجاحا)

---

(١) مجهول .

(٢) ٣ : ١٦٢ .

وذلك لا يوجب أن يكون المراد بـ(حيث) الزمان ، لاحتمال أَن يكون المراد : أَينما تستقم يقدر لك النجاح في الزمان المستقبل .

(ط) نقل البغدادي [1] عن الدماميني في شرح التسهيل كلاما حول قولهم :

(ليت شعري أَحضر زيد ؟) وهو :

ينبغي أَن يكون أَصل التقدير : ليت مشعوري جواب هل قام زيد ؟ فالجملة مراد بها لفظها ، أَي جواب هذا اللفظ ، ثم حذف المضاف وأَقيم المضاف إليه مقامه ، والمعنى : ليت معلومي قيام زيد أَو عدم قيامه ، لأَن أَحد هذين الأَمرين جواب الاستفهام ، فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا .

(ي) قال البغدادي [2] في الحديث عن (قد) :

وزعم ابن مالك أَن مراد سيبويه أَن (قد) مثل (ربما) في التقليل لا في التكثير ، ورد عليه أَبو حيان .

---

(١) ٤ : ٣٨٦ .

(٢) ٤ : ٥٠٢ – ٥٠٣ .

وانتصر بعضهم لابن مالك ، وقد نقل الجميع الدماميني في الحاشية الهندية ، وصحيح كلام أبي حيان ، ولا بأس بإيراده فنقول :

قال ابن مالك : إطلاق سيبويه القول بأنها بمنزلة (ربما) موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي .

واعترضه أبو حيان ، فقال : لم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة (ربما) ، ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام ، بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك ، وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير فقط ، ويدل عليه إنشاد البيت[1] ؛

لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة ، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة ، فيكون (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير .

---

(١) وهو قول عبيد بن الأبرص :

قد أترك القرن مصفرا أنامله ... كأن أثوابه مجت بفرصاد

٤ ـ محمد بن علي الصبان المتوفى عام ١٢٠٦ هـ في حاشيته على الأشموني :

(أ) قال[1] وهو يتحدث عن الجر بالجوار :

ـ قال شيخنا السيد : قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه ، سماع عند الفراء . وفي الدماميني : أن ابن جني أنكره ، وجعل (خرب) صفة (ضب) بتقدير مضاف ، أي خرب جحره ، وأن حركة الجوار حركة مناسبة ، لا حركة إعرابية ، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع .

(ب) وقال [2] في عامل النعت المقطوع إلى النصب : كأمدح وأذم وأعنى وأذكر .

قال الدماميني : قال المصنف في شرح عمدته إذا كان المنعوت متعينا لم يقدر (أَعني) ، بل (أَذكر) .

(جـ) لعمرك ما أدري وإن كنت داريا
شعيث بن سهم أم شعيث بن مِنقر[3].

---

(١) ٣ : ٥٧ .

(٢) ٣ : ٦٦ ـ ٦٧ .

(٣) قائله مجهول .

قال الأشموني [1] : (فحذفت الهمزة والتنوين منهما).
يعني : شعيث بن سهم وشعيث بن منقر .

وقال الصبان(١) يشرحه : أي للضرورة ، وقيل :

حذف الهمزة جائز اختيارا ، ونقل الدماميني أن المختار اختيار حذفها اختيارا قبل (أم) المتصلة لكثرته نظما ونثرا . ومنع الصرف لإرادة القبيلة ، ولا ينافيها الوصف بـ (ابن) لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني .

(د) قد يحذف المستغاث ، فيلي (يا) المستغاث لأجله إذا لم يصلح لأن يكون مستغاثا كقول الشاعر [2] :

يالأناس أبوا إلا مثابـــــرة
على التوغل في بغي وعدوان

التقدير : ياالقومي لأناس .

قال الصبان[3] : وإنما كان ماولي (يا) غير

---

(١) ٣ : ١٠١ .
(٢) مجهول
(٣) ٣ : ١٦٧ .

صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس في الجملة ، لكونهم مهجوين بالوصف الذي وصفهم به ، فلم يقصدوا الاستنصار ، لأن العاقل لا يهجو من يستنصر به . أفاده الدماميني .

(هـ) قال الصبان[1] : معنى (آخر) – في الأصل – أشد تأخرا ، وكان في الأصل معنى :

جاء زيد ورجل آخر ، أشد تأخرا في معني من المعاني ، ثم نقل إلى معنى (غير) ، فمعنى رجل آخر : غير زيد . دماميني .

(و) نقل الأشموني [2] عن ابن هشام اللخمى أن (لو) ترد للتقليل مثل (تصدقوا ولو بظلف محرق)

قال الصبان (٢) : قال في المغني وفيه نظر . قال الدماميني : وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون (لو) فيه بمعنى (أن) ، والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس (لو) .

---

(١) ٣ : ٢٣٨ – ٢٣٩ .

(٢) ٤ : ٣٢ .

(ز) نقل[1] عنه كلاما في قوله تعالى : (فأَما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم[2]) .

قال[1] : قال الدماميني ولقائل أَن يقول : لا نسلم أَن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد ، بل ما بعد الفاء جواب (إن) ، و (إن) وجوابها جواب (أَمَّا) ، والفاء داخلة على (إن) تقديرا ، والأَصل : مهما يكن من شيء ، فإن كان المتوفى من المقربين ، فجزاؤه روح ، فأُنيب (أما) مناب مهما يكن من شيء ، وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين (أَما) والفاء ، فالتقى فاءان : الأَولى فاء جواب (أَما) ، والثانية فاء جواب (إن) ، فحذفت الثانية ، لأَنها أَوجبت الثقل ، ولأَن الحذف بالثواني أَليق .

(ح) قال الله تعالى : (فأَما ثمود فهديناهم[3] ...) قالوا (ثمود منصوب بفعل محذوف ، ويجب أَن يقدر بين الفاء وما دخلت عليه ، فيقال : فهدينا هديناهم ،

---

(١) ٤ : ٤٨ .

(٢) من الآية ٨٩ الواقعة ٥٦ .

(٣) من الآية ١٧ فصلت ٤١ .

وعللوا ذلك بأَن (أَما) نائبة عن الفعل ، فلو قدر العامل المحذوف بينها وبين المنصوب لكان ذلك في صورة فعل دخل على فعل ، ولا يجوز .

قال الصبان [1] : ونظر الدماميني في التعليل بأَن (أَما) نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط ، فلم يجاور الفعل – بتقدير كونه مقدما – فعلا ، أي للفصل بالفاعل الموجود تقديرا .

وقد يدفع النظر بأَن الفعل الذي نابت عنه (أَما) لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أَن يكون فاعلاً ، بخلاف مرفوع : زيد كان يفعل . فتأَمل .

(ط) جوزوا تسكين العين من (عشر) في (أَحد عشر) ، ونقل الصبان كلاما للدماميني في ذلك فقال [2]

فإن قيل : كيف جاز تسكين فاء الاسم ؟ .

قلنا : إذا جاز تسكين هاء (هو) و (هى) بعد الواو والفاء ، فهذا أَجدر .

---

(1) ٤ : ٤٨ .

(2) ٤ : ٦٧ .

٥ ـ محمد بن مصطفى الخضري المتوفى عام ١٢٨٧هـ في حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .

(أ) قال ابن عقيل[١] : تبعا لغيره : لا ينعت إلا بمشتق .

وقال الخضري[٢] : أي عنـد الأكثرين ، وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى أنه لا يشترط في النعت كونه مشتقا ، بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية . دماميني .

(ب) قال[٢] عن همزة التسوية :

وهى الهمزة الواقعة بعد لفظ (سواء) و (ما أبالى) كما اقتصر عليه الرضي . وأما الواقعة بعد : ما أدري ونحوه كلا أعلم وليت شعري . فلطلب التعيين ـ كما قاله الدماميني ـ لا التسوية ، أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافا لما في المغني .

(جـ) لا يجوز العطف بـ (أو) بعد (سواء) ، قال الخضري[٢] بهذا الصدد :

---

(١) ٢ : ٥٢ .

(٢) ٢ : ٦٣ .

لحن في المغني قول الفقهاء : سواء كان كذا أَو كذا ، وصوابه : أم .

لكن نقل الدماميني عن السيرافي أَن (أَو) لا تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها . قال : وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء .

(د) تحدث عن (أَي) في النداء فقال[1] :

تكون بلفظ واحد وأَن ثنيت صفتها أَو جمعت ، كيا أَيها الرجلان أَو الرجال ، لكن يختار تأْنيثها لتأْنيث صفتها ، كـ(ياأَيتها النفس) ، ولا يجب ، كما قاله الدماميني .

(هـ) قال [2] في معرض الحديث عن (إِذن) :

وبعضهم يلتزم إهمالها مطلقا ، وهى لغة نادرة ، لكن تلقاها البصريون بالقبول ؛ لأَنها حرف غير مختص فقياسه الإِهمال ، فلا التفات لمن أَنكرها . دماميني .

(و) يحذف مجزوم (لمّا) وخرّج على ذلك قوله تعالى : (وإِن كلا لما ليوفينهم ربك أَعمالهم[3] ...)

(١) ٢ : ٧٧ .
(٢) ٢ : ١١٢ .
(٣) من الآية ١١١ هود ١١ .

بتشديد (إنّ) و (لمّا) ، وفي المحذوف خلاف نقله الخضري [1] ، وهو :

أي لما يهملوا ، كما قدره ابن الحاجب ، بدليل ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم .

واختار ابن هشام : لما يوفوا أعمالهم ، بدليل (ليوفينهم) ، لأن التوفية متوقعة بخلاف الإهمال .

وأجاب الدماميني : بأن توقع ما بعدها أغلبي كما مر ، على أن التوقع قد يكون من غير المتكلم ، ولا شك في توقع الكفار الإهمال ، بدليل استرسالهم في القبائح.

(ز) هل يجوز أن يقال : ثاني واحد ؟ .

قال الخضري [2] : وهو يشرح قول ابن عقيل : (فنقول في التذكير : ثالثُ اثنين ، وثالثٌ اثنين ...)

ظاهره أنه لا يقال : ثاني واحد ، وأجازه بعضهم ، ونقله عن العرب ، ورجحه الدماميني بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه ، ولا مانع منه .

---

(١) ٢ : ١٢٠ .

(٢) ٢ : ١٣٩ .

منهج الدماميني في كتابه
(تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)

سار في شرحه على الطريقة المتداولة بين علماء وقته فيما يتعلق بعرض المادة ، أما فيما يتعلق بشرح الأصل – وهو متن التسهيل – فقد كان العلماء ينهجون في ذلك مناهج ثلاثة :

أحدها : تقديم قطعة من الأصل قد تطول وقد تقصر ، ثم إتباعها بالشرح ، وممن أخذ بهذا المنهج ابن يعيش في شرح المفصل ، وابن مالك في شرحي التسهيل والكافية ، والرضي في شرحه على الكافية ، والدماميني في (تحفة الغريب) .

ثانيها : الشرح بالقول ، ويراد به أن يأخذ الشارح الأصل عبارة عبارة فيشرحها معبرا في جانب الأصل بـ (قوله) ومنهم من يتبع الشرح دون تمييز ، ومنهم من يميزه بـ (أقول) ، وأنت ترى هذا ماثلا في حاشيتي يس العليمي على التصريح لخالد الأزهري ، والخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .

ثالثها : أن يمزج الشارح كلامه بكلام الأَصل معتمدا في التفرقة بين كلاميهما على المداد حيث يكتب الأَصل بمداد مغاير لمداد الشرح ، وذلك قبل استحداث المحسنات الكتابية ، أما بعدها فيمكن تمييز الأَصل بالأَقواس يوضع بينها ، أَو الشرط توضع تحته ، ولولا ذلك لم يمكن ـ في الغالب ـ تمييز أَحدهما من الآخر ، وهذا المنهج يتجلى في التصريح للأَزهري حيث شرح أَوضح المسالك لابن هشام ، وفي شرح الأشموني على أَلفية ابن مالك ، وقد اختار الدماميني هذا المنهج في شرحه على المغني الذي كتبه بمصر ، وشرحه على التسهيل وأَنا أَعرض فيما يلي أَهم ما يلفت نظر القارىء لهذا الشرح مستعينا بالله .

يمزج الشرح بالأَصل (١) :

١ ـ جاء في باب المبتدأ والخبر فيما يتعلق بالوصف الرافع لفاعل يغنى عن الخبر : « ولا خبر للوصف المذكور » وكيف يكون له خبر ، والخبر إنما هو للمخبر عنه ، وهذا ليس بمخبر عنه أَصلا ، بل هو مسند

---

(١) الأصل يميز بالأقواس «   » .

كالفعل ! ! فلا يقال : إن له خبرا « لشدة شبهه بالفعل ، ولذا » المعنى الذي ذكرناه من كونه شديد الشبه بالفعل « لا يصغر » فلا يقال : أضويرب الزيدان « ولا يوصف » فلا يقال : أضارب عاقل الزيدان ، ولا أضارب الزيدان عاقل « ولا يعرف » فلا يقال : أألقائم الزيدان ؟ على أن يكون الزيدان فاعلا بالوصف .

٢ - وجاء في باب تعدي الفعل ولزومه بصدد المفعول الذي لا يصح حذفه : « و » غير « المجاب به » احترازا من نحو قولك : زيدا ، لمن قال لك : من رأيت؟ « و » غير « المحصور » احترازا من نحو قولك ما ضربت إلا زيدا . « و » غير « الباقي محذوفا عامله » احترازا من نحو قول بعضهم : (اللهم ضبعا وذئبا) ، ونحو : (خيرا لنا وشرا لأعدائنا) .

٣ - وفيما يتعلق بـ (لد) في باب الظرف قال :

« وتجبر » لد « المنقوصة » النون في حالة كونها « مضافة إلى مضمر » فلا يجوز : من لدك . ولا من لده بل يجب رد النون المنقوصة . فيقال : من لدنك . ومن لدنه .

٤ ـ وقال في باب المفعول معه ما يجب فيه النصب :

« والنصب » الذي ذكرنا أنه واجب « في هذين » المثالين « ونحوهما بـ (كان) مضمرة قبل الجار » فالتقدير : ما كان لك وزيدا ؟ وما كان شأنك وزيدا ؟ « أَو بمصدر (لابس) منوياً بعد الواو » فالتقدير : مالك وملابستك زيدا ، وكذا في المثال الآخر .

٥ ـ ويتحدث في باب المستثنى عن المتصل والمنقطع فيقول :

« فإن كان » المستثنى « بعض المستثنى منه حقيقة » مثل : له عليّ عشرة إلا ثلاثة « فمتصل ، وإلا » يكن المستثنى بعض المستثنى حقيقة « فمنقطع »

يعرب الأَصل :

وقد يرى أَن في بعض عبارات الأَصل غموضا فيستعين على رفعه بإِعراب العبارة حتى يتجلى معناها بما فيه من الاحتمالات ، ولذلك أَمثلة منها :

١ ـ يقول في تعريف الموصول :

« وهو » أَي الموصول « من الأَسماء » أَي حالة كونه من الأَسماء فهو في محل نصب على الحال .

فإن قلت : لا يصح وقوع الحال من المبتدأ على الصحيح .

قلت : (هو) ليس بمبتدأ في الأَصل ، إذ التقدير : وتفسيره من الأَسماء ، فذو الحال ضمير مضاف إليه ، لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه ، إذ هو بصدد التفسير والبيان ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فارتفع الضمير وانفصل بعد أَن كان مخفوضا متصلا . وهذا التقدير ينتفع به مثل قولهم : الإعراب في اللغة البيان ، الكلمة في الاصطلاح لفظ وضع لمعنى مفرد . إذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور ، وبهذا التقدير يصح التركيب ، ويمكن أَن يكون قوله (من الأَسماء) حالا من ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أَعنيه من الأَسماء . والجملة معترضة بين المبتدإ والخبر ، لبيان المراد بالمبتدإ ، والتقدير الأَول أَحسن . ولا يصح أَن يكون قوله (من الأَسماء) حالا من الضمير المستكن في (افتقر) لأَن (ما) من قوله : (ما افتقر) إما موصولة أَو موصوفة ، ولا يصح تقديم معمول الصلة ولا الصفة على الموصول أَو الموصوف .

٢ ـ وفي باب الموصول يتحدث عن أحكام (مَنْ) ، (ما) فيقول :

« من وما في اللفظ » أي بسبب اعتبار اللفظ ، ف (في) سببية مثل : (دخلت امرأة النار في هرة)[١] « مفردان مذكران » .

٣ ـ تضاف (أي) الموصولة إلى المعرفة بشروط منها أن تكرر ، وعن هذا يتحدث :

« أو تكريرها » أي تكرير (أي) « عطفا بالواو » أي حالة كونها معطوفة ، أو ذات عطف ، أو تكرير عطف .

٤ ـ عقد ابن مالك فصلا تحدث فيه بصورة مجملة عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، وبدأه بقوله :

« مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة ، أو فضلة ، أو بينهما » .

أي شيء الاسم به . أي بذلك الشيء عمدة . ف (ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء . والضمير المنفصل المرفوع عائد إلى الاسم . والضمير المجرور بالباء عائد إلى (ما) .

---

(١) حديث شريف خرجناه في تعليق الفرائد في هذا الموضع .

٥ ـ وفي باب المبتدأ و الخبر : مواضع تقديم الخبر

قال :

« ويجوز في داره زيد ، إجماعا » أَي جوازاً مجمعا عليه ، ف (إجماعا) : إما بمعنى اسم المفعول محذوف الصلة اتساعا كما في المشترك ، أَو على حذف المضاف أي ذا إجماع .

موقفـــه من الأصـــل

أَبدى ـ رحمه الله ـ في كثير من الأَحيان ملاحظات على (التسهيل) وهذه الملاحظات ثلاثة أَقسام : انتقاد ، واستحسان ، واستدارك عليه .

(أ) انتقاده :

١ ـ تحدث ابن مالك في باب الموصول عن استعمال (ما) في العاقل وعقب عليه الشارح ، وهذا نصهما :

« وله » أَي لما لا يعقل « مع من يعقل » نحو : (ولله يسجد ما في السموات وما في الأَرض من دابة) [1] وكان الجيد أَن لو قال : وتقع على من يعقل مختلطا بغيره . فإن الذي يحتاج إلى الاعتذار عنه إطلاقها على العاقل ، وأَما إطلاقها على غير العاقل فذلك أَصلها ، وقد تقدم ، فالاختلاط إنما كان سببا في إطلاقها على العاقل ، لا سببا لإطلاقها على غير العاقل .

٢ ـ جرى ابن مالك في الحديث عن (من) و (ما)

---

(١) من الآية ٤٩ من سورة النحل ١٦ .

واستعمالهما على التعبير بـ (العاقل) . ولكن الشارح ينتقد عليه ذلك ـ وقد سبقه إليه ابن هشام ـ فيقول

ولو عبر المصنف بـ(من يعلم) ليشمل نحو : (أفمن يخلق)[1] ونحو : (والسماء وما بناها)[2] ، لكان أولى من تعبيره بـ (من يعقل) ، إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل .

٣ ـ تحدث ابن مالك : في باب (أل) عن أل الجنسية فقال : فإن خلفها (كل) دون تجوز فهي للشمول مطلقا ويستثنى من مصحوبها ، وإذا أفرد فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى ، فإن خلفها تجوزا فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة .

وتعقبه الدماميني في هذا الكلام فقال :

تخصيص المصنف القسم السابق بذكر الاستثناء من مصحوب الأداة يعطي أن هذا القسم بخلافه ، ولا مانع من أن يقال : زيد الرجل إلا في الشجاعة ـ مثلا ـ كما لا يمتنع : زيد الكامل إلا في ذلك .

---

(١) من الآية ١٧ من سورة النحل ١٦ .

(٢) من الآية ٥ من سورة الشمس ٩١ .

٤ ـ وفي باب المبتدإ والخبر : مواضع تنكير المبتدإ :

« أَو ظرف مختص » نحو : (ولدينا مزيد) [1]

ويلزم المصنف إجازة : عندرجل مال ، إذ الظرف مختص لقولهم : إن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص ، فالصواب أن يقال : أَو ظرف يصلح مجروره للإخبار عنه .

٥ ـ قال ابن مالك في (بات) التامة :

وأريد بـ (بات) نزل ليلا .

وقال الدماميني : ولو قال المصنف : نزل في زمن البيتوتة ، لكان أولى ، لأَنه أَقرب إلى تفسير اللفظ . وأَما معناها ناقصة فاقتران مضمون الجملة : بالبيتوتة .

٦ ـ ذكر ابن مالك ما يقترن خبره بـ (أَن) : من أَفعال المقاربة فقال : ومقرونا بـأَن مع (أَولى) وما بعدها (انتهى) .

ومما ذكر بعدها (عسى) .

لكن الدماميني يعترض على إدخال (عسى) في هذا القسم فيقول :

---

(١) من الآية ٣٥ ق ٥٠ .

وكان ينبغي أن يسقط (عسى) ، فيقول : مع (أَوْلى) وما بعدها ، إلا (عسى) . لأَنه سيذكرها في قسم ذي الوجهين .

٧ – في باب النائب عن الفاعل قال ابن مالك :

« ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل » .

والمثال على ذلك : اختير الرجال زيدا .

ولكن الدماميني يعترض علي إطلاقه ويقول :

وكان ينبغي للمصنف أن يقول هنا (خلافا لأَكثرهم) ، فإن الجمهور على منع المسأَلة .

فإن قلت : لا حاجة إلى ذلك ، لأَنه سيقول : بعد المسأَلة الثانية الآتية – (وفاقا للأَخفش والكوفيين) ، وهو راجع إلى المسأَلتين جميعا ، فيشعر ذلك بأَن من عداهم من النحويين قائل بالمنع .

قلت : الظاهر أَنه إنما يريد بالوفاق المسأَلة الثانية فقط ، ولولا ذلك لقال : (في المسأَلتين) كما هو دأبه كثيرا على ما يشهد به استقراء طريقته في هذا الكتاب ، وحينئذ فيوهم كلامه أَن الأولى – وهي مسأَلتنا التي

نتكلم فيها – عارية عن الخلاف ، وليس كذلك ، بل المنقول فيها الجواز عن الفراء ، والمنع عن الجمهور ، وهذا مما يقتضي التوقف في جعل الوفاق راجعا إلى المسألتين جميعا ، فإنه لم يتحقق أن الكوفيين جميعا يقولون بجواز الأولى ، وإنما الجواز منقول عن الفراء منهم كما ذكرنا .

٨ – جاء في باب اشتغال العامل :

« ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه » نحو : زيدا ضربته ، جوابا لـ (أيهم ضربت ؟) . ولا حاجة إلى قوله : (ما يليه) ؛ لأنه لا يكون إلا كذلك ، أي لا يكون المشتغل عنه جوابا لاستفهام بمفعول إلا وذلك المفعول مفعول للفعل الذي يليه المشتغل عنه ، وإلا فلا يكون المشتغل عنه جوابا لذلك الاستفهام ، وقد فرضنا أنه جواب .

(ب) دفاعه عن الأصل :

وهو في هذا الموقف يحاول أن يدفع اعتراضا وقع أو احتمل أو يبدي استحسانا لما قال ابن مالك ، وفيما يلي أمثلة لذلك :

١ ـ قال ابن مالك في باب الموصول :

وهو من الأَسماء ما افتقر أَبدا إلى عائد أَو خلفه .

وفسر الدماميني الخلف بالظاهر .

ثم قال ابن مالك :

وقد يغني عن عائد الجملة ظاهر .

وقال الدماميني : فإن قلت : هذا تكرير لقوله ـ أَول الباب ـ (أَو خلفه) فإن المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر .

قلت : ليس كذلك . فإن المفاد هنا قلة وجود الخلف ، وهذا ليس بمستفاد هناك .

٢ ـ قال ابن مالك في باب الموصول :

وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفا ، أَو الأَلف واللام . ونقل الدماميني عن ابن قاسم قوله:

ولم يفصل المصنف في الحرف بين العامل وغيره . وفصل غيره . فأَجاز ذلك في غير العامل نحو : عجبت مما زيدا تضرب ، ومنع في العامل نحو (أَن) وتعليل المصنف يقتضي إطلاق المنع .

وأجاب الدماميني عن هذا الاعتراض فقال :

ومما يدل على أنه لا فرق في الموصول الحرفي بين العامل وغيره اتفاقهم على منع تقديم خبر (دام) عليها نفسها ، مع اختلافهم في جمودها وتصرفها .

٣ ـ واستحسن الدماميني دقة ابن مالك فيما نقلنا آنفا فقال :

وما أحسن قول المصنف : (وقد يلي) ولم يقل : وقد يتقدم معمول الصلة إن لم يكن الموصول حرفا أو الألف واللام ؛ لأن ذلك باطل لقوله تعالى :

(والمقيمي الصلاة ومما رزقناهم ينفقون) [1] فإن المعطوف على الصلة صلة ، وقد تقدم معمول الثانية ، مع أن الموصول (أل) ، فإن صلة (أل) تكون جملة فعلية ، إذا لم تجاور (أل) ، بل كانت معطوفة .

٤ ـ وفي باب المبتدإ والخبر : مواضع تقديم الخبر قال ابن مالك :

ويجوز في داره زيد ، إجماعا .

---

(١) من الآية ٣٥ الحج ٢٢ .

وكان لأَبي حيان اعتراض وللدماميني رد قال :

ورام الشيخ أَبو حيان أَن يقدح في نقل الإجماع في المسأَلة المذكورة ، فقال : هى ممتنعة عند الأَخفش ، لأَنه يجعل زيدا فاعلا .

وإنما يتم هذا لو قال الأَخفش بوجوب الفاعلية ، أَما إذا قال بجوازها فالمسأَلة عنده جائزة على الابتداء ،

فصدق قوله : إن المسأَلة جائزة بإجماع .

ومما يؤيد هذا أَن المصنف قد قال : ـ بإثر هذا ـ إن الأَخفش يجيز في داره قيام زيد ، وفي دارها عبد هند . ولا يمكن أَن يكون أَجازها إلا على ما ذكرناه من الابتداء لاعلى الفاعلية .

٥ ـ وفي باب أَفعال المقاربة نقل الدماميني عن ابن قاسم قوله :

يقال : حَرِي زيد أَن يفعل ، بمعنى (عسى) هكذا ذكر المصنف . والمحفوظ أَن (حري) اسم منون لا يثنى ولا يجمع ، قال ثعلب : أَنت حري ، أَي خليق وحقيق .

وما نقله ابن قاسم عن المصنف موجود في شرحه على التسهيل .

قال الدماميني : فهو تابع لشيخه أَبي حيان في ، الاعتراض على المصنف بذلك ، وهو قصور ، فقد نص القاضي عياض في مشارق الأَنوار في حرف الحاء على أَنه يقال : حري زيد أَن يفعل كذا ، فيستعمل فعلا . وناهيك به إماما ثقة لا ينازع في عدالته وسعة اطلاعه ، وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وأَمثاله إلا سوء الظن بالمعترض عليه ، وإلا فالمصنف من الإمامة وحفظ اللغة وكثرة الاطلاع بالمحل الذي لايدفع عنه ، والمسأَلة نقلية ، فما باله يدفع كلامه بهذه الأَقوال الواهية ، نعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف .

٦ ـ قال ابن مالك في باب التنازع :

والأَحق بالعمل الأَقرب ، لا الأَسبق ، خلافا للكوفيين .

وقال الدماميني: وما أَحسن تعبير المصنف بـ (الأَقرب و (الأَسبق) ، لكونه ـ مع إفادته الحكم ـ مشعرا بشبهة كل من أَهل البلدين ، ولشموله لما إذا كان التنازع بين

أكثر من عاملين ، وإن كان هنا بصدد ذكر العاملين على الخصوص .

٧ – وفي باب نعم وبئس قال ابن مالك عن المخصوص ومن حقه أَن يختص . ونقل الدماميني عن أَبي حيان قوله :

ويرد عليه نعم البعير جمل ، ونعم الإنسان رجل ، ونعم مالا أَلف . ودفع الدماميني هذا الاعتراض بقوله :

ولك أَن تجيب بوجهين :

الأَول – أَنه وجد في كل ما ذكره مسوغ الابتداء بالنكرة ، وهو تقدم الخبر .

والثاني – أَن كل ما ذكره قليل ، والمصنف قد قال : (ومن حقه) ، وهو مشعر بأَنه قد يجيء على خلاف ذلك .

(ج) وقد سلك الدماميني في موقفه من الأَصل مسلكا وسطا بين الانتقاد والاستحسان بأَن يورد اعتراضا ثم يعتذر عنه ، ولهذا أَمثلة أَعرض عليك بعضا منها فيما يلي :

١ ـ قال ابن مالك في باب اسم الإشارة : وبني اسم الإشارة لتضمن معناها .

قال الدماميني : وكان الأحسن أن لو قال المصنف : (لتضمن معنى حرفها) ، لأن المقتضي للبناء تضمن معنى الحرف ، لا مطلق تضمن المعاني ، لكن قد علم أن الإشارة من معاني الحروف ، فكأنه قال ذلك .

٢ ـ جاء في باب تعدي الفعل ولزومه ، في الحديث عن المفعول به الذي لا يحذف .

« و » غير « المتعجب منه » احترازا من نحو : ما أحسن زيدا ، وعليه نقد ظاهر ، وهو أنه ذكر في باب (التعجب) أنه إذا علم المتعجب منه ، جاز حذفه مطلقا .

قلت وقد يجاب بأن هذا إنما يتم أن لو حكم بأن حذف المتعجب منه إذا علم كثير ، أو كان الواقع كثرته ، وكلاهما منتف .

أما الأول فقطعا ، لأنه لم يحكم بذلك .

وأما الثاني فظنا ، إذ الظاهر أن حذفه ليس بكثير ، فإن ثبتت الكثرة بطريق معتبر ، ورد عليه ذلك ، وإلا فلا .

٣ ـ وفي باب الظرف قال ابن مالك :

(عند) للحضور أَو القرب حسا أَو معنى .

وبعد أَن شرح الدماميني هذا ومثل له قال :

قوله (للحضور أَو القرب) يقتضي أَنها ـ يعني (عند) [١] ـ غير ظرف ، والصواب : لمكان الحضور أَو القرب .

قلت : وقد يجاب عن هذا بـأَنه حذف المضاف لدلالة كلامه عليه ، فإنه بصدد الكلام في الظروف المكانية .

٤ ـ وجاء في باب المفعول معه :

« و » يجب النصب عند الأَكثر في نحو : مالك وزيدا ؟ وما شأَنك وعمرا ؟ » وهذا هو القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه النصب .

قال المصنف [٢] وإنما قلت (عند الأَكثر) ، لأَن الكسائي يجيز الجر .

---

(١) هذه الجملة لي وضّحت بها كلامه .

(٢) في شرح التسهيل ١٠٨ : ب .

قلت : ليس إجازة الجر في مثل ذلك ـ أعنى العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ـ مخصوصا بالكسائي ، بل هو قول الكوفيين جميعهم وبعض البصريين : كيونس والأخفش ، وعلى هذا قد يقال : إن أراد أكثر النحويين فمشكل ، لأن الكوفيين قاطبة وبعض البصريين لا يشترطون إعادة الخافض . وإن أراد أكثر البصريين فليس في عبارته ما يدل عليه .

وجوابه : أنه لما انضم أهل الأمصار إلى أكثر أهل البصرة في المنع صار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين ، فصحّت العبارة .

٥ ـ في باب المفعول معه ذكر ابن مالك أن الناصب في : مالك وزيدا ، إما (كان) مضمرة قبل الجار ، أو مصدر (لابس) منويا بعد الواو ، فقال الدماميني عن الوجه الثاني :

فإن قلت : ويلزم عليه إعمال المصدر منويا ، وهو ممتنع .

قلت : قد اعتذر [1] عن ذلك بأن المصدر هنا في

---

(١) في شرح التسهيل ١٠٨ : ب .

قوة الملفوظ به ؛ لوضوح الدلالة عليه، على أن المصنف[1] صرح بجواز إعمال المصدر منويا ، وأطنب في الاستدلال عليه ، وذكر جملة من الشواهد عليه .

(د) استدراكه على الأصل :

ولو تابعت هذا الشرح لوجدت مناسبات كثيرة يكون ابن مالك قد جنح فيها إلى الاختصار فترك بعضا من مسائل كان ينبغي إيرادها ، وربما فعل ذلك لوجهة من رأيه لانقطع بها ، قد تكون : رغبته في الاختصار ، أو أن ما تركه ليس من الأهمية بمكان ، على أننا نسلم بأن بعض ما استدركه الدماميني لم يكن أهلا ليهمل ، وفيما يلي أضع بين يديك طائفة من تلك الاستدراكات :

١ ـ قال ابن مالك في اسم الإشارة عن (ها) اللاحقة لاسم الإشارة المجرد من اللام والكاف :

وفصلها من المجرد بـ (أنا) وأخواته كثير ، وبغيرها قليل . واستدرك الدماميني صورتين فقال .

ويظهر لي أيضا في كلام المصنف انتقاد من جهة أن لنا صورتين يقع فيهما الفصل بين (ها) التنبيه واسم

(١) فى شرح التسهيل ١٠٨ ب .

الإشارة ، وليس شيئا من (أنا) وأخواته ، ومع ذلك هو كثير لا قليل :

إحداهما : الكاف ، نحـو : (أهكذا عرشك) [1]

ونحو قوله :

* ما هكذا يا سعد تورد الإبل *

ويستعمل ذلك على الأصل كقوله [2] :

ويلمها في هواء الجو طالبة

ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب

الثانية : اسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو : (لاها الله ذا) يقال بقطع الهمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات الألف من (ها) وحذفها .

٢ ـ قال ابن مالك في باب المعرف بالأداة عن أقسام (أل) :

فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي أو علمي ، فهي عهدية ، وإلا فجنسية ، فإن خلفها (كل) دون

---

(١) من الآية ٤٢ النمل ٢٧ .

(٢) امروُ القيس ، أو النعمان بن بشير الأنصارى الصحابي .

تجوز فهي للشمول مطلقا ، ويستثنى من مصحوبها ، وإذا أفرد فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى :

فإن خلفها تجوزا فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة .

قال الدماميني : بقي عليه قسم أسقطه ، وهو ماإذا لم يخلفها (كل) ، لا حقيقة ولا مجازا ، وهذا الذي يقال فيه إنها لتعريف الحقيقة ، ولتعريف الماهية ، ولا يصح الاستثناء من هذا قطعا ، وذلك أنك إذا قلت : الرجل خير من المرأة ، فالنظر فيه إلى الحقيقة والماهية من حيث هي ، فلا يصح أن تقول : إلا فلانة ، لأنك لم تحكم أولا على الأفراد حتى تخرج منها فردا ، فتأمله .

٣ – وفي باب المبتدأ والخبر : ذكر ابن مالك مسألة يحذف فيها الخبر فقال :

وإن ولي معطوفا على مبتدإ فِعْلٌ لأَحدهما واقع على الآخر صحت المسألة خلافا لمن منع . (انتهى) يعني على إضمار الخبر أو سد الحال مسده .

قال الدماميني : وفاته التنبيه على ثلاثة أمور :

أحدها : كون العطف بالواو ، إذ لو قيل : زيد فالريح يباريها ، أوثم الريح يباريهـا لم يجز قولا واحدا .

الثاني : كون الواقع بعد المعطوف على المبتدإ وصفا أيضا ، فإنه من صور المسألة ، إذ لو قلت : زيد والريح مباريها جاز عند من يجيز : زيد والريح يباريها .

الثالث ـ كون ذلك الفعل أو الوصف واقعا على ملابس الآخر أيضا ، إذ لو قلت : زيد والريح يباري سرعتها كان ذلك من وجوه المسألة التي يطرقها الخلاف ، وقد استدل ابن الأنباري [1] على صحة مثل هذا التركيب بقول الشاعر [2] :

واعلم بأنك والمنيـــة شارب بعقارها

وهو مما يدل على ما قلناه ، وإن كان المصنف [3] قدح فيه باحتمال كون الواو بمعنى (مع) .

٤ ـ تحدث ابن مالك في باب المبتدإ والخبر عن حذف رابط الخبر بالمبتدإ فقال :

---

(١) أبو بكر : محمد بن القاسم .

(٢) لم يسموه .

(٣) لم أجد هذا الكلام في شرح التسهيل ٤٨ : أ حيث استدل بالبيت .

وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أوصفة ، أو جر بحرف تبعيض أو ظرفية ، أو بمسبوق مماثل لفظا ومعمولا ، أو بإضافة اسم فاعل .

قال الدماميني : ووقع لأبي البقاء [1] في قوله تعالى في سورة الأعراف : (والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم) [2] . إن (الذين) مبتدأ ، و (أن) وما بعدها خبر والعائد محذوف ، أي لغفور لهم ورحيم بهم [3] . ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور التي قالها المصنف في المجرور .

٥ ـ قال ابن مالك في باب الفاعل عن الخلاف في رافعه :

وليس رافعه الإسناد ، خلافا لخلف [4] :

قال الدماميني : وبقي على المصنف ـ رحمه الله ـ أن يقول : (ولا إحداث الفعل ، خلافا لبعض الكوفيين)

---

(١) العكبري .

(٢) الآية ١٥٣ .

(٣) راجع إملاء ما من به الرحمن ١ : ٢٨٥ .

(٤) الأحمر .

فقد قال بذلك جماعة منهم : وأجابوا عن : (تحركت الشجرة) و (أَهلكنا الدهر) و (مرض زيد) ، بأنه لما صدر من الشجر ما يشبه حركة المتحرك بالإرادة ، وجعل الدهر قائما مقام المهلك ، وتعاطى زيد أَسباب المرض ، جعلوا كأَنهم فاعلون .

٦ ـ ذكر ابن مالك في باب الفاعل المواضع التى يحذف فيها رافع الفاعل جوازا ، ولم يذكر الحذف الواجب : فقال الدماميني :

وكان ينبغي للمصنف أَن يقول : (ووجوبا فعْله المفسَّر بما بعده) . نحو : (وإن أَحد من المشركين استجارك) [١] .

---

(١) من الآية ٦ التوبة ٩ .

طريقتـــــه في الشرح

قلت : إن الدماميني لم يسلك مسلكا جديدا فيما يتعلق بعرضه للمادة التى تزيد عن شرح عبارات الأَصل وما يتعلق بذلك مما فصلته في (موقفه من الأَصل) وأَنا محاول ـ بإذن الله ـ أَن أَعرض عليك معالم رئيسة تدلك على طريقته في الشرح ، وتجلي مكانته العلمية .

(أ) موقفه من العلماء :

لا يستطيع من يكتب في موضوع ما له أَهميته العلمية أَن يبتعد عن الاحتكاك بغيره ممن طرق الموضوع ، وقد كان الدماميني ينقل عن غيره فيستحسن أَو يعيب ، أَو يسكت ، وهو ـ إذا أَدلى برأيه ـ قوي العارضة متين الحجة واضح الرأي ، وذلك في غالب أَحواله ، وليس على الإطلاق ، وها أَنا ذا أقدم لك شاهد ما أَقول :

١ ـ في باب العلم ناقش الفارسي وابن هشام في رأي لهما في (كان من الأَمر كيت وكيت) فقال :

وفي كلام الفارسي : إذا قلت كان من الأَمر كيت وكيت ، فكان شأَنية خبرها كيت وكيت ، لأَنه نائب عن الجملة ، ولا يكون كيت وكيت اسما لكان ، كما لا يكون اسمها جملة .

قال ابن هشام : ولله در هذا الإمام ما أَتم نظره .

قال: وسأَلني سائل فبم يتعلق (من الأَمر) ، إذا كانت (كان) شأَنية ؟ ، وكيف يكون اسمها ضمير الشأَن ، ويتعلق بها مجرور ، ويؤدي معنى الشأَن؟ فقلت : الظاهر أَنه يتعين تعلقه بـ (أَعني) مقدرا .

قلت : يجب أَن يكون ثم صفة لـ (الأَمر) محذوفة ، أَي كان من الأَمر الذي لا يفصح عنه ، وإلا كان الكلام عريا عن الفائدة ، وأَنت خبير بأَنه يلزم – على ما ذهب إليه الفارسي . واستحسنه ابن هشام – تفسير ضمير الشأَن بغير جملة مصرح بجزئيها .

٢ – جاء في باب الموصول فيما يتعلق بتعريفه :

« ما افتقر » جنس يشمل الموصولات وغيرها مما يفتقر . « أَبدا » لا في حال دون حال ، وهو فصل

أخرج النكرة الموصوفة بالجملة ، فإنها حال وصفها لها مفتقرة إليها ، وتنفك عن الافتقار في حالة عدم الوصف أصلا ، وفي حالة الوصف بمفرد .

وفي شرح ابن قاسم ما معناه : إن الجملة الموصوف بها في تأويل المفرد ، فلا يصدق على النكرة أنها افتقرت إلى جملة . وهو متعقب بأنها جملة قطعا ، وكونها في تأويل المفرد لا يخرجها عن تسميتها جملة .

٣ ـ وفي باب الموصول أيضا نقل كلاما لابن الحاجب يعلل فيه مجيء صلة (أل) اسم فاعل أو اسم مفعول وناقشه في ذلك فقال :

وقال ابن الحاجب ما معناه : إنما التزم في صلة الألف واللام أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول فقط ، لأنهم لما رأوها موافقة للألف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا ومعنى : أما لفظا فواضح ، وأما معنى فلأنها للتعريف مثل اللام الحرفية .

قلت : فيه نظر ، لأن (أل) الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم ، و (أل) الاسمية موصولة معرفة

بصلتها الداخلة هى عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول على ما مر ، فأين إحداهما من الأخرى بحسب المعنى ! !

٤ ـ ذهب ابن مالك مذهبا غريبا في تفسير الضرورة الشعرية ، فزعم أنها : ماليس للشاعر عنه مندوحة ، وراح ينتقد كل ضرورة مدعيا أنه يمكن للشاعر أن يضع لفظا آخر يخرجه من الضرورة ، فناقشه الدماميني في ذلك وقال :

وهذا ليس بمرضي ؛ لأن الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التى يمكن أداء المقصود بها ، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها ، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وأمكننا في كل ما يدعى أنه ضرورة أن يدعى أنه أمر اختياري ، لتمكن الشاعر من أن يقول غير تلك العبارة ، ويعين تركيبا آخر يتم الوزن به ، وهذا سهل على من له محاولة لنظم الشعر ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها ، فهذه طريقة كما تراها ، والمعوّل عليه عندهم في تفسير الضرورة : أنه مالا يوجد إلا في الشعر ، كان للشاعر عنه مندوحة أو لم تكن .

٥ ـ في باب الموصول ذكر ابن مالك أن العائد المتصل المجرور يحذف بشروط ، فقال :

أَو مجرورا بإِضافة صفة ناصبة له تقديرا أَو بحرف جُرَّ بمثله معنى ومتعلقا الموصول أَو موصوف به .

واستدرك عليه ابن قاسم ثلاثة شروط ، أَخذ الدماميني ينقدها واحدا واحدا ، ويجيب عنها :

الأَول : أَلا يكون المجرور في موضع مالم يسم فاعله نحو : مررت بالذي مر به .

قلت : لا حاجة بالمصنف إلى ذكر هذا ، فإنه قد ذكر في باب الفاعل أَنه لا يحذف الفاعل وحده ، ونائبه مثله .

الثاني : أَلا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود نحو : مررت بالذي مررت به في داره .

قلت : وهذا أَيضا مستغنى عنه ، ضرورة أَنه قد علم أَنه لابد للمحذوف من قرينة تدل عليه ، وفي هذه الصورة لا يقوم على المحذوف قرينة ، فلا يجوز حذفه عملا بهذه القاعدة العامة المعلومة .

الثالث : ألا يكون محصورا نحو : مررت بالذي ما مررت إلا به ، أو إنما مررت به .

قلت : وهذا أيضا من الطراز الأول ، فقد صرح المصنف في باب تعدي الفعل ولزومه أن المفعول المحصور لا يجوز حذفه ، فإذن هذه كلها أمور قد علمت في أبوابها ، فلا حاجة إلى التنبيه عليها ، ولا يكون تركه إعراضا .

٦ ـ وفي باب الموصول : الحديث عن (من) و (ما) إذا عاد الضمير عليهما ، فما المعتبر : اللفظ أم المعنى ؟

قال :

ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا ، وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك .

وقد كان لابن هشام انتقاد على المسألة الثانية بكلام للفارسي ، لكن الدماميني نقل القولين ثم أدلى برأيه ، قال :

وفي البصريات لأبي على الفارسي : قال النحويون في قراءة أبي عمرو [1] (ومن يقنت منكن لله ورسوله

---

(١) ابن العلاء : من القراء السبعة .

وتعمل) [1] لو عكس ذلك لم يجز ؛ لأنه يكون إلباسا بعد البيان ، وأما إذا حمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ فإنه يكون تفسيرا .

قال ابن هشام : انظر قوله (قال النحويون) فهو مقتض لبطلان مسألة المصنف .

قلت : مسألة المصنف هي اعتبار اللفظ أولا ، ثم اعتبار المعنى ثانيا ، ثم اعتبار اللفظ ثالثا ، ومسألة الفارسي هي اعتبار المعنى أولا ، ثم اعتبار اللفظ ثانيا . ولا يلزم من امتناع الثانية امتناع الأولى ، فتأمله .

٧ – وفي باب المبتدإ والخبر ذكر ابن مالك من مسوّغات الابتداء بالنكرة أن يكون الخبر جملة مشتملة على فائدة ، ذكر ذلك في شرحه على التسهيل ٤٨ : ب نحو : قصدك غلامه رجل ، ونقل الدماميني قول أبي حيان : (ولا أعلم هذا لأحد غير المصنف) . ولم يعقب على ذلك .

٨ – في باب المبتدأ والخبر نقل كلاما للعكبري ورده فقال :

---

(١) (... صالحا نؤتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما) ٣١ الأحزاب ٣٣ .

وقال أَبو البقاء [1] : في قوله تعالى : (فاضربوا فوق الأَعناق) [2] فوق ظرف لـ (اضربوا) ، وفوق العنق الرأس ، وقيل فوق مفعول به ، وقيل : زائدة .

وفي الثلاثة نظر ، لأَن الظرف محل فعل الفاعل ، ولأَن (فوق) لا تتصرف ، ولأَن الاسم لا يزاد .

٩ ـ نقل أَبو حيان رأيا للفراء في تعليل ملازمة (دام) للماضى ورده ، وانتصر الدماميني للفراء فقال :

وقال أَبو حيان : علل الفراء جمود (دام) على صيغة الماضي بأَن (أَصحبك ما دام زيد صديقك) في قوة : أَصحبك إن دام زيد صديقك ، وكل شرط حاذف جوابه التزم مضيه ، يقال : أَنت ظالم إن فعلت ، ولا يجوز إن تفعل ، فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب .

قال أَبو حيان : وهو مردود بأَن (ما) الظرفية قد توصل بالمضارع فدل على عدم اعتبار هذه العلة ، ثم أَنشد :

(١) في إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٤ .

(٢) من الآية ١٢ الأنفال ٨ .

أطوّف ما أطوّف ثم آوي

إلى بيت قعيدته لكاع [1]

انتهى . وهذا الرد غير متجه ، لأنه ليس في كلام الفراء ما يقتضي أن (ما) الظرفية لا توصل بمضارع أصلاً ، بل الذي فيه أنه إذا أمكن نيابتها عن شرط حذف جوابه التزم مضيّ فعلها ، وهذا البيت لا يمكن فيه ذلك ، ضرورة أن الشيء لا يكون علة نفسه .

١٠ ـ ذكر ابن مالك أن الكسائي والفراء أجازا : كين يقام ، واختلفا في التقدير فقال الكسائي : نائب الفاعل ضمير مستتر في (يقام) ، وقال الفراء استغني عن المسند إليه . واعترض الدماميني قوله فقال :

وهذا من الفراء مشكل ، لأنه أنكر على الكسائي في باب التنازع لما قال :

إنه إذا أعملنا الثاني حذفنا فاعل الأول . فقال : إن الفاعل لا يصح الاستغناء عنه . ولا يقال : إنما قال ذلك ، لأن الفعل هناك مبنيّ للفاعل ، وأما هنا فهو

(١) البيت للحطيئة .

مبنيّ للمفعول ، لأَنا نقول : هو يقول بذلك أيضا في نحو : ضُربا وقُتل غلاماك .

١١ ـ قال ابن مالك في باب تعدي الفعل ولزومه :

المتعدي من غير بابي (ظن) و (أَعلم) ، متعد إلى واحد ، ومتعد إلى اثنين ، والأَول متعد بنفسه وجوبا ، وجائز التعدي واللزوم . ومثل للأَخير ب (نصح) و (شكر) ، فإنه يقال : نصحته وشكرته ، ونصحت له وشكرت له ، وأَراد أَبو حيان أَن يمثل له ب : فغرفوه وفغرفاه ، ولم يرتض الدماميني تمثيل أَبى حيان ، فقال :

وهذا مشكل ، لأَن قوله : (والأَول) معناه : والمتعدي إلى واحد ، فيصير التقدير : والمتعدي إلى واحد جائز التعدي وجائز اللزوم ، وهو إذا كان لازما لا يصدق عليه أنه متعد ، فيكون قسمَّ المتعدي إلى متعدّ ولازم ، وتمثيل المصنف ب (نصح) و (شكر) لذلك سالم من ذلك ، إذ المراد بالمتعدي إلى واحد ما تعلق معناه بمفعول واحد ، وكل من (نصح) و (شكر) كذلك ، سواء تعدى بنفسه أَو بواسطة الحرف ، غير

أنه كان ينبغي على هذا التقدير أن يقسم إلى متعد بنفسه دائما ك (ضرب) ، وإلى متعد بحرف دائما ك (مرَّ) وإلى متعد بنفسه تارة وبحرف الجر ك (نصح) و (شكر) .

(ب) يعرض الخلاف :

إذا تابعت هذا الشرح رأيت من علامته البارزة عنايته بعرض الآراء المختلفة في مهمات المسائل ، وإليك من ذلك أنموذجاً :

١ ـ ذكر ابن مالك في باب النائب عن الفاعل الخلاف في نيابة غير المفعول به مع وجوده ، ولم يتعرض للخلاف في غير المفعول به إذا عدم المفعول به ما الأَوْلى ؟ فاستدرك الدماميني ذلك وقال :

ولم يتعرض المصنف لمسأَلة ماإذا عدم المفعول به ، وفيها خلاف : قال الجزولي : يتساوى مراتب البواقي في الجواز ، واختار ابن عصفور إقامة المصدر ، وابن معط إقامة المجرور ، وأَبو حيان إقامة ظرف المكان ، لأَنه أَقرب إلى المفعول به ، لأَن دلالة الفعل عليه بالالتزام ، بخلاف المصدر والزمان .

٢ ـ وفي باب النائب عن الفاعل ذكر ابن مالك أنه قد يعرب الفاعل بإعراب المفعول ، والمفعول بإعراب الفاعل مثل : كسر الزجاج الحجر ، فعرض الدماميني الخلاف في هذه المسألة فقال :

وهذه هي المسأَلة المعروفة بالقلب ، وحكى النحاة فيها أَقوالا :

أَحدها : أَن ذلك يجوز عند أَمن اللبس في الضرورة والسعة .

الثاني : أَنه لا يجوز إلا للضرورة .

الثالث : أَنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمُّن الكلام معنى يصح معه القلب .

الرابع : أَنه لا يجوز في القرآن ، ويجوز في غيره .

وأَما البيانيون ففي التلخيص أَن السكاكي قبله مطلقا ، وأَن غيره رده مطلقا .

قال صاحب التلخيص : والحق أَنه إن تضمن اعتبارا لطيفا قبل ، وإلا فلا ، والمسأَلة مشهورة فلا نطول بذكرها .

٣ـ تحدث في باب الاشتغال عن نصب الاسم الواقع بعد (إذا) :

قلت : النصب على الاشتغال في الاسم الواقع بعد (إذا) الفجائية فيه ثلاثة أَقوال :

قيل : يجوز مطلقا ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وعليه مشى ابن الحاجب لكنه ـ مع اعترافه وتصريحه بأَن (إذا) المفاجأَة يلازم المبتدأ بعدها ـ مشكل .

وقيل : يمتنع مطلقا ، وهو الظاهر ؛ لأَن (إذا) الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية ، وعليه مشى المصنف .

وقال الأَخفش : ـ وتبعه ابن عصفور ـ يجوز في نحو : فإذا زيد قد ضربه عمرو ، ويمتنع بدون (قد) .

ووجّهه ابن هشام : بأَن التزام الاسمية مع (إذا) هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية ، فإذا قرنت بـ (قد) يحصل الفرق بذلك ، إذ لا تقترن الشرطية بها .

٤ـ في باب تعدي الفعل ولزومه ذكر خلافا في ناصب المفعول به ، فقال :

وهذا الذي ذكره من أن الفعل ينصب المفعول به هو قول البصريين ، وهو الصحيح ، وليس الناصب الفاعل خلافا لهشام [1] ، ولا مجموع الفعل والفاعل خلافا للفراء ، ولا معنى المفعولية خلافا لخلف [2] .

وحجة هشام الدوران ، ويرده : (أو إطعامٌ ... يتيما) [3] ، إذ لا فاعل ملفوظ ولا كالملفوظ .

وحجة الفراء أنهما كالشيء الواحد بأدلة ، ولا يعمل بعض الشيء ، ويبطله جواز الفصل بينهما ، فليسا كالشيء الواحد من كل وجه ، وجواز : جاء الضارب زيدا ، فقد عمل الفاعل وحده ، وهو كالجزء من فعله ومن موصولة .

ويرد قول خلف : لم أضرب زيدا ، وضُرِب زيد .

(ج) يحاول تحقيق ما ينسب إلى بعض العلماء .

من مواقفه الحميدة أنه إذا شك في رأي نسب إلى

---

(١) ابن معاوية الضرير .

(٢) الأحمر .

(٣) من قوله تعالى (أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة ، يتيما ذا مقربة) ١٤ ـ ١٥ البلد ٩٠ .

(٤) لعله يعني ابن العلج .

شخص ما أخذ يحققه بالوسائل التى يراها قادرة على إيصال الباحث إلى حقيقة الأمر ، ومن ذلك :

١ ـ قال ابن مالك في باب تعدي الفعل ولزومه :

واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أَنّ وأَنْ

محكوما على موضعهما بالنصب لا بالجر ، خلافا للخليل والكسائي .

وقال الدماميني : وهذا الذي حكاه المصنف عن الخليل موافق لحكاية صاحب البسيط (١) ، فإنه نقل عن الخليل أن الموضع محكوم له بالجر .

قال الشارح : والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال : إنه في محل نصب ، ثم قال : ولو قال إنسان إنه في موضع جر لكان قولا قويا ، والأولى قول الخليل يعني كونه في موضع نصب ولم يصرح بأنه مذهب له .

٢ ـ وفي الباب نفسه قال ابن مالك :

واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أَنّ وأَنْ

محكوما على موضعهما بالنصب ، لا بالجر خلافا للخليل

---

(١) لعله يعني ابن العلج

والكسائي ، ولا يعامل بذلك لتعين الجار غيرهما خلافا للأخفش الأصغر [1] .

قال الدماميني : وفي شرح المقرب لابن عصفور أن الأخفش هذا زعم في الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الحرف وتعين موضعه ، وأن المسهِّل لذلك طول الفعل بالمفعولين ، وأنه لا يجيز ذلك قياسا في الفعل المتعدي لواحد بحرف الجر ، قال : وإلى مثل ذلك ذهب أبو الحسن بن الطراوة ، فمن الجائز عندهما : بريتُ القلم السكين ، وقبضت الدراهم زيدا ، وأخذت المال عمرا ، (واختار موسى قومه) [2] الآية .

قال ابن عصفور : ويحتمل أن (قومه) مفعول و (سبعين) بدل ، والمجرور محذوف ، أي من بني إسرائيل ، ويكون المراد بـ (قومه) نخبة قومه لا جميعهم

قلت : وفي نقل ابن عصفور عن الأخفش المذكور مخالفة لنقل المصنف ، من حيث أن في الأول تفصيلا

---

(١) علي بن سليمان .

(٢) من الآية ١٥٥ الأعراف ٧ .

بين ما تعدى إلى مفعول واحد بحرف الجر ، فلا يحذف الجار وإن تعين ، وبين ما تعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار ، فيجوز حذف الجار منه بالشرط الذي ذكره ، ونقل المصنف يقتضى الجواز في القسمين .

٣ـ قال ابن مالك في أقسام الصفة المشبهة : وهى : إما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظا ، أو معنى لا لفظا ، أو لفظا لا معنى ، أو خاصة بأحدهما لفظا ومعنى فالأولى تجري على مثلها أو ضدها ، والبواقي تجري على مثلها لا ضدها ، خلافا للكسائي والأخفش .

وبعد أن شرح الدماميني ذلك ومثل له قال :

هكذا نقل المصنف الخلاف في المسألة ، ولم يقف عليه ابن عصفور ، فقال ما ملخصه : أنه لا خلاف أن الصفة الخاصة المعنى لا تشبه إلا خصوصا ، سواء كانت خاصة اللفظ مثل : أكمر ورتقاء ، أو كان وزنها مشتركا كخصي وحائض ، وإنما الخلاف في مشترك المعنى خاص اللفظ ، نحو : آلى وعجزاء انتهى . ثم أورد أبو حيان كلام ابن عصفور هذا للاعتراض على كلام المصنف ، ولا يعترض على إمام عدل نقل الخلاف في

مسألة بكلام شخص آخر نفى الخلاف فيها ، فالمثبت مقدم ، وقد قال أبو جعفر النحاس : أجاز الأخفش : برجل حائض المرأة وبامرأة خصي الزوج . ولا يجيزه بصري غيره ولا الكسائي ولا الفراء ، فكلامه موافق لكلام المصنف في النقل عن الأخفش ومخالف له في النقل عن الكسائي ، فلعل للكسائي قولين ، ونقل بعضهم عن الجرمى ما يشهد للمصنف أيضا في حكاية الخلاف في الجملة ، فإنه حكى عنه أنه قال : ـ بعد أن منع : مررت بامرأة خصي البعل ، وبرجل حائض البنت وصورا أخرى ـ ومن الناس من أجاز ذلك كله اعتمادا على أن المعنى لا يلبس .

طريقته في تقرير المسائل :

اتجه في بعض القضايا التى يرى فيها شيئا من الأهمية إلى تقريرها بافتراض اعتراض ثم الجواب عليه ، ولا أعني أنه انفرد بهذه الطريقة ، فهي مألوفة في الكتب . وإنما أردت أنه أخذ بهذه الطريقة كغيره ، ومن أمثلتها :

١ ـ ذهب خلف وابن جني إلى أن الفاعل مرفوع بالإسناد ، فنقل كلام الثاني وحاول توجيهه ثم ناقشه فقال :

قال في لمعه : وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه .

وقد يوجه هذا القول بأن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ، وهو هنا الفاعلية ، وهي تتقوم بالإسناد ، فليكن العامل في الفاعل عملا بهذه الطريقة .

ويعترض بأنا لا نسلم أن مجرد الإسناد تتقوم به الفاعلية ، وإنما تتقوم به مع الفعل المسند أو شبهه ، فله مدخل في التقوم ، ولا استقلال له به .

فإن قلت : فيلزم ـ حينئذ ـ ألا يكون الفعل أو شبهه عاملا ، ضرورة أن الفاعلية لا تتقوم به وحده ، إذ لابد أن ينضم إلى ذلك اعتبار الإسناد .

قلت : الإسناد يعتبر شرطا للفعل أو شبهه في تقوم الفاعلية به ، فلا يضاف العمل إلى الإسناد الذي هو شرط ، وإنما يضاف إلى الفعل أو شبهه الذي هو مشروط.

فإن قلت : يمكن أن يعارض بمثله ، فيقال : الإسناد تتقوم به الفاعلية بشرط وجود فعل أو شبهه ، فليضف العمل إلى الإسناد الذي هو مشروط .

قلت : الفرق ظاهر ، وذلك أن الإسناد أمر معنوي اعتباري ، فلا يصار إليه لضعفه إلا عند تعذر جعل اللفظ عاملا بما استقر في هذا الفن ، وقد أمكن جعله عاملا بالطريق التي ذكرناها ، فوجب المصير إليه دون الآخر .

٢ ـ قال ابن مالك في باب المفعول معه :

ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق .

قال الدماميني بعد أن شرح كلامه :

فإن قلت : ما وجه عدول المصنف عن أن يقول : على عامله إلى قوله : عامل المصاحب ، مع أن الأولى أخصر ؟ .

قلت : لأنه قال (باتفاق) وقد علمت أن منهم من يرى أن الناصب الواو ، فلو قيلت هذه العبارة لم يلزم منها ظاهرا أن ذلك القليل يرى منع التقديم على الفعل بل على الواو ، لأنها العامل عنده .

٣ ـ قال ابن مالك في باب المستثنى :

ويستثنى بـ (ليس) و (لا يكون) فينصبان المستثنى خبرا .

وبعد أن تكلم عليه الدماميني قال :

فإن قلت : قول المصنف (فينصبان المستثنى) يدل على أن النصب مسند إلى (ليس) – وهو صحيح – وإلى مجموع (لا يكون) ، لأنه هو المستثنى به ، وليس ذلك بصحيح ، وإنما الناصب الفعل وحده ، ولا مدخل للنافي في العمل .

قلت قوله (خبرا) يرشد إلى أن الناصب هو الفعل الناسخ فقط ، فيكون ضمير الاثنين من قوله : (فينصبان) عائدا إلى (ليس) و (يكون) ، بقرينة قوله : (خبرا) ، وهذا واضح .

٤ ـ بعد أن ذكر ابن مالك أنواع فاعل نعم وبئس ، قال الدماميني :

وبقي عليه : أو مضاف إلى ضمير راجع إلى المعرف

بهما نحو : الرجل نعم غلامه ، والقوم نعم صاحبهم أَنت ، قال [1] :

... ... فنعم أَخو الهيجا ونعم شبابها [2]

فإن قلت : هذا وان كان بعضهم أَجازه قياسا ، فإن الذي صححه الجماعة المنع ، وجعلوا البيت شاذا .

قلت : الذي أَجاز في باب الإضافة :

الواهب المائة الهجان وعبدها) [3] ... ...

قياسا – ومنهم المصنف – يلزمه أَن يجيز هذا ، ولا يتوقف فيه .

يفسر الغريب ويشرح الأَمثلة

لا يخلو كثير من الأَمثلة والشواهد من أَلفاظ غريبة أَو تركيب غامض ، فإذا أَورد شيئا من ذلك فسر غريبه وأَوضح مشكله ، وليس هذا بالدائم ولكنه غالب ، ومن ذلك :

---

(١) لا يعرف .

(٢) لم أقف على تتمته ، ويروى :

(.... ونعم شهابها) .

(٣) ... ... عوذا تزجّي خلفها أطفالها

من قصيدة للأعشى : ميمون .

١ ـ مثل لمجيء الحال معرفة :

مررت بهم الجماء الغفير . والجماء : من الجم ، وهو الكثير . والغفير : من الغفر ، وهو الستر . أي مررت بهم في حال كونهم جماعة كثيرين ساترين ـ لكثرتهم ـ وجه الأَرض ، وحذفت التاء من الغفير حملا لالفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول ، وهو صفة لـ (الجماء) أَي الجماعة الكثيرة الساترة ، فـ (أَل) هنا زائدة ، وقد سمع حذفها ، يقال : مررت بهم جماء غفيرا .

٢ ـ مثل لمجيء المبتدإ نكرة :

ضعيف عاذ بقرملة ، أَي إنسان ضعيف التجأَ إلى مثله . والقرملة : شجرة ضعيفة .

٣ ـ مثل لتنكير المبتدإ لأَنه في معنى المحصور :

شر أَهر ذا ناب . الشر : ـ هنا ـ الفاقة على ما قيل. وأَهره : حمله على الهرير ، وهو صوت دون النباح ، وذو ناب : ـ هنا ـ الكلب . يقال ذلك إذا لاحت مخايل الشر وأَماراته .

٤ ـ اختلفوا في (نولك) أيدخل عليها الفعل الناسخ أَم لا ؟ قولان ، وشاهد الأَول قول النابغة الذبياني :

فلم يك نولكم أَن تشقذوني

ودوني عازب وبلاد حجر

قال الدماميني بعد إيراده :

والمضارع من قوله : تشقذوني ـ بضم أَوله ـ مضارع (أَشقذه) بهمزة فشين معجمة ، أَي طرده . ومعنى (ودوني) ودون أَرضي أَو بلدي .

٥ ـ جاء في باب المتعدي واللازم :

أَفي مكان كذا وَجْذ ؟ بالذال المعجمة ، أَي نقرة في الجبل تمسك الماء .

٦ ـ استشهد في باب المفعول المطلق على نيابة اسم الاستفهام عن المصدر المبين بقول عبد مناف بن ربعي الهذلي :

ماذا يَغِير ابنتي ربع عويلهما

لا ترقدان ولا بؤسى لمن رقدا

يَغير : مضارع غار ـ بالغين المعجمة ـ أَي نفع ،

والمعنى : أي نفع ينفعهما عويلهما ؟ والعويل : رفع الصوت بالبكاء .

٧ـ المصدر المهمل فعله ثلاثة أنواع :

أَحدها ـ المفرد ، نحو : أفّة وتفّة ، أي قذرا ، والأُفّ : وسخ الأذن ، والتف وسخ الأَظفار . ودفرا ، أَي نتنا ، وبهرا له ، أي نفسا ، أَما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل . إلى آخر الأَنواع الثلاثة .

يعنى ببيان العلة

ومن الظواهر التي لا تكاد تختفي في أي حكم عرضه عنايته ببيان العلة ، وهــو أَمر مهم في إثبات الأَحكام ، وأَنت ترى هذا ماثلا فيما عرضناه من كلامه أَثناء حديثنا عن موقفه من العلماء أَو انتقاده للأَصل أَو دفاعه عنه ، أَو اجتهاداته ، لذلك لا أَكثر هنا من الأَمثلة بل أَعرض منها أربعة نماذج :

١ ـ قال في باب أَفعال المقاربة :

وعلة إلحاق (هلهل) بأَفعال الشروع أَشدية المقاربة فيه ، وتركيبه يدل على المبالغة ، كـ « زلزل »

و (صرصر) ، فلما كان للمبالغة في القرب لحق الأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بدون (أن) نحو : هلهلت أقوم .

٢ ـ ويقول في الباب نفسه :

وإنما لزم كون الخبر فيما هو للشروع مضارعا مجردا عن (أن) ، ولم يجعل اسما ولا فعلا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بـ (أن) ؛ لأن المضارع المجرد عن علم الاستقبال ظاهر في الحال كما مر في بابه ، فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم ، بدليل أنك إذا قلت : كان زيد وقت الزوال قائما ، لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ، ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي ، بدليل أنك إذا قلت : كان زيد وقت الزوال قام ، دل على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام ، فلما قصد في هذه الأفعال حدوث مصدر خبرها ، وكون فاعلها مشتغلا به ، وجب ألا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بـ (أن)

٣ ـ في باب الأفعال الداخلة على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين : ظن وأخواتها تحدث ابن مالك

عن إلغاء العامل: متى يقبح ومتى يضعف، وفيا يلي كلام ابن مالك وتعليل الدماميني لما ذكر ابن مالك من المسائل :

« وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح » نحو : زيد ظننت ظنا قائم ؛ إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي . « وبمضاف إلى الياء ضعيف » نحو : زيد ظننت ظني منطلق ، لأَن عدم ظهور النصب يكسر من سَورة القبح . « وبضمير أَو اسم إشارة أَقل ضعفا » نحو : زيد ظننته قائم ، وزيد ـ أَحسب ذلك ـ قائم ؛ وإنما كان ذلك أَقل ضعفاً ؛ لأَن الضمير واسم الإشارة ليسا بصريحين في المصدرية .

والحاصل أَن سبب القبح في المسأَلة الأَولى تقوية الفعل بإعادة مصدره صريحا وظهور أَثره لفظا ـ وهو النصب ـ صريحا ، وأَما الثانية فسقط منها الثاني ، وأَما الثالثة فسقط منها الثاني والأَول جميعا .

٤ ـ ذكر ابن مالك في الباب السابق ذكره أَنه لا يجوز حذف المفعولين اقتصارا ، وذكر في باب أَعلم وأَرى ، أَن ذلك جائز في المفعولين الثاني والثالث ، مع

أنهما في الأَصل هما المفعولان في باب (ظن) ، وقد تولى الدماميني كشف السر في هذه التفرقة فقال :

فإن قلت : ما السر في كونه هناك منع حذف المفعولين اقتصارا ، وهنا أَجازه ؟ .

قلت : لانتفاء سبب المنع هنا ، وذلك لأَن المانع هناك من الحذف اقتصارا هو ما يفضي إليه من عدم الفائدة في مثل قولك : علمت ، وظننت ؛ إذ لا يخلو الإِنسان في الأَغلب من علم ما أَو ظن كما سبق ، وأَما هنا فالاقتصار على الأَول وترك المفعولين الآخرين محصل للفائدة كما سبق ، فثبت الجواز .

يلخص بعد التفصيل

من الأمور التى يهتم بها المؤلفون إجمال ما فصلوه في قضية من القضايا ؛ وذلك لأَن في هذا الملخص عونا على الإلمام بما سبقه من تفصيل وعلى تصور أَصوله التى قام عليها البحث ، والدماميني يولي هذه المسأَلة اهتمامه فتراه يلجأُ إليها في غالب أَمره ، وإليك من ذلك أَمثلة :

١ ـ من مواضع تقديم الخبر وجوبا : أَن يكون مسنداً

إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر . ومن أمثلتها : على التمرة مثلها زبدا . وقد أفاض في شرح المسألة ثم قال :

وحاصل كلامه أن معنا مبتدأ وخبرا كل منهما ملتبس بشيء . والمبتدأ ملتبس بضمير أو غيره . والخبر ملتبس بصاحب الضمير : إما بإضافة أو غيرها .

٢ – في باب تعدي الفعل ولزومه بحث تعدية الثلاثي بالهمزة والتضعيف . وفي ذلك شروط وتفصيل لخصه في آخر البحث فقال :

وحاصل كلام المصنف أن للهمزة والتضعيف في الثلاثي ثلاث حالات : التعاقب على الكلمة الواحدة . وإغناء التضعيف عن الهمزة . وإغناؤها عنه . فالأول كما في (نزل) . والثاني كما في (نظّف) . والثالث كما في (رأى) .

٣ – في باب المفعول فيه حديث عن كلمتي : بدل ومكان ، أمتصرفتان هما أم لا ؟ لخص ذلك فقال :

والحاصل أن كلا من لفظ مكان وبدل إذا استعمل في

أصل معناه فهو متصرف ، وإذا استعمل كل منهما في معنى الآخر لزم طريقة واحدة .

٤ ـ قال ابن مالك في باب المستثنى :

والسابق بالاستثناء منه أَولى من المتأَخر عند توسط المستثنى ، وإن تأَخر عنهما فالثاني أَولى مطلقا ، وإن تقدم فالأَول أَولى إن لم يكن أَحدهما مرفوعا لفظا أَو معنى ، وإن يكنه فهو أَولى مطلقا إن لم يمنع مانع .

وقد بسط الدماميني القول هنا ثم لخصه فقال :

والحاصل أَن القواعد ثلاث :

إحداها ـ حق المستثنى أَن يتأَخر عن المستثنى منه .

والثانية ـ حقهما أَلا ينفصلا .

والثالثة ـ أَن الفضلة المتقدمة على العمدة ينوى تأَخرها عن العمدة ، والمنوي كالملفوظ به .

وعلى القاعدة الأُولى بنيت مسأَلة المتوسط ، وعلى الثانية مسأَلة المتقدم والمتأَخر ، وعلى الثالثة مسأَلة المرفوع .

ومن هنا تبين لأي شيء لم يأت هذا التفصيل في المؤخر ؛ لأنه حال في محله ، ويتأخر عن المرفوع وغيره ولا وجه يوجب حمله على المرفوع . فتأمل .

طريقته في النقل

الدماميني يكثر النقل عن سابقيه ، ولكنه في غالب نقله لا يتقيد بنص من نقل عنه ، وباستقراء نقوله تبين لي أنه إذا عبر بـ (قال) دون قيد آخر ، فإنه لا يتقيد بحرفية المنقول ، لكن ربما كان كذلك ، وقد يتصرف فيه قليلا ، وربما نقله بمعناه ، وقد حملني هذا الأمر على أن أسأل أهذا دأبه وحده ، أم أن المؤلفين يفعلون ذلك أيضا ؟ وقد اتخذت ابن هشام في المغني أنموذجا فبحثت في بعض نقوله ، فوجدته لا يتقيد أيضا بالنص المنقول ، ومن هنا وجدت عذرا للدماميني في صنيعه ، وله عذر آخر محتمل ، وهو ردّ ما نلاحظ بين النصين من فرق إلى أن النسخ التى نقل عنها قد تكون مختلفة ، ويقوي هذا الاحتمال أن الأصول التى نقل عنها هو أو ابن هشام لم تحقق تحقيقا علميا ، ومما يقوي أنه تعمد ألا يلتزم بالنص فيما ينقل في

غالب أحواله ، أننا نجده في بعض الأحيان يقول : (قال .... ما نصه) (انتهى بنصه) (انتهى بحروفه) وليس لنقل الأمثلة هنا كبير جدوى ، لذلك أكتفى بإحالتك على مواضعها من هذا الشرح[1] ، فأنت تجد أنموذجا لما نقل بالنص في : ٤١٤ - ٤١٥ عن الصحاح ، ٥٩٥ عن الرضي ، ٧٢٨ عن سيبويه ، ٨٧٥ - ٨٧٦ عن الرضي ، ٩١٨ عن المصنف ، ٩٦٠ عن الرضي ، ١٩٥٨ عن الرضي .

وأنموذجا لما نقل بالمعنى في ٤١٤ عن المصنف ، ٥٩٥ عن الإسفراييني ، ٦٧٣ عن المصنف ، ٨٧٧ عن المصنف ، ٩٦٤ عن المصنف .

(١) المعتمد هنا صفحات النسخة المحققة التي لم تنشر بعد .

اجتهـــــاداته

بمتابعة هذا الشرح يظهر للقارىء أن الدماميني ليس بالمقلد في كل ما نقل ، بل إن له مواقف يدلي فيها برأي يدل على ضلاعته في المادة وقدرته على استخراج الرأي الذي يمكن الركون إليه ، ولذلك نماذج يمكن عرضها دون استقصاء فيما يلي :

١ ـ القاعدة أن الضمير إذا سبق بأكثر من واحد عاد إلى الأقرب ، وهذا إذا لم يكن صالحا لأن يعود إلى المتقدم كله أو بعضه ، أما إذا كان كذلك فقال عنه :

لم أر فيه بخصوصه نصا ، وينبغي أن يجري على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة ـ مثلا ـ أشياء معدودة ، فمن قال : هناك بالعود إلى الأخير ، يقول هنا كذلك . ومن قال : هناك بالعود إلى الجميع ـ وهو الصحيح ـ يقول : هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط فتأمله .

٢ ـ اتفق النحويون على أن جملة الصلة لا محل لها

من الإعراب ، ولكنه يخالفهم في هذا الإطلاق ويفصل بين صلة (أل) وغيرها ، فيقول :

وقد ظهر لى هنا شيء آخر ، وهو استدراك على النحاة ، وذلك أنهم أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ، وهذا على إطلاقه غير صحيح ، بل ينبغي التفصيل بين صلة (أل) وصلة غيرها : فالصلة في الثاني لا محل لها قطعا ، ضرورة أنه لا يصح حلول المفرد محلها . وأما صلة (أل) حيث توصل بالفعلية ذات الفعل المضارع : إما اختيارا ـ كما يقول ابن مالك ـ أو اضطرارا ـ كما يقول غيره ـ وحيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالإجماع ، فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب ، ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها : من رفع ونصب وجر ، فيحكم بأنها في محل رفع في مثل قوله [١] :

لا تبغين الحرب إني لك اليـنــــذر من نيرانها فاتق

(١) مجهول .

وفي محل نصب في مثل :

حالف ووال اليتقي ربــــه
وخالف اليعصيه ولا ترعه[1]

وفي مثل قولك : لا أحب اليروح للهو .

وفي محل جر في مثل قوله [2] :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته[3] ... ...

وهذا من الغرائب . أن تكون جملة يثبت لها بحسب محلها أنواع إعراب الاسم ، لا بطريق التبعية في الأنواع الثلاثة ، ولا في شيء منها ، ويمكن أن يحاجى به ، وقد يعتذر عن تركهم ذلك بأن هذا لا يستعمل إلا في الضرورة أو فيها وفي قليل من الكلام ، وفيه مالا يخفى .

٣ ـ يمثل ابن مالك بقوله : من هي حمراء أمتك ، وبقوله : من هى محسنة أمّك ، ويتساءل ابن هشام عن سر تخصيص الأمة بـ (حمراء) والأم بـ (محسنة) ، فيجيب عنه الدماميني .

---

(١) لم يسموا قائله .

(٢) الفرزدق .

(٣) ... ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

الأمر فيه سهل . وكأن الحامل له على ذلك ذكر الأم بأحسن صفاتها . من حيث هى أم مع رعاية الأدب في عدم مواجهة المخاطب بذكر ما يرجع إلى صفة جمال تتعلق بأمه . وأما الأمة فذكرها بما تمدح به من حيث هي أمة . وهو ما يرجع إلى حسن لونها . وليس في ذكرها بذلك إخلال بالأدب . والأمر في ذلك قريب .

٤ ـ قالوا : إن الفاعل في ـ أقائم الزيدان ـ مغن عن الخبر . ولكن الشارح يعترض على ذلك فيقول :

وهو منتقد بأنه لم يكن لهذا المبتدإ الخاص من خبر أصلا . حتى يحذف ويغني غيره عنه أو يسد مسده . ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل . والفعل لا خبر له . ومن ثم تمّ بفاعله كلاما . ولو فسر قول المصنف : (وأغنى) بأن معناه : أن يكون مكتفًى به . أي يستقل مع الوصف المذكور كلاما ؛ ليحترز به عن مثل : أقائم أبواه زيد . فإن الفاعل فيه ليس بمكتفى به . ضرورة التباسه بالضمير المفتقر إلى زيد المعود إليه لكان حسنا .

٥ ـ قال الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم
وجيران لنـا كانوا كـرام

فحكم النحويون بزيادة (كان) بين النعت والمنعوت . ثم شغلهم الخلاف في الضمير المتصل بها ، وعرض الدماميني ذلك الخلاف وانتهى فيه إلى رأي لا تكلف فيه مع بقاء (كان) أَصلية ، فقال :

ولا أَدري ما الذي دعا الكل إلى هذا التكلف ، مع إمكان أَن تكون (كان) ناقصة . والضمير المتصل بها اسمها . و (لنا) خبرها مقدم عليها . ولا غبار عليه .

٦ ـ اشترطوا في (إن) المخففة من الثقيلة أَن يليها في الغالب فعل ماض ناسخ . فنقل عن ابن الحاجب علة الشرط الثاني . أَما الأَول فقال عنه :

وأَما سبب كونه ماضيا فلم أَر من تعرض له ، ويمكن أَن يقال : إنّ (إنّ) ـ وأَخواتها مشابهة للفعل لفظا ومعنى :

أما لفظا فلبنائها على الفتح ، ولكونها ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل .

وأما معنى فلأنها فى معنى أكدت وشبهت إلى آخرها كما سبق ، ومقتضى هذا مشابهتها للفعل الماضي ، فقصدوا في « إن » حال تخفيفها أن يدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى ، وهو الفعل الماضي رعاية لهذه المناسبة .

٧ ـ إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث ، فالأجود تجريد الفعل من التاء ، لكن الدماميني له رأي آخر وضحه بقوله :

وسئلت بـ (كنبايه) عن قوله تعالى : (قل إن كانت لكم الدار الآخرة (١)) ، كيف جاء على غير الأحسن ؟ .

فقلت : يجوز أن يكون في (كانت) ضمير القصة ، والجملة الواقعة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب على أنها خبر (كان) ، فلا يرد هذا على تسليم ما قالوه من أحسنية ترك العلامة في الصورة المذكورة ، والذي يظهر لي خلاف ذلك ، فإن الكتاب العزيز قد كثر

---

(١) من الآية ٩٤ البقرة ٢ .

فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية ، فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ... [1] ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا ، وأكثرية أحد الاستعماليين دليل على أرجحيته ، فينبغي المصير إلى القول بأن الإتيان بالعلامة في ذلك أحسن ، فتأمله .

٨ ـ كان النحويون قبل ابن مالك قليلا ما يستشهدون بالحديث الشريف ، لكن ابن مالك استشهد به أكثر من ذلك ، فأثار صنيعه جدلا واسعا في صحة ما صنع ، حتى إن أبا حيان كان ينكر عليه صنيعه ويشتد في ذلك ، وقد كان للدماميني من ذلك الجدل موقف يعد تحقيقا للقضية ، وتحريرا للمشكلة ، لذلك أنشره هنا على طوله لما فيه من الدقة والشمول ، قال) :

وقد أكثر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ من الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية ، وشنع أبو حيان عليه ، وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له ؛ لتطرق احتمال الرواية بالمعنى إلى ما يستدل به من

(١) النقط مكان شواهد من القرآن للمسألة أضربت عنها اختصارا .

تلك الأَحاديث ، فلا يوثق بأَن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة ، وقد أَجريت ذلك لبعض شيوخنا فصوّب رأَي ابن مالك فيما فعله من ذلك بناء على أَن اليقين لبس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأَحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الأَلفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كله كافٍ ، ولا يخفى أَنه يغلب على الظن أَن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ؛ لأَن الأَصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأَحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى ، فبغلب على الظن من هذا كله أَنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ، ولا يقدح في صحة الاستدلال بها ، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن في الكتب ، وأَما ما دوّن وجعل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل أَلفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك .

قال ابن الصلاح : ـ بعد أَن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى ـ إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ، ولا

أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب ؛ فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ؛ ويثبت فيه بدله لفظا آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب ، وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب . انتهى كلام ابن الصلاح .

وتدوين الأحاديث والأخبار . بل وكثير المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين – على تقدير تبديلهم – يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به . فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ، ثم دوّن ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح ؛ فبقي حجة في بابه صحيحة ، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر ، والله تعالى أعلم بالصواب .

المراجع التى تأثر بها الدماميني :

لايسع من يقلب صفحات (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) إلا أن يعجب كل العجب بسعة اطلاع هذا الرجل وثقافته الجمة ، فقد أَبدى في مقدمة كتابــه معــاذير من أَهمها نقص ما بيده من المراجع وقال :

(وثالثا بفقدان الشروح في هذه البلاد ، وعزة ما أَحتاج إليه من الكتب التى أَفدي بياض أَياديها بالسواد ، حتى لقد وقعت على نسخة من شرح ابن قاسم أَتى بها إليّ من أواصل ، فقلت : لعلي أَذود بها عن مقاصد الكتاب وأَصاول ، وأَستعين بما فيها ـ وان كان يسيرا ـ على ما أَناله من الشرح أحاول) . ومع هذا كله فقد راح يعرض مادته معتمدا في ذلك على الكتب الرئيسة : ما كتبه المتقدمون والمتأخرون ، ما كان منها من شروح (التسهيل) وما لم يكن ، غير مقتصر على كتب النحو وإن كانت بالضرورة هى جلّ ما رجع إليه ، بل تراه يرجع إلى كتب اللغة وكتب البلاغة والتفسير والحديث

والأدب ودواوين الشعر حسب ما تدعو إليه الحاجة ويقضي به المقام ، وأنا مشير في ما يلي إلى شيء منها يدلك على ما قلت ، ويزيدك ثقة بهذا الرجل مكتفيا بذكر بعض الصفحات التى ورد لها ذكر فيها . »

كتب النحو

كتاب سيبويه[١] ، اللمع لابن جنى[٢] ، الغرة لابن الدهان[٣] ، شرح اللباب للاسفرايبيني[٤] ، الجزولية الكبرى[٥] ، القصريات للفارسي[٦] . الإيضاح له[٧] ، الجمل للزجاجي[٨] ، الجزولي[٩] البصريات للفارسي ،[١٠] ، اليواقيت لأبى عمر الزاهد[١١] ،التذكرة للفارسي[١٢] ،المفصل للزمخشري[١٣] ابن الخباز[١٤] دون تعيين الكتاب ، الكافية لابن

(١) ٨٧ ، ٤٩٩ ، ٥١٥ ، ٥٢٨ ، ٥٦٤ ، ٦٣٢ ، ٦٣٩ ، ٦٩٤ ، ٧٢٨ ، ١٠٨٥ ، ١١٠٥ .

(٢) ١٣١٢

(٣) ٢٤٠٨ .

(٤) ٥٥ ، ٥٩٥ .

(٥) ١٠٩١ .

(٦) ١٠٩١ .

(٧) ٨٠ .

(٨) ١١٣٤ .

(٩) ١١٥٣ .

(١٠) ٦٠٦ .

(١١) ١٥٦ ، ٢١٥ .

(١٢) ٢٧٤ .

(١٣) ٩٧ ، ٧٢٠ ، ٧٥٣ ، ١١٤٥

(١٤) ١٠٩٩ .

الحاجب[1] ، شرحه عليها [2] ، شرحه على المفصل [3] ونقل عنه دون تعيين الكتاب [4] . شرح ابن يعيش على المفصل [5] ، شرح ابن مالك على التسهيل [6] . وقد أكثر من النقل عنه . شرح ابن مالك على الكافية الشافية [7] ، عمدة الحافظ وشرحها لابن مالك [8] ، شرح ابن الناظم على الألفية[9] ، شرح الرضي على الكافية [10] ، وقد أكثر من الاعتماد عليه وعارضه في بعض المواضع ، المغني لابن هشام [11] ، أبو حيان[12] ولم يسم الكتاب ، ولعله نقل عن شرحه على التسهيل ، الارتشاف لأبي حيان [13] ، تمهيد القواعد لناظر الجيش [14] ، وهو شرح له على التسهيل لم يتم ، شرح

(١) ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ١١٤٥ .
(٢) ٧٢٢ .
(٣) ٥٠٤ ، ١٠٥٨ ، ١١٣٧ .
(٤) ٢٠٨ ، ٥٣٦ ، ١١١٩ ، ١١٢٨ ، ١١٥٦ .
(٥) ٥٢٣ ، ١١٤٥ .
(٦) ٧٢٠ ، ٧٣٠ ، ١٠٥٤ ، ١٠٨٢ .
(٧) ٢٠٩ ، ٥٠٤ .
(٨) ٢٣٦ .
(٩) ١٨٢ ، ٢٢٥ .
(١٠) ١٠٧٢ ، ١٠٨٩ ، ١١١٨ ، ١١٥٧ .
(١١) ٦٣ ، ١٠٠ ، ٧٢٦ ، ١٠٦٩ ، ١١٠٢ ، ١١٣٠ .
(١٢) ٨٣ ، ١٠٠ ، ٢٥٨ ، ٢٣٨٠ .
(١٣) ٥٠٥ .
(١٤) ١٥٧١ ، ٢٠٥١ .

شهاب الدين السمين على التسهيل[1] . شرح ابن قاسم على التسهيل [2] ، وقد أكثر من النقل عنه ، وأكثر أيضا من تعقبه والرد عليه ، الكواكب الدرية لعبد الرحيم الأسنوي[3] .

كتب اللغة :

الصحاح للجوهري [4] وأكثر ما اعتمد من هذه الكتب عليه ، المحكم لابن سيده[5] ، المخصص له[6] ، التصحيف للعسكري [7] ، القاموس للفيروز أبادي [8] .

---

(١) ٢١٥٦ .

(٢) ٥٠٤ ، ٧٢٠ ، ٧٢٧ ، ١٠٦٤ ، ١٠٩٠ ، ١١٠٨ .

(٣) ٦٢ .

(٤) ٤٦ ، ٤٨ ، ١٥٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥٧ ، ١٠٦١ .

(٥) ١٠٧ ، ١٦٢ ، ٢٧١ .

(٦) ١٦١ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٨٩ .

(٧) ٢٢٦ .

(٨) ٨٩٠ ، ٢٠٩١ .

كتب البلاغة :

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني [1] . المفتاح للسكاكي [2] . تلخيص المفتاح للقزويني [3] . عروس الأفراح للسبكي [4] .

كتب الأدب :

الكامل للمبرد [5] . المقامات للحريري [6] . شرحها لابن ظفر [7] . شرح المرزوقي على حماسة أبي تمام [8] . حلى العلا لعبد الدائم القيرواني [9] . أمالي القالي [10] . أمالي الشجري [11] . حياة الحيوان للدميري [12] .

كتب التفسير والقراءات :

معاني القرآن للفراء [13] . المحتسب لابن جني [14]

---

(١) ١٩٤٩ .
(٢) ٧١٤ ، ١٨٧٩ .
(٣) ١٣٦٣ .
(٤) ٤٤–٤٥ ؛ ١٣٤٤ .
(٥) ١٤٢٥ .
(٦) ٢٠٧ .
(٧) ١٠٦١ .
(٨) ١٤٦٧ .
(٩) ١٠٦٢ .
(١٠) ٢٣٢٥ .
(١١) ٢٣٢ .
(١٢) ٢١٥ .
(١٣) ٩١٣ ؛ ١١٠٥ .
(١٤) ٢٤٥ .

الكشاف للزمخشري [1] ، أمالي القرآن لابن الحاجب [2] تفسير الثعلبي [3] ، تفسير البغوي [4] ، المستنير في القراءات لأبي طاهر أحمد بن علي [5] .

كتب الحديث :

صحيح البخاري [6] . الموطأ للإمام مالك [7] ، معالم السنن للخطابي [8] . مشارق الأنوار للقاضي عياض [9] ، شواهد التوضيح لابن مالك [10] ، مصابيح الجامع للدماميني [11] .

هذا قل من كثر أردت أن أضعه مثالا ولم أرد الحصر لجميع المراجع ولا لجميع المواضع بالنسبة لما أوردت ، والله المستعان وعليه الاعتماد . وله الحمد في الأولى والآخرة .

---

(١) ٧٧ ، ١٥١ ، ٢٤٧ ، ٧١٦ ، ٧١٩ ، ١٠٧٩ .

(٢) ٣٤٤ ، ٥٠٥ .

(٣) ٦٩٧ .

(٤) ٥٧٥ .

(٥) ١٧٠ .

(٦) ٨٢٧ ، ١٠٣٧ ، ١٦٢٦ ، ٢١٠٢ .

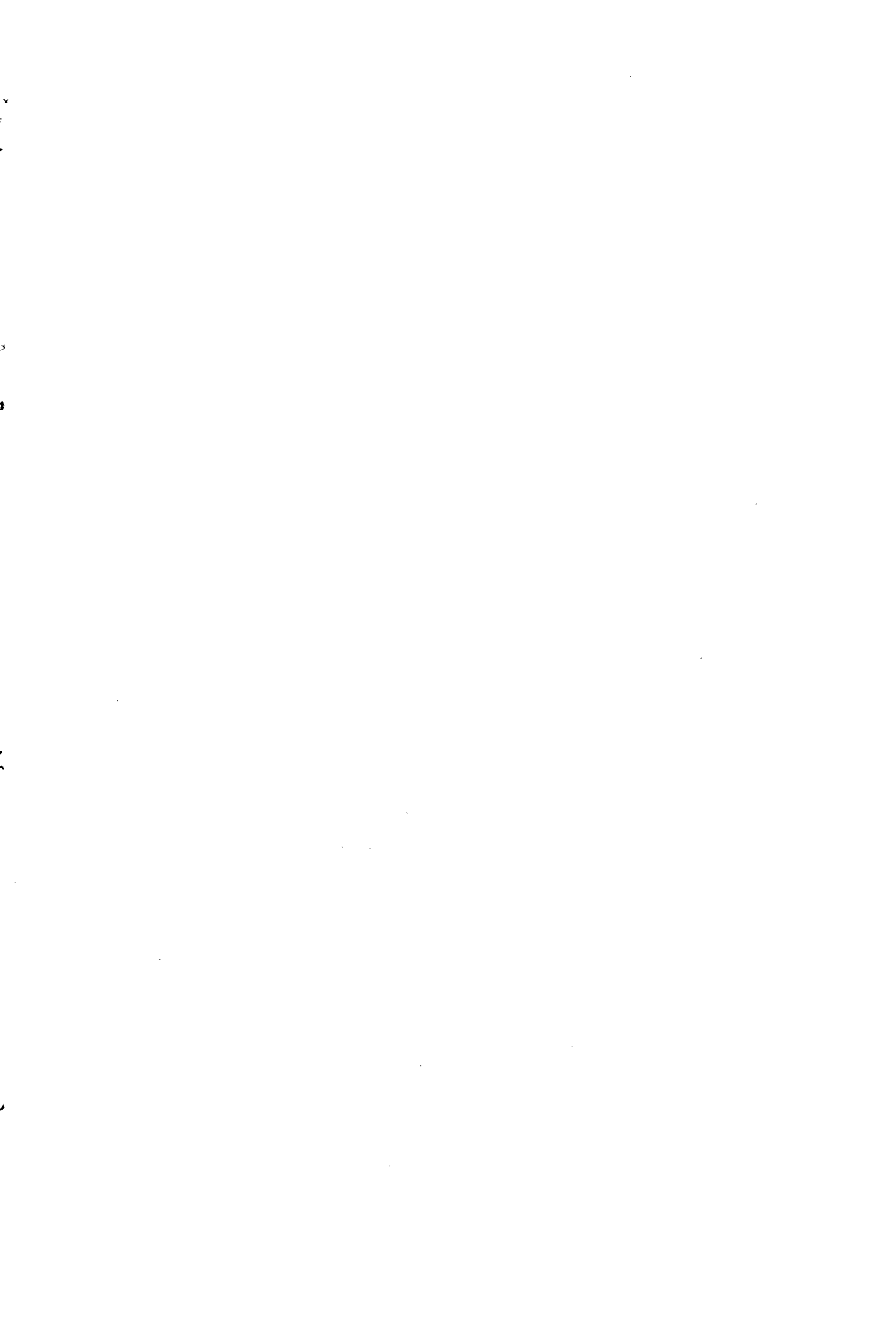
(٧) ١٧١٥ .

(٨) ٢٩٦ .

(٩) ١٠٢٥ .

(١٠) ١٠٣٧ ، ٢١٠٢ .

(١١) ١١٨٢ ، ٢١٠٢ .



(المراجع)

١ – إنباء الغمر بأبناء العمر . تأليف : أحمد بن على بن حجر العسقلانى . تحقيق : حسن حبشى مطابع الاهرام ١٣٨٩ – ١٣٩٢ هـ – ١٩٦٩ – ١٩٧٢ م .

٢ – البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع تأليف : محمد بن على الشوكاني مطبعة السعادة . القاهرة ١٤٣٨ هـ

٣ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه .

٤ – تاريخ دولة المماليك . تأليف السيد وليم موير .

٥ – تاريخ ابن الفرات لناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ابن الفرات تحقيق الدكتور قسطنطين زريق سنة ١٩٣٦ م .

٦ – تحفة الغريب في الكلام على مغنى اللبيب . تأليف محمد بن أبي بكر الدماميني . مخطوطة في مكتبة الجامع الأزهر ، القاهرة رقم ٩٧١ / ٧٥٧١ (نحو) .

٧ – التصريح بمضمون التوضيح . تأليف خالد بن عبد الله الأزهرى . مطبعة الاستقامة القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م .

٨ – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . تأليف محمد بن أبي بكر الدماميني تحت الطبع .

٩ – جمهرة أنساب العرب . تأليف علي بن أحمد بن حزم . تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢م

١٠ - حاشية على التصريح . تأليف يس بن زين الدين العليمي . بهامش التصريح .

١١ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية . تأليف : محمد الدمياطي (الخضري) (١٢١٣ - ١٢٨٧ هـ) ط . مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

١٢ - حاشية الصبان على الأشموني . تأليف : محمد بن علي الصبان ط - دار إحياء الكتب المصرية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٣ - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب . تأليف : عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ) المطبعة الأميرية مصر .

١٤ - الخصائص . تأليف أبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق : محمد على النجار . مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

١٥ - الخطط التوفيقية الجديدة . تأليف على باشا مبارك . المطبعة الأميرية مصر ١٣٠٥ هـ .

١٦ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . مطبعة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الهند ١٣٤٩ هـ .

١٧ - سلوة الغريب وأسوة الأديب . تأليف ابن معصوم ، مخطوطة بمكتبة تيمور ، دار الكتب المصرية رقم ١١٣١ (تاريخ) .

١٨ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب . تأليف عبد الحي بن العماد الحنبلي . نشر مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥٠ هـ .

١٩ - شرح ابن مالك على التسهيل . الجزء الأول حققه : محمد كامل بركات . نشرة دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م . والباقي مخطوط في دار الكتب المصرية رقم ١٠ نحو .

٢٠ ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء تأليف : أحمد بن علي القلقشندى . مصورة عن المطبعة الأميرية .

٢١ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . تأليف : محمد بن عبد الرحمن السخاوي . نشر مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥٣ ـ ١٣٥٥ هـ .

٢٢ ـ الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد تأليف أبي الفضل جعفر بن ثعلب الأدفوي . تحقيق : سعد محمد حسن . مطابع سجل العرب ، القاهرة ١٩٦٦ م .

٢٣ ـ فوات الوفيات . تأليف : محمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٥١ م .

٢٤ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون تأليف حاجي خليفة مصطفى . صححه : محمد شرف الدين وآخر . المطبعة البهية استانبول ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ م .

٢٥ ـ مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني تأليف : د علي إبراهيم حسن . مطبعة الاعتماد بمصر .

٢٦ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف عبد الله بن هشام الأنصارى تحقيق : مازن المبارك ، محمد على حمد الله ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م نشر دار الفكر دمشق .

٢٧ ـ المماليك في مصر . تأليف أنور زقلمه . مطبعة المجلة الجديدة ـ القاهرة .

٢٨ ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار تأليف أحمد بن علي المقريزي ـ دار التحرير للطباعة والنشر .

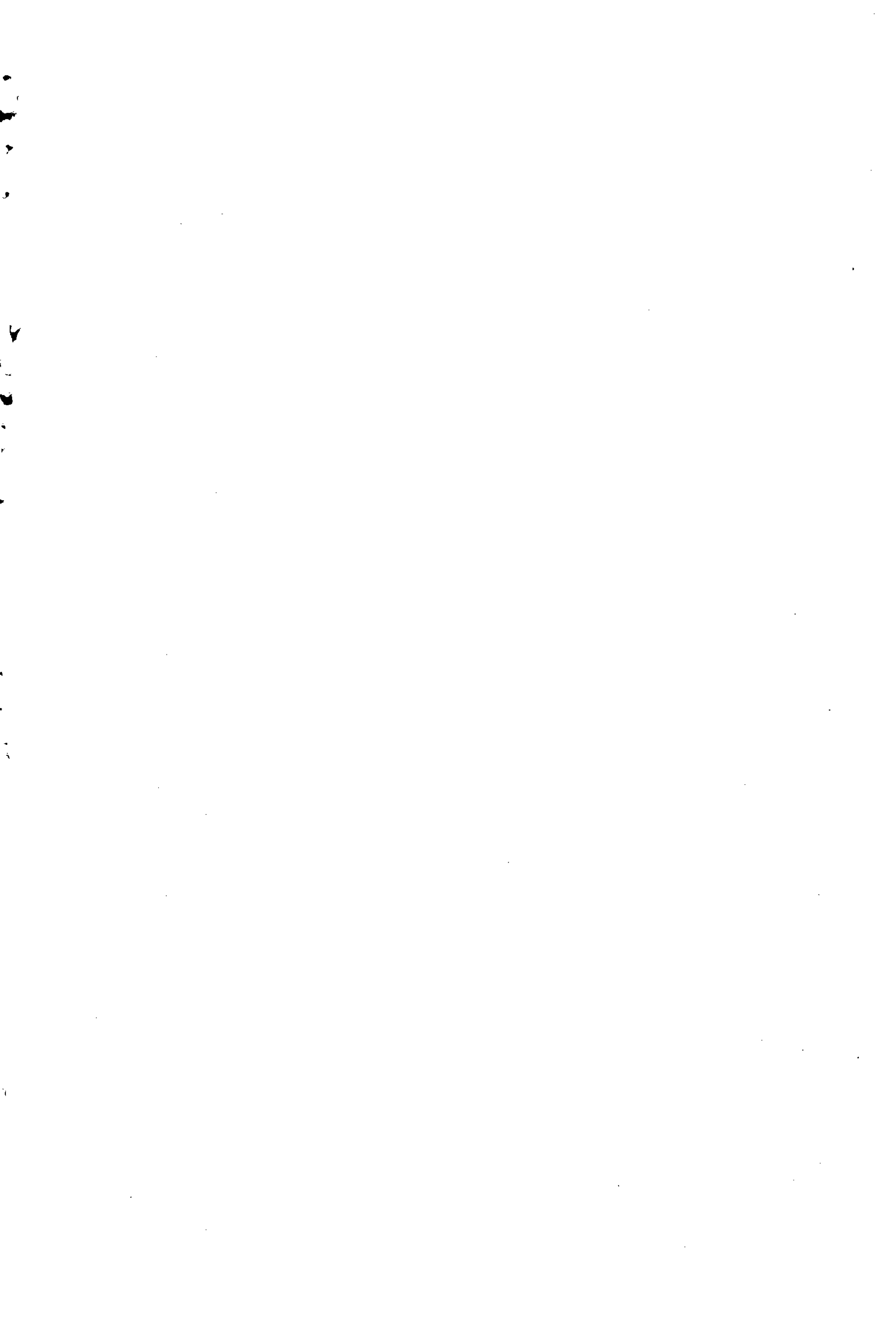
٢٩ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة تأليف : يوسف بن تغري

بردي . المجلدات ٩ ـ ١٢ مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية
المجلدات ١٣ ؛ ١٤ : حققهما : د جمال محمد محرز ، فهمي
محمد شلتوت (١٣٩١ – ١٩٧١).

٣٠ ـ نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر . تأليف : الشريف
عبد الحي الحسيني (الطبعة الثانية) مطبعة دائرة المعارف العثمانية ،
حيدر آباد / الهند ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة



مطابع الفرزدق التجارية
تلفون ٤٧٨٨٥١٠ الملز